بنك الرياض
riyad bank

التقرير السنوي 2017م
riyadbank.com

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

المحتويات

ملخص البيانات المالية 2017م 6

مجلس الإدارة 8
كلمة رئيس مجلس الإدارة 10
أعضاء مجلس الإدارة 12
الإدارة التنفيذية 14
تقرير مجلس الإدارة 16

ملخص الإنجازات لعام2017م 56
الخدمات المصرفية للأفراد 58
المصرفية الخاصة 58
المصرفية الماسية والذهبية 58
مصرفية السيدات 58
المصرفية الإسلامية 58
المصرفية الرقمية 60
مصرفية الشركات 61
الخزانة والاستثمار 61
تقنية الأعمال 62
حوكمة تقنية الأعمال 62
الموارد البشرية 62
التسويق والاتصالات 62
إثراء تجربة العميل 63
خدمة المجتمع 64
شركة الرياض المالية 66
إدارة الأصول 66
إدارة المصرفية الاستثمارية للشركات 66
إدارة الوساطة وخدمات التوزيع 66
إدارة خدمات الأوراق المالية 67
إدارة الثروات 67

الآفاق الاقتصادية والمالية 68
الاقتصاد العالمي 70
أسواق النفط 75
المصدر: الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة
اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي 77
الاقتصاد السعودي 78
القطاع النقدي 79
قطاع المالية العامة 80
أهداف برنامج التوازن المالي 80
الآفاق الاقتصادية للاقتصاد السعودي لعام 2018م 81

البيانات المالية لعام 2017م 82
تقرير مراجعي الحسابات 84
قائمة المركز المالي الموحدة 93
قائمة الدخل الموحدة 94
قائمة الدخل الشامل الموحدة 95
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة 96
قائمة التدفقات النقدية الموحدة 97
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 98

الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية 164

سنكون البنك السعودي الرائد، الأول في الجودة، الأول في إثراء القيمة، والأول في الإهتمام بالعملاء، وتلبية احتياجاتهم، وذلك بالاستمرار في تطوير خدماتنا، مع تنمية العائد لمساهمي البنك

ملخص البيانات المالية 2017م

القروض والسلف، صافي

138,838m
(مليون ريال سعودي)

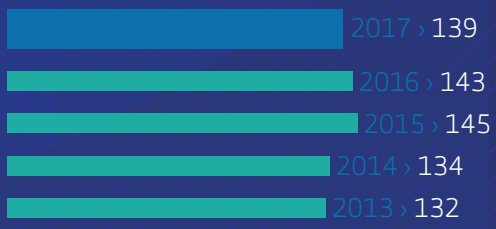

إجمالي الموجودات

216,282m
(مليون ريال سعودي)

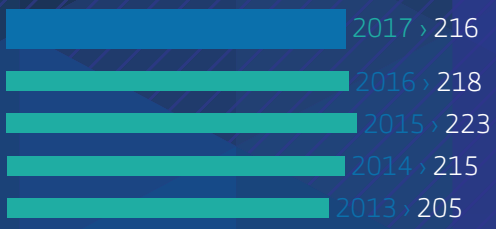

حقوق المساهمين

38,623m
(مليون ريال سعودي)

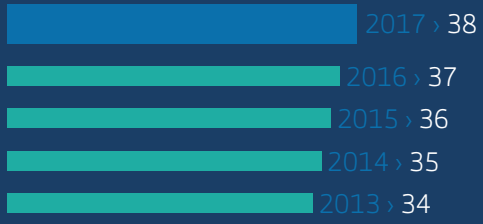

ودائع العملاء

154,366m
(مليون ريال سعودي)

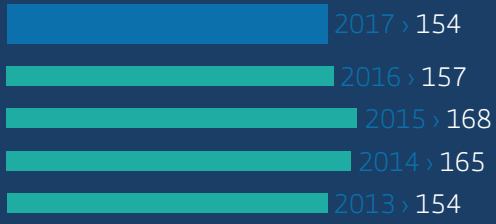

(مليون ريال) ملخص البيانات المالية	2017م	2016م	2015م	2014م	2013م
إجمالي الموجودات	216,282	217,619	223,316	214,589	205,246
القروض والسلف، صافي	138,838	142,909	145,066	133,820	131,524
الاستثمارات، صافي	46,370	45,157	44,765	47,148	43,733
ودائع العملاء	154,366	156,684	167,853	164,806	153,934
حقوق المساهمين	38,623	36,973	36,295	35,337	33,670
الدخل الصافي من العمولات الخاصة	5,935	5,301	5,180	5,123	4,689
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	1,510	1,503	1,784	2,014	1,812
إجمالي دخل العمليات *	8,148	7,738	8,005	8,032	7,103
مصروفات العمليات باستثناء المخصصات	2,975	3,009	2,904	2,780	2,551
المخصصات	1,227	1,386	1,052	900	605
إجمالي مصروفات العمليات	4,202	4,395	3,956	3,680	3,156
صافي الدخل	3,946	3,342	4,049	4,352	3,947
ربحية السهم الواحد (الريال السعودي **)	1.32	1.11	1.35	1.45	1.32
معدل العائد على متوسط الأصول ***	%1.8	%1.5	%1.8	%2.1	%2.0
معدل العائد على حقوق المساهمين	%10.2	%9.0	%11.2	%12.3	%11.7
عدد الفروع في المملكة العربية السعودية	340	337	334	318	252
عدد أجهزة الصراف الآلي	2,592	2,667	2,777	2,551	2,518

* يشمل إجمالي دخل العمليات حصة الدخل من الشركات الزميلة.
** أرقام السنوات السابقة قد تم الافصاح عنها بعد إصدار أسهم منحة خلال 2014م.
*** يتم احتساب المعدل بإضافة أرصدة أول الفترة وآخر الفترة وقسمتها على 2.

مجلس الإدارة

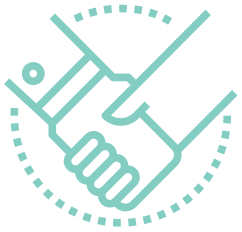

يقدم بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

لم تكن مهمة اختزال التقرير السنوي لبنك الرياض لعام 2017م في أسطر معدودات بالأمر السهل على الإطلاق، لأن قيمة الإنجاز لفريق رائع لا يمكن تجسيدها وترجمتها حروفاً، ولا يمكن أن يخفت رونقها أبدًا، ولا يملها صاحبها، بل يظل يرتوي منها ويعيش فيها تجربة نفسية عظيمة.

قبل عام، مُنحت شرف قيادة هذا الصرح المصرفي العريق، وحُملت أمانة ثقيلة وإرثًا عظيمًا خلّفه رجال أكفاء أرست مسيرة من الإنجازات التي منحت البنك مكانة وسمعة مرموقتين. وبقدر ما يكون الاتكاء على رصيد ثري من الإنجازات عامل قوة، إلا أنه يفرض مسؤولية كبيرة ومهمة شاقة، ما كان لي أن أحملها منفردًا، ولكن بتعاون زملائي أعضاء مجلس الإدارة، وهمة مسئولي وموظفي وموظفات البنك وجميع كوادره، بالإضافة إلى ثقة مساهميه وولاء عملائه، فهؤلاء هم مصدر دعم وإلهام البنك للانطلاق لتبوء مكانته المرجوة، وثروتنا الحقيقية التي تحقق طموحاتنا وتطلعاتنا. فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل فرد ينتمي لبنك الرياض، إزاء تفانيهم وعطائهم وثقة عملائه ومساهميه وولائهم الصادق.

كان عام 2017م عامًا حافلاً بالإنجازات التي تليق بعام يصادف الذكرى الستين لتأسيس واحد من أكبر المؤسسات المصرفية في المملكة وفي المنطقة، وأول شركة مساهمة سعودية، وأول بنك سعودي يعين امرأة سعودية، وأول بنك يستخدم أحدث أساليب الميكنة وآخر التقنيات المصرفية في خدماته ومعاملاته، وغيرها الكثير من المزايا.

وقد شهد عام 2017م إطلاق استراتيجية التحول 2022م التي تهدف لأن يكون بنك الرياض في الصدارة والاختيار الأول للعملاء في عام 2022م، وتعتمد الاستراتيجية لتحقيق ذلك على برنامج شامل للتحول يتضمن أربعة محاور أولها التركيز على العملاء من خلال تبني ثقافة خدمة العميل كأولوية أولى وجعل تجربته مع البنك ثرية وممتعة، أما المحور الثاني فهو الابتكار، عن طريق تطوير خدمات ومنتجات رقمية رائدة وحلول حديثة ومتطورة تلبي احتياجات وتطلعات العملاء وتحسين كفاءة وفاعلية قنوات تقديم الخدمة والقنوات الرقمية بشكل خاص، أما المحور الثالث فيركز على الإنتاجية للنهوض بمستويات الأداء بتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة كافة واستحداث موارد جديدة، ومضاعفة المبيعات لقاعدة العملاء، ويركز المحور الرابع على تأسيس ثقافة قوية لدى البنك تعتمد على إدارة الأداء وتطبيق أفضل الممارسات المهنية.

أما على صعيد الأداء، فقد كانت مسيرة بنك الرياض خلال عام 2017م انعكاساً للإنجاز الذي حققه مسار التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان - حفظهما الله -

ومضى البنك بخطوات ثابتة وثقة راسخة، في تحقيق خططه من أجل تنمية قدراته، والحفاظ على قاعدته الصلبة، وتعزيز معاييره وممارساته المصرفية التي تحقق أسمى وأرقى مستويات الخدمة المصرفية لعملائه، في ظل السياسات النقدية و الإشرافية الحصيفة التي تتبناها مؤسسة النقد العربي السعودي والتي أسهمت في تحقيق الاستقرار والنماء للقطاع المصرفي السعودي.

وعلى ضوء ذلك، وبلغة الأرقام ، التعبير الأصدق عن الأداء ، فقد عكست العوائد المالية لعام 2017م نجاحات البنك في مواصلة مسيرة الإنجاز والنمو، فقد حقق البنك أرباحاً سنوية تقدر بـ 3,946 مليون ريال وبنسبة 18.1 بالمائة مقارنة بـ 3,342 مليون ريال العام الماضي، وذلك من خلال الإدارة السليمة لموارده وضبط نفقاته، كما استقرت موجودات البنك في نهاية العام 2017م عند 216,282 مليون ريال، وبلغت أرصدة ودائع العملاء 154,366 مليون ريال، كما سجل صافي القروض والسلف تراجعًا محدودًا بلغت نسبته 2.8 بالمائة حيث بلغت 138,838 مليون ريال مقابل 142,909 مليون ريال للعام الماضي. وتمكن البنك من تعزيز قاعدته الرأسمالية ليبلغ إجمالي حقوق الملكية 38,623 مليون ريال.

واستناداً للنتائج التي حققها البنك، فقد قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع أرباح نقدية صافية قدرها 2,190 مليون ريال على المساهمين عن العام 2017م بنسبة 7.3 بالمائة من القيمة الاسمية للسهم.

وفي قطاع مصرفية الأفراد واصل البنك عام 2017م تطوير استراتيجيته وخططه المستقبلية، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات والإنجازات التي أبصرت النور خلال هذا العام، والتي كان لها أثر فعّال في تحقيق أهداف البنك ورفع انتاجيته وكسب رضا عملائه . وكان من أهمها إطلاق مجموعة من المنتجات المتكاملة بالتعاون مع صندوق التنمية العقاري ووزارة الإسكان، مثل تقديم خدمات التمويل العقاري لعملاء البنك من خلال منتجي القرض المدعوم والقرض الميسر.

أما فيما يتعلق بتحسين تجربة العملاء وتعزيز ولائهم، فقد تم تطوير برنامج الولاء (حصاد) بما يعزز ثقة العملاء في البنك، فضلًا عن زيادة المزايا التنافسية لتشمل مجموعة أكبر من المنتجات والخدمات، بما في ذلك بطاقات الائتمان.

وعلى صعيد الفروع وتماشيًا مع السياسة التوسعية للبنك، فقد بلغ العدد الإجمالي لفروعه على مستوى المملكة 340 فرعًا. كذلك تم تدشين آلية فتح وتحديث حسابات الأفراد الجديدة، والتي ستساهم في تحسين تجربة العميل ورفع مستوى جودة الخدمة.

وفي مجال التحول الرقمي، حرص البنك على ابتكار المزيد من الحلول المصرفية بتوظيف التقنيات الحديثة واستقدام أحدث التقنيات في عالم المصرفية الرقمية لخدمة العملاء في كل مكان وفي أي وقت، فقد تم تطوير البطاقات الائتمانية حيث بات بمقدور حامل البطاقات الائتمانية استخدامها دون الحاجة لإدخال الرقم السري ضمن سقف صرف محدود، إضافة إلى خدمة إصدار البطاقات فورًا.

وفيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي، يتمتع بنك الرياض بشبكة واسعة تتألف من (2592) جهاز منتشرة في جميع أنحاء المملكة، ومن ثم فقد انصب جلّ الاهتمام على زيادة كفاءة هذه الشبكة وفاعليتها بوجه

عام. وكان من أهم الإنجازات خلال العام 2017م، وكأول بنك سعودي قام بتركيب 14 جهازاً لصرف العملات الأجنبية موزعة على الفروع.

أما على صعيد مصرفية الشركات، فقد واصل بنك الرياض سعيه إلى أن يكون البنك الرائد في المنطقة من خلال دوره في تمويل قطاع الشركات. فكان للبنك دور رئيس من خلال قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالقيام في تمويل صفقات الشركات والمشاريع وتوسيع علاقاته التجارية مع كبار العملاء من الشركات في جميع القطاعات الصناعية. وقد نمت محفظة عملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل مطرد في عام 2017م، حيث تصدر بنك الرياض، البنوك المتعاونة مع برنامج كفالة من خلال مساهمته بتمويل 32 بالمائة من عدد المنشآت التي تم تمويلها خلال عام 2017م، بتمويل 568 منشأة.

وشارك في ترتيب تمويل الشركات التي تستهدف الاستثمار الصناعي. وقدم البنك الدعم المالي والخدمات الاستشارية الموسعة لشركات التصنيع السعودية في مشاريع مشتركة مع شركات عالمية مرموقة. كما شارك البنك في مشاريع البنى التحتية للنقل في الرياض.

وفيما يتعلق بالمصرفية الإسلامية، فقد دفع بنك الرياض خلال العام المنصرم عجلته نحو ابتكار وتصميم حزمة من المنتجات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمستندة لآراء الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في البنك.

وتأكيداً لاضطلاعه بمسئوليته الاجتماعية، فلم يدخر بنك الرياض وسعاً في المشاركة في رعاية ودعم ومساندة وتمويل المبادرات والفعاليات على شتى أنواعها، وفي كافة المجالات، الوطنية والإنسانية والثقافية والمهنية والاقتصادية والعلمية، كما كان شريكاً مميزاً للعديد من الجمعيات الخيرية في أنشطة عدة.

إن كان التقرير السنوي يقدم خلاصة حساب لعام مضى، فهو أيضاً يعطي انطباعاً أولياً عن سنة مالية مقبلة، نطمح أن تكون زاخرة بالمنجزات وسخيةً بالنجاحات التي تزين سجل البنك، وتثري تجربته، وتساهم في تعزيز مسيرة العمل والبناء والتطور في هذا الوطن العزيز.

في الختام، لا يفوتني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والثناء والتقدير، للسادة مساهمي بنك الرياض والسادة العملاء لوفائهم وثقتهم وولائهم التي نستمد منها العزيمة والإصرار في سبيل إرضائهم وتحقيق ما يليق بهم من عوائد وقيمة وخدمات ومنتجات تليق بثقتهم وبتاريخ ومسيرة بنك الرياض.

كما أجدد الشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على ما قدموه من جهود مخلصة، ودعم متواصل، استطعنا ومن خلالها أن نصل إلى ما وصلنا إليه ونمهد فيها الطريق أمام منجزات أخرى نتطلع إلى تحقيقها خلال العام القادم بعزيمة كافة أعضاء أسرة بنك الرياض الكبيرة من موظفين وموظفات والذين كان لتفانيهم وأدائهم المخلص الدور الفاعل في ترجمة رؤية البنك والمضي به نحو الأمام.

وباللّه التوفيق،
رئيس مجلس الإدارة
عبد الله محمد العيسى

> كان عام 2017م عاماً حافلاً بالإنجازات التي تليق بعام يصادف الذكرى الستين لتأسيس أحد أكبر المؤسسات المصرفية في المملكة وفي المنطقة.

3,946
صافي الدخل
(مليون ريال سعودي)

340
عدد الفروع في المملكة

2,592
عدد أجهزة الصراف الآلي

أعضاء مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية
عبدالرحمن أمين جاوه (رئيساً)
طلال إبراهيم القضيبي
محمد عبدالعزيز العفالق
معتز قصي العزاوي
نادر إبراهيم الوهيبي

لجنة المراجعة
جمال عبدالكريم الرماح (رئيساً)
محمد عمير العتيبي
عبدالرؤوف سليمان باناجة
عبدالعزيز عبدالله الدعيلج
عبدالله عبداللطيف السيف

لجنة الترشيحات والمكافآت
معتز قصي العزاوي (رئيسا)
طلال إبراهيم القضيبي
نادر إبراهيم الوهيبي

٠1

٠2

٠3

٠4

٠5

1٠ عبدالله محمد العيسى
رئيس مجلس الإدارة

2٠ ابراهيم حسن شربتلي
عضو مجلس الإدارة

3٠ جمال عبدالكريم الرماح
عضو مجلس الإدارة

4٠ طلال ابراهيم القضيبي
عضو مجلس الإدارة

5٠ عبدالرحمن أمين جاوه
عضو مجلس الإدارة

مجموعة التخطيط الاستراتيجي

عبدالله محمد العيسى (رئيساً)
إبراهيم حسن شربتلي
طلال إبراهيم القضيبي
عبدالرحمن أمين جاوه
محمد طلال النحاس

لجنة المخاطر

محمد عبدالعزيز العفالق (رئيساً)
محمد عمير العتيبي
جمال عبدالكريم الرماح

٠6

٠7

٠8

٠9

٠10

٠6 محمد طلال النحاس
عضو مجلس الإدارة

٠7 محمد عبدالعزيز العفالق
عضو مجلس الإدارة

٠8 محمد عمير العتيبي
عضو مجلس الإدارة

٠9 معتز قصي العزاوي
عضو مجلس الإدارة

10. نادر ابراهيم الوهيبي
عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

عبدالمجيد عبدالله المبارك
الرئيس التنفيذي

ثالب علي الشمراني
نائب الرئيس التنفيذي الأول،
الرئيس الأول لإدارة المخاطر

عبدالعزيز صالح المالكي
نائب الرئيس التنفيذي
الخزانة والأستثمار

أحمد يحيى الطيب
نائب الرئيس التنفيذي،
إدارة المخاطر

أسامة عبدالباقي بخاري
نائب الرئيس التنفيذي،
مصرفية الشركات

عدنان صالح الجويان
نائب الرئيس التنفيذي،
الخدمات المساندة

رياض عتيبي الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي
مصرفية الأفراد

محمد عبدالعزيز الربيعة
نائب الرئيس التنفيذي
التسويق

هاني عبدالله ابو النجا
نائب الرئيس التنفيذي،
الفروع

عائض محمد الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي،
تقنية الأعمال

محمد علي آل قريشة
نائب الرئيس التنفيذي،
المالية

عبدالعزيز عبدالله العسكر
نائب الرئيس التنفيذي
الائتمان

إنجي أحمد الغزاوي
نائبة الرئيس التنفيذي،
العمليات

محمد عبدالعزيز أبو النجا
نائب الرئيس التنفيذي،
خدمات مصرفية الشركات

نادر سامي الكريع
نائب الرئيس التنفيذي،
الخزانة

سعد مشبب القحطاني
نائب الرئيس التنفيذي،
الموارد البشرية

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة بنك الرياض أن يتقدم بتقريره السنوي للسادة المساهمين عن أداء البنك وشركاته التابعة للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2017م، متضمنًا معلومات حول أنشطة البنك، وأهم إنجازاته، واستراتيجياته ونتائجه المالية، ومجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومعلومات أخرى مكملة تهدف إلى تلبية احتياجات مستخدم هذا التقرير.

أنشطة البنك الرئيسة

يقوم بنك الرياض بشكل رئيس بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية سواء لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها، حيث يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية، ومشاريع البنية التحتية، من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 340 فرعًا داخل المملكة وفرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة. كما يقوم البنك من خلال شركة الرياض المالية المملوكة بالكامل للبنك بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الأصول والمصرفية الاستثمارية، وتلبية احتياجات الأفراد بتوفير خدمات الوساطة في أسواق المال، ومجموعة واسعة من خدمات الاستثمار والصناديق الاستثمارية.

ويمارس البنك نشاطه من خلال الإدارات التشغيلية الرئيسية التالية:

قطاع الأفراد: يقدم الخدمات المصرفية للأفراد وعملاء المصرفية الخاصة والذهبية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تتضمن الودائع والائتمان والمنتجات الاستثمارية.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يقدم خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل والإدارة والترتيب وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية.

قطاع الشركات: يقدم الخدمات المصرفية للشركات ويتعامل بشكل أساسي بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات الجارية المدينة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة.

قطاع الخزانة والاستثمار: يقدم خدمات أسواق المال وخدمات المتاجرة وخدمات الخزانة وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية بالمجموعة.

بيان تأثير كل قطاع من قطاعات البنك في حجم الأعمال وإسهامها في نتائج 2017م :

بآلاف الريالات السعودية

القطاع	صافي الدخل (الخسارة)	النسبة
قطاع الأفراد	1,627,697	%41.2
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة*	164,585	%4.2
قطاع الشركات	1,809,435	%45.9
قطـــاع الخزانة والاستثمار	1,313,652	%33.3
أخرى**	(969,373)	(%24.6)
الإجمالي***	3,945,996	%100

* يمثل شركة الرياض المالية.

** القطاعات الأخرى المساندة.

*** تأثير الشركات التابعة الأخرى في نتائج البنك غير جوهرية.

الاستراتيجية والأهداف

واصل بنك الرياض تركيزه على المساهمة في دعم الاقتصاد السعودي والاستمرار في تعزيز دوره في دعم الأعمال داخل المملكة. إضافة إلى مساهمة مكاتب وفروع البنك في كل من لندن وهيوستن وسنغافورة في تطوير الأعمال التجارية مع المملكة العربية السعودية.

وقد حافظ البنك في عام 2017م على ريادته في مجال الخدمات المصرفية للشركات وبشكل خاص تميزه في منتجات تمويل التجارة وريادته في تشغيل شبكة فروعه لخدمة عملائه في المملكة. وتم تكثيف الجهود لتطوير المصرفية الرقمية عبر استخدام تقنيات جديدة ومطورة وسوف يحافظ البنك على هذه الجهود لخدمة تطلعات عملائه.

وخلال نفس العام، عمل مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية على مراجعة استراتيجية البنك. واستشرافاً للمستقبل، فإن البنك يعتزم على أن يصبح بنكاً رائداً في المملكة بالاستناد إلى قدرات منسوبيه، وامتلاكه لقاعدة عملاء ومنتجات وخدمات ستدفعه إلى تحقيق ذلك.

وبالرغم من التحديات الحالية في البيئة الاقتصادية والتنافسية، إلا أن البنك يرى أن هناك فرصاً من منظور رؤية المملكة 2030م لما تحمله من خارطة طريق اقتصادية طموحة، وذلك بالتركيز على القطاعات التي ركزت عليها الرؤية، حيث أن بنك الرياض يستمد قوته من قاعدة عملائه المخلصين الذين يثقون في البنك لتلبيه احتياجاتهم المالية والمصرفية.

كما شهد عام 2017م إطلاق استراتيجية بنك الرياض 2022م والتي تهدف لأن يكون بنك الرياض الاختيار الأول للعملاء. حيث ترتكز استراتيجية البنك على أربعة محاور رئيسية، وهي:

1 التركيز على العملاء من خلال تقديم منتجات للأفراد والشركات بجميع احتياجاتهم، حيث يعتبر رضا العملاء هو مقياس النجاح المشترك الرئيس لجميع إدارات البنك.

2 الابتكار بما يلبي احتياجات العملاء وتقديم خدمات مميزة لهم.

3 رفع الانتاجية بما يساهم في إثراء تجربة العميل.

4 التركيز على بيئة العمل لضمان أفضل الممارسات بما يعود بالنفع على موظفي البنك وعملائه.

وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- أن يصبح بنك الرياض البنك الرقمي الأول في المملكة.
- رفع إيرادات البنك من خلال رفع مبيعات قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات.
- تطوير وتعزيز الخدمات المقدمة لعملاء المصرفية الخاصة والقطاع الحكومي وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير عمليات البيع الشامل بين جميع قطاعات البنك المختلفة.
- تطوير مستوى الخدمات المقدمة للعملاء من خلال تطوير وتحسين مستوى التواصل والمسئولية والتركيز على خدمة العملاء.

ويتطلع البنك من خلال استراتيجية 2022م إلى تعزيز مكانة البنك في صدارة القطاع المصرفي السعودي من خلال تعزيز حصته السوقية وزيادة نسب النمو في الأرباح والمكاسب وتطوير وتحسين خدماته ومنتجاته المصرفية.

وسيواصل البنك خططه للتحول الرقمي، وأتمتة جميع معاملاته المصرفية، وتوسيع انتشاره في كافة مناطق المملكة، من خلال أجهزة الصراف الآلي والفروع الرقمية، كما يسعى لتوسيع قاعدة المستفيدين من برامج ومبادرات خدمة المجتمع وتعزيز شراكته مع المؤسسات والجمعيات الخيرية والإنسانية.

أما موظفو ومنسوبو بنك الرياض فسيكون لهم نصيب وافر من الاهتمام، حيث سيسعى البنك لتطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم وتحسين بيئة العمل، فهم ثروة البنك الحقيقية التي يوليها جل اهتمامه.

الشركات التابعة

الشركة التابعة	رأس المال بالريال	إجمالي عدد الأسهم*	نسبة الملكية	النشاط الرئيسي	الدولة محل التأسيس	الدولة محل النشاط
شركة الرياض المالية	200,000,000	20,000,000	%100	القيام بأنشطة التداول بصفة أصيل ووكيل، والتعهد بالتغطية، وإنشاء الصناديق والمحافظ الاستثمارية وادارتها، بالإضافة إلى ترتيب وتقديم الاستشارات وخدمات الحفظ للأوراق المالية وإدارة المحافظ والتداول	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة إثراء الرياض العقارية	10,000,000	1,000,000	%100	مسك وإدارة الاصول المقدمة من العملاء على سبيل الضمانات، وبيع وشراء العقارات للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها الشركة	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة الرياض لوكالة التأمين	500,000	50,000	%100	تعمل كوكيل بيع منتجات التأمين المملوكة والمدارة من قبل شركة تأمين رئيسية أخرى	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة كيرزون بروبيرتيز ستريت ليميتد	12,738	2,000	%100	شركة مؤسسة لغرض خاص وذلك لامتلاك العقارات	جزيرة مان	المملكة المتحدة
شركة الرياض للأسواق المالية	187,500	50,000	%100	القيام بمعاملات المشتقات المالية واتفاقيات إعادة الشراء مع الأطراف الدولية نيابة عن بنك الرياض	جزر كايمان	المملكة العربية السعودية

*يمثل إجمالي الأسهم المصدرة ماعدا ما يخص شركة الرياض للأسواق المالية حيث تم إصدار سهم واحد ويحتفظ به البنك.

وفيما يلي تفصيل الشركات التابعة:

1 - شركة الرياض المالية :

الرياض المالية هي شركة مساهمة مقفلة برأس مال مقداره 200 مليون ريال، مملوكة بالكامل لبنك الرياض ومرخصة من هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية، ومقرها الرئيس الرياض.

تعمد الرياض المالية من خلال "إدارة الأصول" بشكل مستمر على ابتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، حيث قامت الرياض المالية خلال عام 2017م بالعمل على زيادة حجم صندوق الرياض "ريت"، أول صندوق عقاري متداول في السعودية ليصل إلى مليار وسبعمائة مليون ريال. كما بدأ صندوق الرياض "تقنية" وهو صندوق لرأس المال الجريء بالاستثمار في مجموعة من الشركات الواعدة في مجالات متعددة مثل التقنية المالية (Fintech)، والتجارة الالكترونية، والحوسبة السحابية، والخدمات اللوجستية. كما حافظ صندوق الرياض للمتاجرة بالسلع بالريال على الأداء المتميز في السوق مما أدى إلى زيادة حجمه بنسبة (111 بالمائة).

كما تتميز المصرفية الاستثمارية للشركات لدى الرياض المالية بالكفاءات المتمرسة في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة التي تغطي كافّة نشاطات المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك والسندات وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاندماج والاستحواذ وعمليات التمويل المُهيكلة.

قامت إدارة الوساطة وخدمات التوزيع بالعديد من المبادرات التي تدعم وتعزز من مكانة الرياض المالية، فاستكمالاً لباقة الخدمات الاستثمارية المتنوعة والمتطورة التي تقدمها الشركة، أطلقت الرياض المالية ممثلة بإدارة الوساطة وخدمات التوزيع في نهاية عام 2017م، خدمة "مباشر برو" الجديدة، والتي تأتي بخاصية جديدة وهي خاصية التداول مباشرة عن طريق الخدمة. كما تم أيضًا تقديم خدمة التداول الدولي عن طريق الأجهزة الذكية مما ساعد على تيسير وزيادة حجم التداول. كما تعمل الإدارة حالياً على حلول تقنية تسمح باستقطاب عملاء جدد عن طريق المنصة الإلكترونية مباشرة ومن غير الحاجة لزيارة فروع البنك أو مراكز الشركة مما سيساهم في تقديم خدمة أفضل للعملاء وفي الوقت ذاته تقليل المصاريف المرتبطة بالمراكز الاستثمارية.

أما فيما يخص خدمات الوساطة الدولية فاستمر الأداء القوي لخدمات تداول الأسهم الدولية، وخصوصاً مع استمرار الحملات المصاحبة لتداول الأسهم الدولية وإضافة العديد من الخدمات مثل البحوث والتحليلات البيانية، حيث تضاعف عدد العملاء وتضاعف صافي الربح المحقق من هذه الخدمة خلال عام 2017م.

أما فيما يخص خدمات الوساطة المحلية فتمت الموافقة على منتج التمويل بالهامش من قبل مجلس إدارة الشركة، ويتوقع أن يساعد هذا المنتج في زيادة أرباح خدمات الوساطة بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي على الحصة السوقية للشركة.

كما تم الاستمرار بتعزيز منتج تورق الأسهم المحلية بالتعاون مع بنك الرياض والذي ساهم وبشكل ملحوظ في تعزيز الأرباح المتحصلة من خدمات التداول المحلية.

وفيما يخص إدارة خدمات الأوراق المالية قامت الإدارة بمزيد من التطوير لمنتجاتها وخدماتها، ومنها تطوير نظام الحفظ المتقدم (iCustodyPlus)، بالإضافة إلى طرح مجموعة من المنتجات فعلياً والتي تشمل:

- تقديم خدمات أمين الحفظ المحلية بما في ذلك خدمات أمين الحفظ الفرعية وذلك بعد حصولها على ترخيص تقديم خدمات أمين الحفظ من تداول.
- تقديم خدمات حفظ الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بعد تعيين أمين حفظ اقليمي، والذي تم اختياره بعد تطبيق معايير وشروط العناية الواجبة التي تمت على عدة أمناء حفظ اقليميون.
- تقديم خدمات الحفظ للصناديق العقارية.
- خدمات الدفع والإدارة والحفظ لإصدارات الصكوك والسندات المحلية.
- وكجزء من استراتيجيتها، تعمل إدارة الأوراق المالية حالياً على البدء في تقديم خدمات الحفظ في الأسواق الدولية عبر اختيار وتعيين أفضل أمناء حفظ دوليين بعد الانتهاء من تطبيق المعايير اللازمة بما في ذلك إجراءات العناية المطلوبة.

وقد عملت إدارة الثروات بالرياض المالية خلال 2017م على استمرار تعزيز مفهوم الثقافة الاستثمارية لدى عملائها من خلال خدمة "الاستشارات الاستثمارية" ذات القيمة المضافة التي تقدمها الشركة لكبار العملاء في جو من الخصوصية والاحترافية عبر ثلاثة مراكز في كل من الرياض الخبر وجدة، وذلك لمساعدتهم على تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية، مما كان له أثر ملموس على نمو نشاط الشركة في مجالي إدارة الأصول وخدمات الوساطة.

2 - شركة إثراء الرياض العقارية :

شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، ومسجلة بالمملكة، ومقرها الرئيس الرياض، برأس مال مدفوع مقداره 10 ملايين ريال سعودي موزعة على عدد مليون سهم بقيمة اسمية للسهم 10 ريالات سعودية. وتهدف الشركة إلى القيام بخدمات مسك وإدارة الأصول المُفرغة للمالك وللغير كضمانات، وبيع وشراء العقارات للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها.

3 - شركة الرياض لوكالة التأمين :

شركة الرياض لوكالة التأمين هي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، ويبلغ رأس مالها 500 ألف ريال، مدفوعة بالكامل، وهي مسجّلة في المملكة، ومقرها الرئيس الرياض، وتهدف إلى تسويق وبيع منتجات التأمين التي توفرها الشركة العالمية للتأمين التعاوني إلى بنك الرياض ولعملائه من الأفراد والشركات مع إمكانية توسيع أنشطتها لتشمل عملاء سوق التأمين السعودي. قامت شركة الرياض لوكالة التأمين بتوقيع اتفاقية تأمين مصرفي مع الشركة العالمية للتأمين التعاوني، واتفاقية توزيع منتجات التأمين مع بنك الرياض، وقد حصلت على كافة الموافقات اللازمة من مؤسسة النقد العربي السعودي لمزاولة نشاطها.

في عام 2017م استطاعت شركة الرياض لوكالة التأمين تفعيل دورها بشكل مميز حيث قامت بتصميم مظلات تأمينية لتغطية منتجات التمويل العقاري ومنتجات مركز تمويل التجارة وأعمال الدرع الائتماني لبطاقات الائتمان.

ملخص لأعمال مجموعات وقطاعات الأعمال للبنك:

تمكن البنك في عام 2017م من تحقيق عدد من الإنجازات للأهداف التي تبناها ليكمل مسيرته ويدعم جهوده في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسة، وذلك بالاستمرار في استحداث منتجات وخدمات متميزة تلبي احتياجات عملاء البنك وتعزز دوره الريادي في العديد من الأنشطة المصرفية، وقد تنوعت إنجازات البنك في مختلف قطاعاته وأنشطته، والتي من أهمها ما يلي:

الخدمات المصرفية للأفراد :

خلال العام 2017م، عمل قطاع مصرفية الأفراد على استكمال تطوير استراتيجيته وخططه المستقبلية وذلك من خلال مجموعة من المبادرات والإنجازات التي أبصرت النور خلال هذا العام والتي كان لها الأثر الفعال في تحقيق أهداف البنك ورفع انتاجيته وكسب رضا عملائه، كان من أهمها إطلاق مجموعة من المنتجات المتكاملة وذلك بالتعاون مع صندوق التنمية العقاري ووزارة الاسكان في تقديم خدمات التمويل العقاري لعملاء البنك من خلال منتجي القرض المدعوم والقرض الميسر. كذلك أحرز البنك نقلة نوعية في مجال مستقبل المدفوعات وخيارات الدفع وذلك بتقديم منتجي السوار الذكي والملصق الذكي بالإضافة إلى إطلاق تطبيق محفظة "Riyad Pay" والتي تعتبر من خيارات الدفع الآمنة والمتطورة.

أما فيما يتعلق بتحسين تجربة العملاء وزيادة ولائهم، فقد تم تطوير برنامج الولاء (حصاد) بما يخدم ويعزز ثقة العملاء بالبنك وزيادة المزايا التنافسية ليشمل مجموعة أكبر من المنتجات والخدمات بالإضافة إلى بطاقات الائتمان.

وعلى صعيد الفروع، وتماشياً مع السياسة التوسعية للبنك، قام البنك عام 2017م بافتتاح 4 فروع جديدة، ليصل العدد الإجمالي لفروعه على مستوى المملكة إلى 340 فرعاً، وتم تدشين آلية فتح/ تحديث حسابات الأفراد الجديدة والتي ستساهم بتحسين تجربة العميل ورفع مستوى جودة الخدمة.

وفيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي، لدى بنك الرياض 2592 جهاز تنتشر في جميع أنحاء المملكة، وكان الاهتمام الأكبر منصباً على زيادة كفاءة وفاعلية شبكة أجهزة الصراف الآلي للبنك بشكل عام. وكان من أهم الإنجازات خلال عام 2017م تركيب 14 جهاز صرف عملات أجنبية موزعة على الفروع لخدمة عملاء البنك وعملاء البنوك الاخرى حاملي بطاقات مدى من ضمنها جهازين في كل من مطار الملك فهد الدولي بالدمام ومطار الملك خالد الدولي بالرياض، وقام البنك بالمشاركة في العديد من الفعاليات من خلال التواجد بأجهزة الصراف المتنقلة لخدمة العملاء.

المصرفية الخاصة :

لدى بنك الرياض أربع مراكز مخصصة للمصرفية الخاصة حول المملكة تقدم خدمات بنكية متقدمة، وحلول استثمارية، وتسهيلات ائتمانية لخدمة هذه الشريحة المهمة من أصحاب الثروات.

كما قام البنك خلال الربع الأول من عام 2017م بتدشين رقم مجاني لعملاء المصرفية الخاصة بإدارة فريق متخصص لخدمة هذه الفئة من العملاء بطريقة احترافية وجودة عالية.

المصرفية الماسية والذهبية :

في إطار سعي البنك لتطوير خدماته بما يلبي رغبات ومتطلبات عملائه تم إعادة إطلاق برنامج المصرفية الذهبية في الربع الثالث بمزايا جديدة وتفضيلية تمنح عملاء هذه الشريحة أولوية في تلقي الخدمة في كافة فروع البنك وعبر قنواته الذاتية. كما أنه تم زيادة عدد مسؤولي المصرفية الذهبية وصالات الخدمة في الفروع لمنح العملاء أولوية وخصوصية في الخدمة.

وفي الربع الرابع من عام 2017م، تم إطلاق برنامج المصرفية الماسية والذي يقدم مراكز حصرية للخدمة مع هوية جديدة وخدمات ومزايا مصرفية راقية تساعد على تنمية الثروات بكفاءة عالية ومهارة احترافية. كما تم العمل على تدشين أول مركز مخصص لعملاء هذه الشريحة المهمة في مدينة الرياض كجزء من عدة مراكز سوف يتم انشاؤها لتقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية، وجاري العمل على تخصيص رقم مجاني لعملاء المصرفية الماسية ويتوقع الانتهاء منه قريباً.

وكان من أهم الإنجازات خلال عام 2017م تركيب 14 جهاز صرف عملات أجنبية موزعة على الفروع لخدمة عملاء البنك وعملاء البنوك الأخرى حاملي بطاقات مدى من ضمنها جهازين في كلٍ من مطار الملك فهد الدولي بالدمام ومطار الملك خالد الدولي بالرياض

مصرفية السيدات :

بلغ عدد فروع السيدات التابعة للبنك 80 فرعاً موزعةً على كافة مناطق المملكة، وتقدم كافة خدماتها بما يتلاءم مع تطلعات العميلات، كما واصل بنك الرياض تقديم أفضل الخدمات المتطورة والجديدة لعميلات البنك والذي ساهم في زيادة مميزة في عدد العميلات.

المصرفية الرقمية :

شهد عام 2017م تغييرات لها أثر إيجابي على استراتيجية البنك الطموحة ليصبح أفضل بنك رقمي في المنطقة، وكان هذا العام حسب الخطة الموضوعة هو عام الانتهاء من بناء القاعدة التحتية وتحسين المتطلبات الأساسية لاستراتيجية المصرفية الرقمية.

وفي هذا العام تم إطلاق باقة القنوات الرقمية لطلبة الجامعات (أون لاين الرياض و موبايل الرياض و هاتف الرياض)، وذلك بالإضافة إلى إتاحة تطبيق "الساعة الذكية" و"مشفر الرياض"، مع تمكينهم أيضاً من استخدام "السوار الذكي" و"ملصق الجوال" للدفع السريع بالإضافة إلى إصدار بطاقة رقمية للتسوق الالكتروني.

إضافة إلى تقديم خدمتين مبتكرتين ذات قيمة مضافة للعملاء وهي: خدمة "وازن" للادخار التلقائي وهو برنامج مبتكر للادخار بشكلٍ ذكي وبأقل مجهود، وذلك لتمكين العملاء من تحقيق أهدافهم عن طريق موازنة مصاريفهم مع مدخراتهم. وخدمة صراف العملات الأجنبية والتي تتيح الحصول على أربع عملات أجنبية (دولار، يورو، جنيه استرليني، درهم اماراتي) باستخدام بطاقة مدى الصادرة من البنوك الأخرى وليس فقط بطاقات بنك الرياض كأول بنك سعودي يطلق هذه الخدمة.

كما تمت إتاحة تقديم طلبات الحصول على المنتجات أو العروض بشكلٍ رقمي، حيث يستطيع اليوم مستخدمو أون لاين الرياض من التقدمً بطلب بطاقة ائتمان إلكترونياً عبر القنوات الرقمية والحصول عليها عن طريق مندوب التوصيل أو مسئول الخدمة ومن غير الحاجة لزيارة الفرع. كما تم تحديث خدمة "حسابك الثاني في ثواني" لمستخدمي أون لاين الرياض أو موبايل الرياض لتمكنهم من فتح حساب ادخاري بعائد (متوافق مع أحكام الشريعة) وبشكل فوري وبأدنى جهد، وكإضافة هامة إلى هذه الخدمة تم تمكين العملاء أيضاً من فتح حساب جاري او ادخاري بدون عائد بشكلٍ فوري وبأربع عملات من القنوات الرقمية. كما تم أيضاً تحسين تجربة المستخدم عند التقدم بالطلب لأحد المنتجات من خلال موقع البنك الرسمي، مما ساهم في زيادة عدد الفرص البيعية.

شهد عام 2017م تغييرات لها أثر إيجابي على استراتيجية البنك الطموحة ليصبح أفضل بنك رقمي في المنطقة

وتم في عام 2017م إطلاق برنامج خاص لتكثيف التعاملات على القنوات الرقمية وتخفيف العبء على مسئولي الخدمة في الفروع ومركز الاتصال وذلك بالتعاون مع إدارة علاقات العملاء في مصرفية الأفراد، والذي تم من خلاله ما يلي:

- إطلاق العديد من الحملات لتشجيع العملاء على التسجيل واستخدام القنوات الرقمية بشكل أساسي. كما تم تحفيز موظفي الفروع لتوجيه العملاء للقُنوات الرقمية بعد تقديم دورات تدريبية متخصصة عن المصرفية الرقمية.
- إتاحة الخدمات التي يكثر عليها الطلب في الفروع أو مركز الاتصال على القنوات الرقمية.
- تطوير نظام الفروع لتضمين التسجيل في القنوات الرقمية كخطوة أساسية في عملية فتح الحساب للعملاء الجدد، وإتاحة طلب التسجيل في القنوات الرقمية كطلب خدمة للعملاء الحاليين، مع تقديم لوحة مؤشرات عن وضع العميل الرقمي.
- تحسين عملية التسجيل في القنوات الرقمية لتصبح أكثر سرعة وسهولة تحت شعار (قنوات متعددة والتسجيل واحد)، وإتاحتها أيضاً على: موبايل الرياض وهاتف الرياض وخدمة الرياض الذاتية والفروع، وذلك بالإضافة إلى القناة الأساسية السابقة وهي أون لاين الرياض.
- تطوير نظام هاتف الرياض لمساعدة مسئولي الخدمة في مركز الاتصال على حل مشاكل العملاء من أول مكالمة، مما ساهم في رفع الأداء وبالتالي زيادة رضا العملاء.

بالإضافة إلى القيام بجميع الأعمال الكفيلة بتحقيق أولويات إدارة المصرفية الرقمية وهي:

- الاستراتيجية والثقافة الرقمية: وذلك بتطوير ومتابعة ومراقبة الاستراتيجية الرقمية من ناحية التطوير والتنفيذ والأداء على مستوى البنك ككل، وذلك بالإضافة إلى توظيف كوادر ذات خبرة متخصصة للتأكد من اتباع أفضل الممارسات في هذا المجال.
- التحوّل الرقمي: وذلك بالتركيز على الابتكار الرقمي والعمل على تقديم تجربة فريدة من نوعها لمستخدمي القنوات الرقمية، مع الحرص على اتباع منهجية ذكية وحديثة في مجال تطوير الحلول وإدارة المشاريع.
- إدارة القنوات الرقمية والعمل على إتاحة أغلب الخدمات للعملاء بشكلٍ متميز يغنيهم عن الحاجة لزيارة الفرع أو الاتصال بمركز خدمة العملاء.

مصرفية الشركات :

واصل بنك الرياض القيام بدور رئيسي من خلال قطاع الخدمات المصرفية للشركات في تمويل صفقات الشركات والمشاريع وتوسيع علاقاته التجارية مع كبار العملاء من الشركات في جميع القطاعات الصناعية. كما واصل البنك سعيه إلى أن يكون البنك الرائد في المنطقة من خلال دوره في تمويل قطاع الشركات. حيث يولي البنك اهتماماً خاصاً لاحتياجات العملاء من الشركات من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية لتلبية توقعاتهم المتنامية وذلك في ظل بيئة أعمال تنافسية للغاية. ويلتزم البنك بتقديم

وانسجاماً مع الاستراتيجية الشاملة للبنك "أفضل بنك رقمي"، أطلقت الخدمات المصرفية للشركات خدماتها المصرفية المطورة عبر الهاتف النقال

أفضل الخدمات في التمويل التجاري. وكجزء من هذا الالتزام، قام البنك بتوسيع مكاتبه للتمويل التجاري في المواقع الرئيسية التي تم تحديدها بعناية في جميع أنحاء المملكة، والتي شملت مدينة الجبيل وينبع والمدينة الصناعية الثانية بالرياض.

وخلال عام 2017م، وانسجاماً مع زيادة الصادرات غير النفطية من المملكة التي تعد أحد أهداف رؤية المملكة 2030م، قام البنك بزيادة تركيزه على خدمة المصدرين السعوديين وتسهيل أعمال التصدير غير النفطية من المملكة. وقد امتدت مراكز خدمات البنك الإقليمية جميع أنحاء المملكة، حيث يقوم البنك بتغطية خمس مناطق إقليمية، وذلك لضمان قدرة البنك لتلبية احتياجات المعاملات الإقليمية المتزايدة لعملائه من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وانسجاماً مع الاستراتيجية الشاملة للبنك "أفضل بنك رقمي"، أطلقت الخدمات المصرفية للشركات خدماتها المصرفية المطورة عبر الهاتف النقال. بالإضافة إلى ذلك، تم تحسين حلول التحصيل الإلكتروني من خلال طرح "الرياض كوليكت"، لشركات التقسيط والوساطة.

وقد عزز البنك تجربة عملائه من الشركات، حيث تمكن من جعل رحلة العميل أكثر كفاءة، من خلال إعادة تصميم ورقمنة دورة التشغيل الحالية إلى هيكل جديد لدعم العملاء. وقد نمت محفظة عملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل مطرد في عام 2017م، وحافظ بنك الرياض على مكانته الريادية في السوق من بين البنوك الأخرى التي تتعامل مع برنامج "كفالة".

وبما يتماشى مع رؤية المملكة 2030م واصل بنك الرياض منح التسهيلات الائتمانية والخدمات المؤسسية لتمويل المشاريع الكبرى، وشارك في ترتيب تمويل الشركات ذات الصلة بصندوق الاستثمارات العامة والتي تستهدف الاستثمارات الصناعية. وقدم البنك الدعم المالي والخدمات الاستشارية الموسعة لشركات التصنيع السعودية في مشاريع مشتركة مع شركات عالمية مرموقة. كما شارك البنك في مشاريع البنية التحتية للنقل في الرياض.

وقد تم اختيار البنك للقيام بدور الوكيل في إعادة تمويل شركة تطوير وتشغيل المدن الصناعية، وهي شركة رائدة في تطوير وتشغيل المدن الصناعية في المملكة بما في ذلك المدن الصناعية في جدة والدمام. وكذلك كان بنك الرياض من أوائل المشاركين والممولين في التمويل المدعوم من صندوق التنمية العقاري.

ويمثل هذا التمويل برنامجاً متوافقاً مع أحكام الشريعة وتم تنفيذه بمشاركة البنوك الأخرى وشركات التأجير العقاري. وكذلك تم تعيين البنك كوكيل تمويل المرابحة لشركة التصنيع الوطنية (تصنيع)، كما شارك في إعادة تمويل شركة معادن للألمنيوم.

قطاع الخزانة والاستثمار :

قام قطاع الخزانة والاستثمار بدور هام في إدارة متطلبات السيولة والتمويل لمختلف الأنشطة المصرفية بكفاءة وبتكلفة تنافسية. كما واصل القطاع القيام بدوره الهام في إدارة مخاطر التعرض لأسعار الخدمة البنكية وأسعار تحويل العملات الأجنبية ضمن حدود المخاطر المعتمدة من قبل البنك.

وفي عام 2017م وتماشياً مع استراتيجية البنك في التركيز على فرص البيع الشامل، فقد واصل قطاع الخزانة والاستثمار التركيز على تحديد واغتنام الفرص البيعية الشاملة بالتنسيق والعمل مع قطاعات الأعمال الأخرى في البنك ودراسة احتياجات العملاء المتنوعة لمنتجات الخزانة، وتقديم المنتجات والحلول المالية المناسبة بأسعار تنافسية.

ومن أجل توفير أفضل الأسعار للعملاء لحلول التحوط، قام قطاع الخزانة والاستثمار بإنشاء شركة الرياض للأسواق المالية ذات الأغراض الخاصة في جزر كايمان لتنفيذ صفقات المشتقات مع الأطراف الدولية.

وبالنسبة للمحفظة الاستثمارية للبنك فقد حققت أداءاً متميزاً للعام 2017م فاق المعايير والمؤشرات المرجعية. كما يواصل القطاع تعزيز القدرات الاستثمارية للبنك من خلال إدارة محافظ الاستثمار بشكل أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

المصرفية الإسلامية :

استمر بنك الرياض خلال العام بمسيرته على طريق ابتكار وتصميم حزمة من المنتجات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في البنك، والتي تتسع مظلتها لتشمل المعاملات المصرفية اليومية والحلول التمويلية والاستثمارية الموجهة لكافة فئات وشرائح العملاء من قطاعي الأفراد والشركات.

ورافق أداء البنك في هذا المجال المضي بتطوير الكفاءات البشرية المعنية بتقديم خدمات ومنتجات المصرفية الإسلامية، ورفع كفاءة أدائهم عبر تبني إدارة المصرفية الإسلامية إعداد حقيبة تدريبية متخصصة بالمصرفية الإسلامية، بصورة استهدفت تعريف موظفي البنك بخدمات ومنتجات المصرفية الإسلامية، إلى جانب ما حرصت عليه الإدارة من إجراء تقييم دوري لأداء فروع المصرفية الإسلامية التابعة للبنك.

كما عقدت إدارة المصرفية الإسلامية 12 اجتماعاً مع الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية بالبنك، تم من خلالها إنجاز العديد من المنتجات والحلول التمويلية المقدمة خلال العام من قبل البنك كاعتماد المنتجات والعقود المخصصة لعمليات التمويل المبنية على صيغ المرابحة والإجارة كاعتماد منتج الإجارة مع الوعد بالتمليك بأجرة ثابتة ومنتج تمويل منافع الخدمات، وكذلك

اعتماد البرامج والاتفاقيات المخصصة لصندوق التنمية العقارية كاعتماد برنامج ضمان الدفعة المقدمة وبرنامج التمويل المدعوم، بالإضافة إلى اعتماد إجراءات وعقود منح عملاء البنك من الشركات تسهيلات متوافقة مع أحكام الشريعة بديلة عن تسهيلات الجاري مدين التقليدي وذلك بما ينسجم مع متطلبات واحتياجات قطاعي مصرفية الأفراد والشركات، فضلاً عن إنجاز المصرفية الإسلامية في اعتماد الحلول الاستثمارية المقدمة من قبل شركة الرياض المالية كقرار الهيئة الشرعية بشأن هيكل برنامج صكوك المملكة العربية السعودية بالريال المبنية على المضاربة والمرابحة، وكذلك اعتماد الإجراءات الشرعية لعمليات استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة بديلة عن عمليات البيع على المكشوف بالإضافة إلى اعتماد شروط وأحكام ومذكرة المعلومات لكل من صندوق الرياض للأسهم وصندوق الرياض للمتاجرة بالريال، فضلاً عن حصول المصرفية الإسلامية على عدد من الآراء الصادرة من الهيئة الشرعية فيما يتعلق بالخدمات والعمليات المقدمة من قبل البنك لعملائه.

الفروع الخارجية :

يحرص البنك من خلال فروعه الخارجية في لندن وهيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، على توفير الحلول المصرفية لعملائه وتلبية احتياجاتهم في مناطق تواجدها.

وتقدم هذه الفروع استشاراتها للمساهمة في خلق فرص استثمارية وأعمال تجارية داخل المملكة، وما لذلك من دور إيجابي لتعزيز التجارة في المملكة والنهوض بها، كما تقوم برعاية مصالح عملاء البنك الاستثمارية في الخارج.

ويوفر فرع لندن لعملائه في المملكة العربية السعودية ولفروعهم الخارجية خدمات مصرفية صمّمت خصيصاً لدعم الاستثمارات الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الاستثمارية الخاصة. وينفرد بنك الرياض بتقديم خدماته المصرفية على مستوى البنوك السعودية في الأمريكيتين.

أما المكتب التمثيلي في سنغافورة، فإنه يتولى مساعدة العملاء على استغلال الفرص الاستثمارية في قارة آسيا، وتطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

تقنية الأعمال :

شهد عام 2017م نقلة نوعية قياسية بطرح وتطوير العديد من الخدمات الإلكترونية والتي توجت بحصول البنك على الشهادة الذهبية من معهد "أب تايم" الأمريكي لبنك الرياض والأولى على مستوى الشرق الأوسط وافريقيا. وتصدر الشهادة من معهد "أب تايم" الأمريكي، المتخصص في دراسة وتقييم مراكز البيانات العالمية، شهادات المستوى المعروفة باسم شهادات "Tier"، كشهادة من المعهد العالمي بتميز المؤسسات المختلفة في مجال نقل البيانات وحفظها، ومراعاة أحدث الوسائل التكنولوجية في ذلك.

ويعتمد المعهد في إصداره للشهادة على تلبية المنشأة قيد التقييم لعدة معايير، تشمل الاستدامة التشغيلية لمالكي ومديري ومشغلي مراكز البيانات، والسلوكيات والمخاطر ذات الأولوية في عمليات مراكز البيانات. ويساعد الالتزام بالسلوكيات الموصى بها

يحرص البنك من خلال فروعه الخارجية في لندن وهيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، على توفير الحلول المصرفية لعملائه وتلبية احتياجاتهم في مناطق تواجدها

في تحقيق إمكانية الوصول إلى الأداء الكامل للبنية التحتية، والحد من مخاطر التوقف عن العمل، وتجنب الأخطاء المكلفة، وكشف فرص زيادة كفاءة الاستخدام.

في مجال تخزين المعلومات، تم تشغيل نظام "إي إم سي" للتخزين القائم كلياً على ذاكرة الفلاش للأنظمة المفتوحة والحواسيب المركزية، والذي حقق تلبية احتياجات وتسريع وتيرة أداء أعباء الأعمال التقليدية، وتوفير البيانات بشكل مستمر، ورفع كفاءة وسرعة الاستجابة وضغط البيانات المضمّنة. كما تم تشغيل نظام إي إم سي للتخزين المرن "EMC Elastic Storage" وتحديث أجهزة تخزين البيانات للأرشيف المركزي، وتوفير مساحة تخزين البيانات، وتوفير الحل للسحابة الخاصة على التخزين الأرشيفي وتجميعها عبر مواقع الإنتاج، والحماية من الكوارث لتتواجد البيانات بشكل دائم.

وفي مجال مراقبة الشبكات، تم تطبيق نظام إدارة أداء الشبكة "Network Performance Management NPM"، ويعد هذا النظام تحولاً من إدارة الأخطاء والتواجد إلى إدارة الأداء الذي يتيح لمسؤولي الشبكة والمديرين سهولة رصد واستكشاف الأخطاء وإصلاحها، وتحليل ما يحدث عبر بيئة شبكة البنك. ويساعد هذا النظام على حل مشكلات الأداء القائمة على الشبكة بسرعة وبشكل استباقي.

وعملت إدارة الشبكات والاتصالات بالتنسيق مع إدارة التدريب على وضع التصاميم والخطط وتنفيذ مشروع التعلم عن بعد في ثلاث مواقع (الرياض والدمام وجدة) وتزويدها بأحدث تقنيات "سيسكو" المرئية والتواجد من بعد، مع جودة عالية، والذي سيحقق نقلة كمية ونوعية وتوفيراً ملحوظاً في تكلفة الدورات التدريبية.

وشملت عمليات تطوير وتحسين البيئة التقنية لتلبية الاحتياجات المتنامية لتقديم خدمات الكترونية اكثر تطورًا ومرونة، وتماشياً مع توجهات البنك لتطبيق الخدمات الرقمية، كان لإدارة تقنية الأعمال دور اساسي لإتمام العديد من التطبيقات والمبادرات والخدمات الإلكترونية، استجابة لاحتياجات وطموحات العملاء المتزايدة، ومن أهمها، تركيب البنية التحتية الجديدة لمركز الاتصال، والذي أتاح خدمات جديدة، مثل خدمة معاودة الاتصال الآلي للعميل، تطوير وتحسين خدمة الاتصال التلقائي للعملاء للتحصيل والمبيعات، وخدمة الاتصال المرئي، ودعم وسهولة استخدام أدوات التواصل الاجتماعي بفاعلية.

ويعد بنك الرياض أول بنك يطرح خدمة تنفيذ وإدراج خدمة البصمة الصوتية في الدخول على الهاتف المصرفي، وساعدت هذه الخدمة على تقليل نسبة الدخول الخاطئ على الهاتف المصرفي، ودعم تسريع وتسهيل عملية الدخول على الهاتف المصرفي، وتقليل الجهد على موظفي الهاتف المصرفي في تنشيط الكلمة السرية المفقودة مرة أخرى.

كما تم تنفيذ وإدراج الأوامر الصوتية في الهاتف المصرفي، وهذه الخدمة الجديدة ساعدت على تقليل الوقت المستغرق للبحث عن الخدمة، وتسريع تنفيذ الطلبات، وتوفير الدخول المباشر للخدمة المطلوبة، ودعم وتسهيل تنفيذ الخدمات للعملاء.

وكأول بنك سعودي، أطلق بنك الرياض خدمتي "PayPass" و "PayWave"، والتي تتيح لحاملي بطاقة ماستر كارد وفيزا ميزة الدفع عن طريق تمرير البطاقة على شاشة جهاز نقاط البيع للعمليات ذات القيم المنخفضة (100 ريال أو أقل) وبقيمة إجمالية تراكمية 300 ريال دون طلب رقم سري، إضافة إلى تطوير نظام البطاقات وإضافة خصائص جديدة تسمح للنظام بإصدار ملصق الهاتف الذكي والسوار والتي تعمل على شبكة "مدى أثير" لنقاط البيع. حيث انها تتيح للعملاء تنفيذ الدفع بسرعة وسهولة عند جهاز نقاط البيع وذلك بتمرير السوار أو الجوال على الجهاز فقط. وبنك الرياض هو أول بنك في المملكة يقوم بتوفير هذا النوع من الخدمات.

كما أطلق بنك الرياض المحفظة الرقمية الأولى من نوعها في المملكة العربية السعودية، والتي تتيح للعميل إجراء معاملات إلكترونية باستخدام الهواتف الذكية التي تعمل بنظام أندرويد عن طريق تحويل بطاقات بنك الرياض الائتمانية إلى بطاقات ائتمانية رقمية مما يعطي تجربة فريدة للعملاء لإدارة بطاقات الائتمان والمعاملات بأمان.

وتم تطوير وإتاحة المزيد من الخدمات المتاحة من خلال الصرافات الآلية لتتيح خدمات "EZTransfer" و"Western Union Remittance" لعملاء بطاقات مسبقة الدفع "My Pay"، بالإضافة إلى إمكانية سحب عملات أجنبية لأجهزة صراف آلي مختارة، وهذه الخدمة متاحة لكل عملاء شبكة مدى في المملكة.

حوكمة تقنية الأعمال وأمن المعلومات :

ساهم مفهوم حوكمة تقنية الإعمال في الحد من المخاطر الواقعة على أمن المعلومات، وقد أعطى بنك الرياض أهمية قصوى لتوفير بيئة عمل تقنية آمنة ببناء محكم صعب الاختراق، وبذلك شهد عام 2017م تطوراً كبيراً وتحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال.

وكرست إدارة حوكمة تقنية الأعمال جهودها لتحقيق استراتيجية البنك للتحول الرقمي بإعادة تهيئة التطبيقات والمنصات والبوابات الإلكترونية وتطوير مؤشرات قياس الأداء لتتناسب مع محاور التحول الاستراتيجية لتقنية الأعمال ودعم تحول نموذج الحوكمة الرقمي في بنك الرياض.

ومن أهم إسهامات إدارة حوكمة تقنية الأعمال، في مجال إعادة هيكلة تقنيات البنك، التخطيط الاستراتيجي لمشروع موبايل الرياض "Riyad Mobile" عن طريق تنفيذ منصة موحدة لتطبيق الجوال، وإعادة هيكلة وتطوير البنية التقنية التحتية، وتحديث معايير البوابات والمنصات التقنية لمساندة مختلف المبادرات الاستراتيجية للتحول الرقمي للبنك.

وتمثل الأتمتة والكفاءة والشفافية، المبادئ الأساسية التي يحافظ عليها قسم استمرارية الاعمال، وفي هذا المجال نجح قسم استمرارية الأعمال في تنفيذ نظام أتمتة استمرارية الأعمال الذي يؤمن استمرارية دورة الأعمال بما يتماشى مع الأعمال التجارية للشركات، حيث تم تطبيق أنظمة رائدة في هذا المجال.

وتماشياً مع سياسات البنك لتوفير حوكمة متطورة لسير عمل إدارة التغيير لكلٍ من بنك الرياض والرياض المالية، شاركت إدارة التغيير جنبًا إلى جنب مع الادارات الأخرى في توفير بيئة اختبارات حديثة وتعزيز قدراتها ورفع كفاءة الاختبارات لتحقيق بيئة عمل تكاد تخلو من الأخطاء بتوفير تدريب مستمر لموظفي الإدارة ومشاركة الإدارات المعنية في اختبارات الجودة قبل التطبيق الفعلي للمنتجات التقنية المعنية بالبيئة التحتية، وتطور أساليب واختبارات الجودة.

كما تقوم الإدارة بالمراجعة والتقييم المستمر لخدمة استمرارية الأعمال في بنك الرياض على جميع الأصعدة وتنفيذ خطط دورية مستدامة لاختبار قدرة إدارات البنك على استمرارية أعمالها بالإضافة إلى اختبارات فقدان التقنية واختبارات إدارة الكوارث، مما يساعد البنك في تعزيز الخدمات وتطويرها بالإضافة إلى التمشي مع المعايير العالمية المطبقة لدى كافة المؤسسات المالية والمصرفية ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي في هذا المجال.

إدارة الالتزام:

يسعى بنك الرياض بصفة مستمرة إلى تعزيز بناء ثقافة سليمة للالتزام، بحيث يحافظ على قيمه ومعاييره المهنية على مختلف الأصعدة والأنشطة، وتشمل هذه المعايير المتطلبات النظامية المحلية والدولية ولوائح العمل المثلى والقواعد والممارسات الأخلاقية التي يعمل بها البنك.

لقد عنيت إدارة الالتزام بسلامة بيئة ضوابط الالتزام، وتطبيق برنامج التزام فاعل يشمل أعمال المراقبة، وتقديم النصح والمشورة، وإدارة الشؤون التنظيمية والتوعوية بمفاهيم الالتزام فضلاً عن مراقبة العمليات البنكية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

وتسعى إدارة الالتزام دوماً إلى التأكد من أن البنك يقوم بالوفاء بالمتطلبات النظامية الحالية والمستقبلية المحتملة، كالأنظمة والتعاميم الصادرة من قبل مؤسسة النقد وغيرها من الجهات التشريعية وما يستجد من متطلبات، مثل التعليمات الصادرة بشأن تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة، أي تحديثات لنظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، إضافة إلى لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وأي لوائح وأنظمة صادرة عن أي جهات إشرافيه أخرى.

بهذا الصدد، تقوم إدارة الالتزام بتحليل ودراسة المتطلبات للوائح والأنظمة المحدثة والمستحدثة بالإضافة إلى تقييم المخاطر لرصد آثار هذه التحديثات على البنك وضوابطه.

واستمر البنك بالسعي للالتزام بتوصيات اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقواعد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

كما تقوم إدارة الالتزام في البنك بالمشاركة الفاعلة لتنفيذ متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" ومعيار الإبلاغ المشترك الذي تم تطويره من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنظيمية الصادرة عن الهيئة العامة للزكاة والدخل التي ستكون موضع التطبيق بمطلع عام 2018م.

وتقوم إدارة الالتزام بتحقيق أعلى معايير الجودة وتطبيق أفضل الممارسات في كل ما يخص تحديد مخاطر عدم الالتزام في البنك وتقديم الخدمات الاستشارية لقطاعات الأعمال بالبنك وممارسات التوعية والتثقيف بما يخص مواضيع الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقامت الإدارة في عام 2017م بوضع وتنفيذ خطة مراقبة ومتابعة مبنية على تحديد وتقييم المخاطر والتي تم الموافقة عليها من قبل لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

المسؤولية المجتمعية :

كان عام 2017م حافلاً بالأنشطة والمبادرات والفعاليات التي شارك بنك الرياض في رعايتها ودعمها وتمويلها، فعزز البنك من حضوره الفاعل في المؤتمرات والمنتديات والفعاليات الوطنية والإنسانية والثقافية والمهنية والاقتصادية والعلمية، وكان شريكاً مميزاً للمؤسسات والجمعيات والهيئات الإنسانية، مستفيداً من خبراته الواسعة في مجال خدمة المجتمع التي اكتسبها على مدار عقود من الزمن ومنحته سمعة مرموقة في هذا المجال.

ومن أبرز مبادرات البنك لعام 2017م، في مجال المسؤولية المجتمعية :

دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال رعاية المؤتمرات والفعاليات ذات العلاقة، أو من خلال زيادة مساهمة البنك في تمويل تلك المشاريع عبر برامج متخصصة، حيث شارك البنك في فعاليات الملتقى الأول للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "بيبان"، ورعى البنك الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - التحديات والفرص، في مركز شباب منطقة جيزان. كما رعى بنك الرياض ملتقى المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مبادرة شركات الوطن)، في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

وفي سياق دوره الفاعل في توطين الوظائف واستقطاب الكوادر الوطنية الشابة عبر إتاحة الفرص الوظيفية الواعدة أمامهم في مختلف قطاعات الأعمال لديه، واصل البنك المشاركة الفاعلة في أيام المهن والتوظيف التي تنظمها الجامعات السعودية.

تبنى البنك وشارك في رعاية عدة أنشطة وبرامج تعنى بالطفل، مثل برنامج التاجر الصغير في نسخته السنوية الثالثة. وواصل البنك دعم ورعاية برامج سنوية مخصصة للعناية بالأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى دعم برامج ومبادرات جديدة من خلال عقد شراكات مع جمعيات وهيئات خيرية، لتوسيع قاعدة الأطفال وذوي الاحتياجات المستفيدين من هذه البرامج. وواصل البنك رعاية مركز نادي الشباب الصيفي الحادي عشر لذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم النادي الصيفي بمركز جمعية الأطفال المعوقين بالباحة، وفي عرف سنوي، رعى البنك برنامج رسومات وإبداعات الأطفال (بطاقات التهاني لعام 2017م)، بالشراكة مع جمعية الأطفال المعوقين في الرياض، وبرامج معايدة الأطفال المنومين بالمستشفيات ومرافقيهم. كما جدد رعايته لفعاليات المركز الصيفي في جمعية الملك خالد الخيرية بتبوك، للسنة الثانية على التوالي.

عزز البنك شراكته مع الجمعيات والجهات التي تعنى بتقديم وتوفير الرعاية والعناية الصحية لمختلف فئات المجتمع السعودي، حيث أبرم أربع اتفاقيات في هذا السياق، مع لجنة أصدقاء المرضى بالرياض، ولجنة أصدقاء المرضى بأبها، ولجنة أصدقاء المرضى بالمدينة المنورة، ولجنة أصدقاء المرضى بطريف، وبموجب الاتفاقيات التزم البنك بتوفير أجهزة طبية للجمعيات للعناية بالفئات المستهدفة. إضافة إلى دعم "جمعية الباركنسون" بأفلام توعوية، ودعم الجمعية الخيرية لعلاج المرضى "علاجي"، والمشاركة في رعاية فعاليات يوم السلامة العالمي في مدينة الأمير سلطان الإنسانية، إلى جانب دوره الفاعل والنوعي ورعايته ومشاركته السنوية في حملة "زهرة" للتوعية بأهمية الفحص المبكر عن سرطان الثدي. ودعم حملة توعية المجتمع بصحة الفم والأسنان، فيما حرص على المشاركة في فعالية اليوم العالمي للمسنين، ودعم ملتقى نادي الشباب لذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم جمعيه "البر" بشرورة، ودعم تطبيق الجمعية الخيرية للطعام "إطعام".

كما قدم البنك حافلات لكل من: الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام "أكناف" بالباحة، والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام "الوداد"، ولجنة أصدقاء المرضى بطريف وبحائل وبالرياض، وجمعية السرطان بالإحساء، والجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعاقين بالمنطقة الشرقية "إيفاء"، وجمعية الأمومة والطفولة في المنطقة الشرقية، وجمعية الوفاء الخيرية النسائية بالرياض.

كما تبرع البنك بعشر سيارات غولف لجمعية أصدقاء الشيخوخة الخيرية لاستخدامها في نقل المسنين من وإلى الحرم المكي، وكذلك تبرع بحافلات لمستشفى النقاهة لمساعدة مرضى الغيبوبة والشلل الرباعي والنصفي على التنقل، وحافلات لبرنامج الرعاية المنزلية لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض، ولجمعية صوت متلازمة داون، ولجمعية أسر التوحد الخيرية، وجمعية "تعاطف" الخيرية للخدمات الصحية بالباحة.

واستمر البنك في تفعيل مشاركته في مشروع دعم الأسر المنتجة الذي يستهدف توسيع مشاركة المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين عن العمل. وللعام الثالث على التوالي يواصل بنك الرياض دعمه كذلك لبرنامج "نبتة" والذي يتبناه البنك لغرض تمكين فتيات المجتمع المحلي من اكتساب المهارات المهنية التي تؤهلهن للدخول في سوق العمل والتحول إلى عناصر منتجة، إضافة إلى برنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة في نسخته السادسة، كما جاء دعم جمعية تنمية وتمويل الأسر المنتجة بمنطقة الرياض في هذا السياق.

كما قام البنك من خلال فريق الموظفين المتطوعين بتنفيذ حملة "كسوة الشتاء" السنوية بنسختها الثامنة على الأسر المحتاجة في عدد واسع من القرى والهجر والمناطق النائية لتزويدهم بالمستلزمات الضرورية اللازمة لمواجهة ظروف الشتاء القاسية تجسيداً لقيم التكافل الاجتماعي، وحملة قوافل الخير الرمضانية حيث تم توزيع نحو 33 ألف سلة غذاء وعشرات الآلاف من المدافئ والألعاب للأطفال والمعوزين.

ومواصلةً لبرنامج "الوفاء" لرعاية أسر الموظفين الذين توفاهم الله وهم على رأس العمل، أطلق البنك النسخة السنوية من البرنامج للاستمرار في توزيع البطاقات الشرائية الإلكترونية مسبقة الدفع على الأسر المستفيدة لتمكينهم من الاستفادة من الرصيد الممنوح في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم بما يدعم سبل الحياة الكريمة لهم.

وامتدت مشاركات بنك الرياض لتشمل رعاية ودعم جملة من الفعاليات والمهرجانات والمعارض والملتقيات الثقافية والتراثية والسياحية والتنموية والتعليمية والتوعوية والاقتصادية والرياضية، والتي من بينها: حملات حرس الحدود التوعوية، والمهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، والمشاركة في أنشطة جامعة الملك فيصل (سباق اختراق الضاحية - المعسكر الكشفي)، ودعم ركن القصيم بالمهرجان الوطني للتراث والثقافة وغيرها.

وتوّج البنك جهوده في خدمة المجتمع بتعزيز دوره الثقافي من خلال دعم الحركة الثقافية في المملكة التي تجلت في مواصلته رعاية وتمويل جائزة كتاب العام التي يمنحها النادي الأدبي بالرياض وتعد نموذجاً رائعاً للشراكة الناجحة بين البنك والمؤسسات الثقافية الحكومية التي يمثلها النادي، وبمناسبة مرور عشر سنوات على "جائزة كتاب العام" تم استحداث فرع جديد للجائزة خاص بالمؤلفين الشباب من عمر الخامسة والثلاثين فأقل.

الموارد البشرية :

انطلاقاً من استراتيجية البنك 2022م، قام قطاع الموارد البشرية بتصميم استراتيجية تنسجم مع التوجهات المستقبلية للبنك، والعمل على تطوير سياسات وإجراءات وأنظمة قطاع الموارد البشرية لتساهم في تعزيز الأداء بشكل مميز ومستمر وبناء قدرات الموظفين، وتحقيق النتائج المنشودة في استراتيجية 2022م. كما يقوم قطاع الموارد البشرية بالتعاون مع كافة قطاعات البنك على تحسين بيئة العمل وبناء ثقافة تنظيمية تعتمد على إدارة الأداء والعمل الجماعي نحو هدف واضح ومشترك.

واستمر القطاع في تكريس جهوده لتعزيز التزام منسوبيه نحو البنك وعملائه وذلك من خلال تطوير قدراتهم حيث تم الاستفادة من 17000 فرصة تدريبية من البرامج الداخلية والخارجية المتخصصة. واستمر العمل على استقطاب أفضل المواهب والحفاظ عليهم حيث حصل البنك على جائزة أفضل جهة توظيف في المملكة في عام 2017م من قبل شبكة التواصل المهني العالمية "لنكدان". كما لايزال البنك يحتل أعلى مؤشرات توطين الوظائف في القطاع المصرفي، حيث تبلغ نسبة التوطين الاجمالية 94 بالمائة، وبلغت نسبة الموظفات 26 بالمائة من مجموع منسوبي البنك، جميعهن سعوديات.

البرامج التحفيزية للموظفين والحركة التي حصلت على كل منها خلال عام 2017م:

البيان	الادخار الاستثماري (ألف ريال)		
	حصة الموظف	حصة البنك	الإجمالي
الرصيد كما في بداية العام	37,407	14,293	51,700
المضاف خلال عام 2017م	9,341	3,406	12,747
المستبعد خلال عام 2017م	(9,223)	(4,134)	(13,357)
الرصيد نهاية العام	37,525	13,565	51,090

فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية :

تعمل الإدارة التنفيذية ومن خلال نظام رقابي داخلي يعتمد على أعلى معايير الرقابة الداخلية، بالإضافة للالتزام التام مع المتطلبات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي. ويبدأ النظام الرقابي بحوكمة الشركات والتي تحدد المسئوليات لأعضاء مجلس الادارة وجميع اللجان الفرعية المنبثقة منه، كما يعمل البنك على التحسين المستمر لوسائل ومقومات الحوكمة والرقابة الداخلية التي تهدف إلى توفير التكامل بين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ورفع مستوى الفهم العام كجزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة الفاعل.

كما تعمل إدارة الرقابة الداخلية مع جميع الجهات المعنية بالبنك على رفع مستوى كفاءة وفاعلية النظام الرقابي الداخلي من خلال جمع كافة المعلومات اللازمة من الجهات الرقابية سواء الداخلية أو الخارجية وتصنيفها وتحليل أهميتها، ومتابعة الخطط اللازمة التطبيق لتعزيز نظام الرقابة الداخلية .

كما تقوم أيضاً وبشكل سنوي بإصدار ومراجعة مضمون الإقرارات السنوية التي تقدمها الإدارة التنفيذية والوحدات الرقابية عن مدى سلامة وكفاءة نظام الرقابة الداخلي، ورفع تقاريرها عن الرقابة الداخلية ومختلف أنواع المخاطر استناداً على أهميتها للجنة المراجعة والإدارة التنفيذية بكافة مستوياتها، وكذلك للجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام.

وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، أخذاً في الاعتبار طبيعة أي نظام رقابة داخلية، كما يرد أدناه، فإن مجلس الإدارة يؤكد أن نظام الرقابة الداخلية يُعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية، وأن لدى البنك آلية منتظمة لتصميم أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بأعمال البنك ووضعها موضع التنفيذ. وتتضمن العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك تحديدًا للصلاحيات والمسؤوليات، بما فيها الصلاحيات المالية والإدارية والائتمانية، لمختلف المستويات الإدارية بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتأكد من فصل المهام والمسؤوليات بما يحقق فاعلية الرقابة، ويتم تحليل المخاطر نوعًا وكمًا ويتم مراقبتها من خلال اللجان الداخلية بالبنك، ومنها لجان لمراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام والتي تقدم تقاريرها حيال هذه الأنشطة للجان المنبثقة من مجلس الإدارة ذات العلاقة.

كما يجدر التنويه إلى أنه مهما كان النظام الرقابي فعّال فإنه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً على ذلك حيث هنالك قيود تمنعه من اكتشاف بعض الثغرات الرقابية أو منعها، إضافه إلى أن التنبؤ المستقبلي بفاعلية وكفاءة النظام الرقابي الحالي مقارنة بالفترة المستقبلية تخضع لمبدأ ان الرقابة قد تكون غير كافية مستقبلاً بسبب التغير في الظروف أو الالتزام ببعض السياسات والاجراءات.

ويقوم مجلس الإدارة، من خلال لجنة المراجعة المنبثقة منه، بالاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وما توصلت إليه من تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية المختلفة، وفقًا لخطة سنوية معتمدة من قبل لجنة المراجعة. كما يتم الاطلاع على تقارير إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وغيرها بصورة دورية منتظمة، وتتضمن التقارير أي ثغرات تم اكتشافها وكذلك جهود الإدارة التنفيذية للتأكد من معالجتها ووضع الضوابط الكفيلة التي تضمن عدم تكرارها. واستناداً على تقارير الجهات الرقابية التي اطلعت اللجنة عليها خلال العام الماضي، وكذلك التأكيدات / الإفصاحات السنوية التي تم الحصول عليها من الإدارة التنفيذية، ترى لجنة المراجعة عدم وجود أي ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال البنك بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية.

ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

إدارة المخاطر :

مخاطر الائتمان:

تكمن مخاطر الائتمان التي تعترض المؤسسات المالية في ضعف معاييرها أو عدم وضوحها وقلة الخبرة الإدارية، لا سيما سوء تقييمها لمدى دقة قياس المخاطر، وعدم التفاتها إلى التغيرات الاقتصادية وأثرها على استقرار الحالة الائتمانية للعميل.

وتُعدّ عدم قدرة المدينين وإخفاقهم في تنفيذ التزاماتهم وفقًا للشروط التعاقدية من أبرز مؤشرات مخاطر الائتمان التي يتوجب على البنك دراستها وتحليلها والتركيز عليها، من خلال معرفة مصادر السداد والضمانات المقدمة ومواءمتها مع حجم الدين، بالإضافة إلى معرفة نشاط المدين والتأكد من عدم مخالفته للوائح والقوانين التي تتماشى وسياسات البنك الائتمانية.

يتم إدارة مخاطر الائتمان داخل إطار محكم من المبادئ والأسس والأدوات والأنشطة والهياكل الإدارية الضرورية على مستوى البنك، بهدف دعم جهود البنك في تحسين مستوى جودة الأصول ومتابعة الالتزام بالإجراءات والقواعد الموضوعة من مؤسسة النقد العربي السعودي، ويقوم البنك بتحقيق ذلك من خلال معايير ائتمانية واضحة، تخضع لمتابعة دورية مستمرة.

ويطبق البنك نظاماً متقدماً للتصنيف الائتماني وفقاً للمعايير الدولية، الذي يعتمد تصنيفات البنك لعملاء مصرفية الشركات، مع وجود نظام آخر بالنسبة للعملاء الأفراد. إضافة إلى تطوير أداة قياس موحدة تمكن البنك من توأمة التصنيفات التي تصدرها

هيئات التصنيف الخارجية مع التصنيف الداخلي للبنك ما يمكن من إعطاء صورة شاملة لجودة أصول البنك وتوزيعها على جدول التصنيفات الداخلي، وبالتالي احتساب معدلات كفاية راس المال الخاصة بها وفقا للطرق المتقدمة، وكذلك قياس احتمالات التعثر التي تعد أحد المتطلبات الأساسية لاحتساب خسائر الائتمان وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة.

ويلتزم البنك بكل متطلبات "بازل" لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان وفق الطريقة المعيارية (Standardized Approach) كأحد متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

وانتقل البنك عام 2015م إلى معيار التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (Internal Rating Based / IRB) بعد نجاحه في تطوير قدرات نماذج التصنيف الائتماني بما ينسجم مع متطلبات "بازل"، واستطاع تطوير نظام خاص للتحقق من صحة واكتمال تلك النماذج وتدقيقها.

وفي عام 2016م، أجرى البنك جولة جديدة من الاختبارات الدورية المستقلة، للتأكد من صحة نتائج نماذج التصنيف الائتماني وجوانبها الكمية والنوعية المبنية على توقعات مؤسسة النقد العربي السعودي.

تزامن ذلك مع قيام البنك بإنشاء البنية التحتية الأساسية اللازمة لعمل واستخدام النماذج في صنع القرار الائتماني، وذلك من خلال الاعتماد على قياس دقيق للمخاطر والعائد المرجح لها، مع إجراء مراجعة متزامنة لسياسات المخاطر المعتمدة بالبنك لبيان مدى توافقها وأنظمة التصنيف الائتماني في ظل تطبيق معيار التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان.

وسعياً منه في مواكبة التطورات المالية، ولإحلال المعايير المحاسبية الجديدة IFRS 9 كبديل عن المعيار الحالي IAS 39، فإن البنك قطع مراحل متقدمة بهدف تطوير أنظمة التصنيف الائتماني وتعظيم الاستفادة منها، لأغراض احتساب معدلات احتمالية التعثر للآجال قصيرة وطويلة الأمد، باعتبارها أحد المكونات الرئيسة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة والتي سيكون تطبيقها اعتباراً من بداية عام 2018م.

فضلاً عن ذلك فقد تم تحديد وتطوير ومواءمة قواعد وضوابط الأعمال المتعلقة باحتساب معدلات احتمالية التعثر الائتماني وتعديل أسس تقييم الأصول وتدفقات الأنشطة وهيكل الحوكمة الملائم لذلك، وقد قام البنك بتبني البرامج الآلية والحلول التكنولوجية الواجبة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة والإقرار عنها وفقا للمعيار المحاسبي IFRS 9 وطبقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي.

أما على صعيد الأفراد، فقد حققت إدارة المخاطر مرحلة متقدمة في اعتماد المراحل النهائية لتطبيق معيار التقييم الداخلي المتقدم AIRB الموافق لمعايير "بازل" بما يتوافق مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. وتوظيف النماذج الكمية الخاصة بقياس معدلات التعثر والتحصيل لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة والإقرار عنها وفقا للمعيار المحاسبي IFRS 9.

وأولت إدارة المخاطر أهمية لمصرفية الأفراد خاصة لقياس مخاطر الائتمان ضمن أطر إدارة المخاطر المعتمدة لدى البنك، وإثراء تجربة العملاء بما يكفل تطبيق الاستراتيجية الرقمية التي تسهّل وتسرّع وصول العملاء لقنوات الاتصال الخاصة بالخدمات التي يقدمها البنك.

مخاطر السوق والسيولة:

إدارة مخاطر السوق والسيولة مسؤولة عن قياس ومراقبة مخاطر السوق ومخاطر الأصول والخصوم الناجمة عن التذبذب في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار السوق، في إطار هيكل وحدود المخاطر المُعتمدة من مجلس إدارة البنك. وتقوم إدارة مخاطر السوق والسيولة بإعداد التقارير المتعلقة بمجال عملها وإرسالها بشكل دوري إلى الجهات المعنية في البنك.

إن المعيار الأساسي لقياس مخاطر السوق المعتمدة في البنك هو معيار القيمة المعرضة للمخاطر الذي يرصد تغير وتذبذب أسعار السوق وعلاقة التغيرات ببعضها البعض، بالإضافة إلى ذلك فإن البنك يطبّق العديد من المعايير المتقدمة لتحسين القدرات التحليلية في إدارة مخاطر السوق بما فيها اختبارات الجهد (التحمل) وتحليل الحساسية. هذا ولا زال البنك يواصل العمل على استراتيجيته في تطوير عملياته وأنظمته لإدارة مخاطر السوق والسيولة لتطبيق أحدث المتطلبات التنظيمية بحسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي في حدود المدى الزمني المعين.

مخاطر الجرائم المالية :

تشكل الجرائم المالية خطراً كبيراً على المؤسسات المالية وموظفيها، وقد تقلل حال تحققها من قوة البنك وتؤثر سلباً على قدرته في تقديم خدماته المصرفية وتهز الثقة التي يتمتع بها مع الجهات المعنية بالرقابة، والعملاء، وشركاء الأعمال، بالإضافة إلى تعريض استمرار وجود البنك للخطر والإضرار بسمعته محلياً ودولياً. وانطلاقاً من ذلك، حرص البنك خلال عام 2017م على استكمال خطته لتحسين وتطوير نظام مراقبة مكافحة الاحتيال المالي.

المخاطر التشغيلية:

تمثل المخاطر التشغيلية جزءًا مهمًا من العمل في المؤسسات المالية خاصة بعد التطور والنمو السريع للخدمات المصرفية واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي غطت كافة مناحي الحياة اليومية. ويمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها تلك المخاطر التي تحدث نتيجة عدم كفاية أو فشل في إجراءات العمل الداخلية أو الأفراد أو النظم أو تلك الناشئة عن أسباب خارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية. وعلى هذا، تعمل إدارة المخاطر التشغيلية على التحقق من تطبيق تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المخاطر الناجمة عن القصور في العمليات أو الأنظمة أو البنية التحتية أو الأخطاء البشرية، وقد حرص البنك خلال عام 2017م على استمرار خطته لرفع كفاءة وممارسات إدارة المخاطر التشغيلية المبنية على المخاطر. كما أن البنك حالياً في المراحل النهائية لتوقيع اتفاقية ترقية النظام الرئيسي لإدارة المخاطر.

الإفصاحات بموجب الركيزة الثالثة من توصيات لجنة بازل :

تتطلب الركيزة الثالثة من توصيات لجنة بازل (3) المعدلة، نشر عدد من الإفصاحات الكمية والنوعية وسيتم نشر هذه الإفصاحات على موقع البنك الالكتروني www.riyadbank.com تنفيذاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، علماً أن هذه الإفصاحات لا تخضع للفحص أو المراجعة من قبل مراجعي البنك الخارجيين.

اختبارات الجهد (التحمل) :

يطبق البنك اختبارات الجهد (التحمل) لكافة أنواع المخاطر والتي شملت جميع الأنشطة المصرفية التي يزاولها البنك ومدى تأثرها بالمتغيرات المالية والاقتصادية وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة وذلك بعد تطوير سياسات وأطر وقواعد الحوكمة الخاصة بهذا الاختبار. وفي هذا الإطار، يراقب المعنيون بقطاع إدارة المخاطر مناهج الجهد وما يتبعها، وذلك للحفاظ على كفاءة النماذج الموضوعة لهذا الغرض.

ويتم إعداد اختبارات الجهد باستخدام عدد كبير من الافتراضات والسيناريوهات التي تساعد البنك على إجراء تقييم والوصول إلى فهم متعمق للمخاطر المحتملة التي تواجهها أصول البنك ومحافظه المختلفة، ما يمكنه من التحوط لها من خلال تجنيب مستويات مناسبة من رأس المال تتعدى معدلات الكفاية المطلوبة من الجهات الإشرافية والرقابية.

النتائج المالية :

حقق بنك الرياض 3,946 مليون ريال كأرباح صافية لفترة الاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 ديسمبر 2017م بارتفاع 18.1 بالمائة عن نفس الفترة من العام السابق والتي بلغت 3,342 مليون ريال. وفي ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الراهنة استمر البنك في التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسة والمحافظة على مركزه المالي، حيث بلغت الاستثمارات 46,370 مليون ريال مقارنة بمبلغ 45,157 مليون ريال وذلك بارتفاع قدره 2.7 بالمائة. وعلى الجانب الآخر سجل صافي القروض والسلف تراجعاً محدوداً بلغت نسبته 2.8 بالمائة حيث بلغت 138,838 مليون ريال مقابل 142,909 مليون ريال للعام السابق، وبلغت ودائع العملاء 154,366 مليون ريال مقابل 156,684 مليون ريال للعام السابق وذلك بانخفاض قدره 1.5 بالمائة، فيما بلغت الموجودات 216,282 مليون ريال مقابل 217,619 مليون ريال للعام السابق وذلك بانخفاض قدره 0.6 بالمائة.

وبلغ إجمالي دخل العمليات 8,125 مليون ريال خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 ديسمبر 2017م مقابل 7,702 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق بارتفاع قدره 5.5 بالمائة.

ومما يعكس متانة أصول البنك وتنوع منتجاته التمويلية والاستثمارية استطاع البنك تحقيق ارتفاع في صافي العمولات الخاصة التي بلغت 5,935 مليون ريال خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 ديسمبر 2017م مقابل 5,301 مليون ريال عن الفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 12 بالمائة، كما بلغت ربحية السهم خلال نفس الفترة 1.32 ريال.

ويعزى ارتفاع صافي أرباح البنك للاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 ديسمبر 2017م إلى ارتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 5.5 بالمائة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي الدخل من العمولات الخاصة، ومكاسب الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة، قابله جزئياً انخفاض الدخل من العمليات الأخرى والدخل من تحويل العملات. كما يعزى أيضاً إلى انخفاض إجمالي مصاريف العمليات بنسبة 4.4 بالمائة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض في مخصصات خسائر الائتمان وعدم وجود مخصصات خسائر الاستثمارات.

الفروقات الجوهرية في النتائج التشغيلية عن نتائج السنة السابقة :

مليون ريال

البيان	2017م	2016م	التغيرات	نسبة التغير %
صافي الربح (الخسارة)	3,946	3,342	604	%18.1
إجمالي دخل العمليات	8,125	7,702	423	%5.5
صافي دخل العمولات الخاصة	5,935	5,301	634	%12.0
ربحية السهم	1.32	1.11	0.21	%18.9
إجمالي الموجودات	216,282	217,619	(1,337)	(%0.6)
الاستثمارات	46,370	45,157	1,213	%2.7
محفظة القروض والسلف	138,838	142,909	(4,071)	(%2.8)
ودائع العملاء	154,366	156,684	(2,318)	(%1.5)

ملخص لنتائج البنك المالية خلال السنوات الخمس الماضية:

أ) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحدة:

مليون ريال

البيان	2017م	2016م	2015م	2014م	2013م
الموجودات					
نقدية وأرصدة لدى البنوك ومؤسسة النقد	27,876	25,829	29,839	29,231	25,372
القروض والسلف، صافي	138,838	142,909	145,066	133,820	131,524
الاستثمارات، صافي	46,370	45,157	44,765	47,148	43,733
ممتلكات ومعدات وعقارات أخرى	1,987	2,107	2,153	2,098	2,100
موجودات أخرى	1,211	1,617	1,493	2,292	2,517
إجمالي الموجودات	216,282	217,619	223,316	214,589	205,246
المطلوبات					
أرصدة لدى البنوك	7,056	8,837	4,500	3,791	7,582
ودائع العملاء	154,366	156,684	167,853	164,806	153,934
مطلوبات أخرى	16,237	15,126	14,668	10,655	10,060
حقوق المساهمين	38,623	36,973	36,295	35,337	33,670

*أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة كي تتماشى مع تصنيفات الفترة الحالية.

إجمالي الموجودات وصافي القروض والسلف

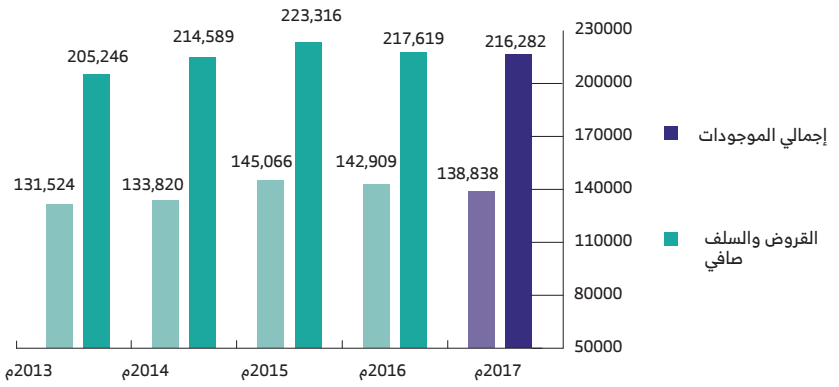

حقوق المساهمين

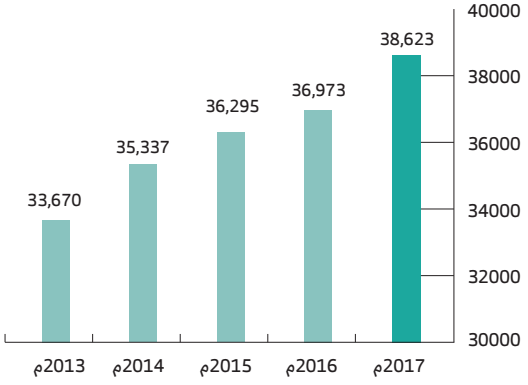

ودائع العملاء

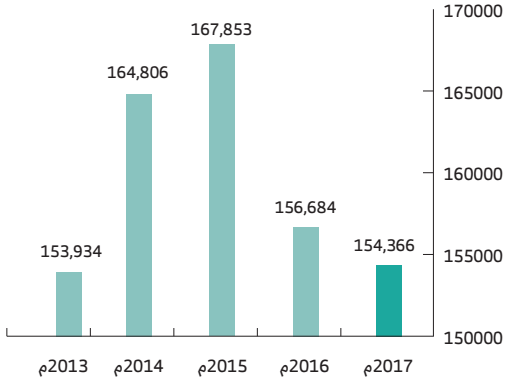

ب) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة الدخل الموحدة:

مليون ريال

البيان	2017م	2016م	2015م	2014م	2013م
إجمالي دخل العمليات وصافي حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة	8,148	7,737	8,005	8,032	7,103
إجمالي مصاريف العمليات	4,202	4,395	3,956	3,680	3,156
صافي الربح	3,946	3,342	4,049	4,352	3,947
ربح السهم (ريال سعودي)	1.32	1.11	1.35	1.45	1.32

* أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة كي تتماشى مع تصنيفات الفترة الحالية.

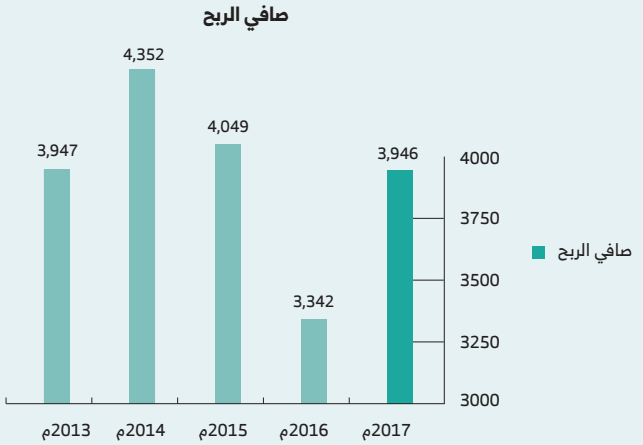

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك والشركات التابعة

بلغ إجمالي الدخل للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م من عمليات داخل المملكة مبلغ 10,364مليون ريال، ومن خارج المملكة مبلغ 1,069 مليون ريال.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك وشركاته التابعة من داخل المملكة :

مليون ريال

السنة	داخل المملكة العربية السعودية			إجمالي الإيرادات من داخل المملكة
	المنطقة الغربية	المنطقة الوسطى*	المنطقة الشرقية	
2017م	1,858	7,043	1,463	10,364

* يتضمن المبلغ المحدد للمنطقة الوسطى إيرادات استثمارات مركزية تخص قطاع الاستثمار والخزانة بلغت 3,790 مليون ريال وليست مرتبطة بقطاع جغرافي محدد داخل المملكة، كما يتضمن إيرادات ذات صلة بمناطق أخرى لا يمكن فصلها.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك وشركاته التابعة من خارج المملكة :

مليون ريال

السنة	خارج المملكة					إجمالي الإيرادات من خارج المملكة
	دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية واللاتينية	جنوب شرق آسيا	مناطق أخرى	
2017م	170	258	595	17	29	1,069

توزيعات الأرباح :

يلتزم البنك بالأنظمة السارية ذات العلاقة، ويتبع السياسات التالية عند توزيع الأرباح على المساهمين:

أ) يُقتطع ما نسبته 25 بالمائة. من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي. ويجوز وقف الاقتطاع متى ما بلغ مجموع الاحتياطي مقدار رأس المال المدفوع.

ب) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة، توزع الأرباح المقررة على المساهمين من الأرباح الصافية كل حسب عدد أسهمه.

ج) تحدد توجهات البنك الاستراتيجية توزيعات الأرباح المرحلية والسنوية وتظهر الأرباح المقترحة للنصف الثاني ضمن حقوق المساهمين، إلى أن تقر الجمعية العامة توصيات مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح كما يلي:

(ألف ريال)

الأرباح المبقاة من عام 2016م	**2,604,039**
صافي ربح عام 2017م	**3,945,996**
المجمـــوع	**6,550,035**
يتم تخصيصها وتوزيعها كالتالي:	
مخصص الزكاة الشرعية	500,000
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن النصف الأول لعام 2017م	1,050,000
الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2017م	1,140,000
المحول إلى الاحتياطي النظامي	986,499
الأرباح المبقاة لعام 2017م	**2,873,536**

وكان البنك قد قام بتوزيع الأرباح على المساهمين في 2017/07/16م عن النصف الأول بواقع 35 هللة للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2017م بواقع 38 هللة للسهم الواحد، فسيتم توزيعه في حال إقراره من الجمعية العامة، ليبلغ بذلك إجمالي التوزيعات عن كامل العام 2017م مبلغ 2,190 مليون ريال، بواقع 73 هللة للسهم الواحد بما يعادل 7.5 بالمائة.من القيمة الإسمية للسهم، وذلك بعد خصم الزكاة.

التصنيف الائتماني للبنك :

وكالة التصنيف	طويل الأجل	قصير الأجل	النظرة المستقبلية
فيتش	A-	F2	مستقرة
كابيتال انتليجنس	A+	A1	مستقرة
ستاندرد أند بورز	BBB+	A-2	مستقرة

التمويل وسندات الدين المصدرة :

يقوم البنك في سياق تعاملاته الطبيعية بتبادل تمويل واقتراض الأموال مع البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك حسب معدل العمولة المتعارف عليها في السوق ويتم إثباتها على نحو ملائم في القوائم المالية الموحدة للبنك.

تم إكمال عملية طرح خاص لصكوك أولية بقيمة 4,000 مليون ريال (أربعة آلاف مليون ريال سعودي) بتاريخ 2013/11/06م، ومدة استحقاقها 7 سنوات مع أحقية البنك باستردادها في نهاية السنة الخامسة. وتبلغ التكلفة عليها سايبور ثلاثة أشهر +0.68 نقطة أساس. كما تم طرح خاص لصكوك ثانوية بتاريخ 2015/06/24م بقيمة 4,000 مليون ريال (أربعة آلاف مليون ريال سعودي)، ولفترة استحقاق (عشر سنوات) قابلة للاسترداد بعد مضي خمس سنوات وتبلغ التكلفة على الصكوك سايبور ستة أشهر +115 نقطة. ويهدف البنك من هذه الإصدارات إلى تنويع مصادر التمويل ومدد استحقاقاتها ودعم مصادر التمويل.

كما يؤكد البنك مايلي :

- لا يوجد أدوات دين مصدرة من قبل الشركات التابعة.
- لا يوجد قروض لآجل مستحقة على الشركات التابعة.
- لم يصدر أو يمنح البنك أي أدوات دين قابلة للتحويل أو أي أوراق مالية تعاقدية أو مذكرات حقوق اكتتاب أو حقوق مشابهة خلال 2017م.
- لم يصدر أو يمنح البنك أي حقوق تحويل أو اكتتاب بموجب أدوات دين قابلة للتحويل، أو أوراق مالية تعاقدية، أو مذكرات حق اكتتاب، أو أي حقوق مشابهة خلال 2017م.
- لم يقم البنك أو شركاته التابعة بأي استرداد أو شراء أو إلغاء لأي أدوات دين قابلة للاسترداد.

الإفصاح عن أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل البنك وتفاصيل استخداماتها

لا يحتفظ البنك بأي أسهم خزينة.

معايير المحاسبة المتبعة :

يقوم البنك بإعداد قوائمه المالية ويتم مراجعتها من قبل مراجعي حسابات البنك طبقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير التقارير الدولية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، كما يعد البنك قوائمه المالية لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالمملكة. ولا توجد هنالك أي اختلافات جوهرية عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

تجدر الإشارة إلى قرار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ 2014/02/11م المتضمن إقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية دفعة واحدة بعد اعتماد استكمالها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على القوائم المالية المعدة عن الفترات المالية في 2017/01/01م، وتعميم هيئة السوق المالية بتاريخ 2016/08/21م المتضمن إلزام الشركات المدرجة في السوق المالية بالإفصاح عن المراحل المواكبة للتحول إلى المعايير المحاسبية الدولية، على إثر ذلك فإن البنك قد أعلن على موقع شركة السوق المالية السعودية – تداول بتاريخ الأربعاء2016/08/31م بأن قوائمه المالية مُعدَة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) ، وبالتالي لا يوجد أي تأثير على القوائم المالية إثر تطبيق هذه المعايير.

المدفوعات النظامية :

لا توجد على البنك مدفوعات نظامية نهائية مستحقة السداد عن عام 2017م عدا ما هو وارد بالبيان أدناه:

(ألف ريال)

بيان	2017م	
	المسدد	المستحق
الزكاة الشرعية – الهيئة العامة للزكاة والدخل	-	98,650 (تقديري)
ضرائب تحملها البنك نيابة عن بعض الجهات غير المقيمة (حسب شروط التعاقد)	3,700	-
ضرائب مستحقة على فروع البنك الخارجية لصالح الجهات الرسمية خارج المملكة	31,916	-
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	96,255	
تكاليف تأشيرات وجوازات ورسوم مكتب العمل	410.5	-
أي مدفوعات نظامية أخرى*	11,827	

* رسوم حكومية (تجديد/اصدار تراخيص وسجل التجاري ورسوم اللوحات، وتوفير البيانات من شركة علم).

العقوبات والجزاءات النظامية :

قرارات مؤسسة النقد العربي السعودي الجزائية:

موضوع المخالفة	السنة المالية الحالية 2017م	
	عدد القرارات الجزائية	إجمالي مبلغ الغرامات المالية بالريال السعودي
مخالفة تعليمات المؤسسة الإشرافية	9	1,569,500
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة بحماية العملاء	1	128,000
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة ببذل العناية الواجبة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب	1	195,000
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة بمستوى أداء أجهزة الصرف الالي وأجهزة نقاط البيع	3	110,000

العقوبات والجزاءات النظامية المفروضة من الجهات الإشرافية أو التنظيمية أو القضائية الأخرى:

الجهة	تصنيف المخالفة	عدد الغرامات	إجمالي مبلغ الغرامات المالية بالريال السعودي
هيئة السوق المالية	مخالفة عدم التزام شركة الرياض المالية بتعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	1	160,000
هيئة السوق المالية	مخالفة عدم التزام شركة الرياض المالية بربط الحسابات الاستثمارية لعملائها مع حساباتهم البنكية وعدم منع حسابات العملاء الاستثمارية من استقبال حوالات مالية من حسابات بنكية ليست مسجلة بأسمائهم	1	10,000
هيئة السوق المالية	مخالفة عدم التزام شركة الرياض المالية بالمهلة التي منحت للأشخاص المرخص لهم لنقل ملكية المؤسسات الفردية في وحدات الصناديق الاستثمارية وأي منتجات استثمارية أخرى لدى الأشخاص المرخص لهم	1	10,000
أمانة منطقة الرياض	رسوم غرامات لوحات ورخص مواقع أجهزة صرف الي	10	1,970,800
أمانات وجهات حكومية أخرى		36	124,200

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :

ويوضح البيان التالي الأرصدة الناتجة عن معاملات الأطراف ذات العلاقة كما في 31 ديسمبر 2017م والتي تمت خلال دورة أعمال البنك العادية، وفقاً لتعريف الأطراف ذات العلاقة في المادة الأولى من لائحة حوكمة الشركات:

بآلاف الريالات

البيان	الإجمالي
قروض وسلف	8,773,545
ودائع العملاء	33,265,339
المشتقات (بالقيمة العادلة)	3,747
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	5,818,398
دخل عمولات خاصة	503,159
مصاريف عمولات خاصة	379,040
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	88,178
مصاريف تشغيلية متنوعة	107,353

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مجموعة من الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك والتي يمتلك فيها السادة أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة فيها وهي على الشكل التالي :

طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	المالك	مدة العقد		قيمة العقد السنوية
			من	إلى	(ريال سعودي)
إيجار لأربع مواقع صراف آلي لمدة 3 سنوات في ابراج العليا - الرياض	عضو مجلس الإدارة السيد/ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2014/12/25م	2017/12/24م	284,000
إيجار مقر فرع شارع الستين 286 للمعارض رقم (1,2,3,5) - الرياض	عضو مجلس الإدارة السيد/ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2015/10/14م	2018/09/10م	900,000
إيجار مركز المصرفية الخاصة 255 للمكتبين (2,3) بالدور الارضي في أبراج العليا - الرياض	عضو مجلس الإدارة السيد/ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2013/10/15م	2018/10/15م	877,800

طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	المالك	مدة العقد		قيمة العقد السنوية
			من	إلى	(ريال سعودي)
إيجار مقر مبنى الإدارة العامة - الرياض	عضو مجلس الإدارة السيد/ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2013/03/13م	2018/01/18م	5,198,000
إيجار مكاتب بالدور الأرضي والميزانين لإدارة الثروات وفريق الأبحاث التابعة لشركة الرياض المالية في أبراج العليا - الرياض	عضو مجلس الإدارة السيد/ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2013/12/22م	2019/03/10م	1,079,210
إيجار عدد خمس أدوار في ابراج العليا (قطاع تقنية المعلومات) - الرياض	عضو مجلس الإدارة السيد/ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2014/09/10م	2019/09/10م	6,742,601
إيجار عدد سبعة أدوار بأبراج العليا (قطاع العمليات)-الرياض	عضو مجلس الإدارة السيد/ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2016/01/08م	2021/01/07م	8,631,359
عقد تقديم رسائل المجموعات الذهبية عن طريق مركز ارسال الرسائل (SMSC)	عضو مجلس الإدارة السيد/ محمد بن طلال النحاس عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة الاتصالات السعودية	2017/12/14م	2018/12/13م	1,800,000
اتفاقية تقديم خدمات الشبكة الافتراضية الخاصة ببروتوكول الانترنت	عضو مجلس الإدارة السيد/ محمد بن طلال النحاس عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة الاتصالات السعودية	2016/12/18م	2019/12/17م	9,434,880
برامج حماية لتوفير تقنية (DWDM) بمبلغ 8,541,000 ريال لمدة ثلاث سنوات	السيد/ عبدالله محمد العيسى نائب رئيس مجلس إدارة الشركة	شركة اتحاد اتصالات - موبايلي	2015/06/01م	2018/05/31م	2,847,000

الإفصاح عن بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر :

1- الإفصاح النوعي:

أ) التعريف المعتمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وأي مبادرات اتخذها البنك لدعم هذه المنشآت إضافة إلى عدد الموظفين:

يتفق تصنيف بنك الرياض بصورة عامة مع تعريفات مؤسسة النقد العربي السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ويستند التصنيف إلى معايير مختلفة حسب توافر البيانات.

المنشآت متناهية الصغر:

يقوم قطاع الأفراد بخدمة المنشآت متناهية الصغر عن طريق الفروع.

المنشآت الصغيرة:

تقوم وحدة " الأعمال الناشئة " في قطاع الشركات بإدارة المعاملات مع هذه الفئة من المنشآت. وبلغ عدد الموظفين في 31 ديسمبر 2017م 80 موظفاً.

المنشآت المتوسطة:

تقوم إدارة " المصرفية التجارية " في قطاع الشركات بإدارة المعاملات مع هذه الفئة من المنشآت. وبلغ عدد الموظفين في 31 ديسمبر 2017م 67 موظفاً.

ب) مبادرات التدريب وورش العمل المقدمة للعملاء والموظفين لعام 2017م:

عدد أيام التدريب المقدمة للموظفين	114
عدد أيام التدريب المقدمة للعملاء	-

2- الإفصاح الكمي:

بآلاف الريالات السعودية

2017م	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة	الإجمالي
القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – بنود داخل الميزانية	13,855	639,184	6,723,978	7,377,017
القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – بنود خارج الميزانية (القيمة الإسمية)	402,566	1,322,507	7,709,397	9,434,470
القروض داخل الميزانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض داخل الميزانية	%0.01	%0.45	%4.77	%5.23
القروض خارج الميزانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض خارج الميزانية	%0.5	%1.6	%9.1	%11.1
عدد القروض (داخل وخارج الميزانية)	2,756	7,069	13,842	23,667
عدد عملاء القروض (داخل وخارج الميزانية)	1,528	1,721	1,167	4,416
عدد القروض المضمونة من برنامج "كفالة" (داخل وخارج الميزانية)	-	3,226	-	3,226
إجمالي القروض المضمونة من برنامج "كفالة" (داخل وخارج الميزانية)	-	814,351	-	814,351

بآلاف الريالات السعودية

2016م	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة	الإجمالي
القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – بنود داخل الميزانية	37,055	628,184	6,892,701	7,557,940
القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة – بنود خارج الميزانية (القيمة الإسمية)	424,075	1,449,996	8,019,531	9,893,602
القروض داخل الميزانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض داخل الميزانية	%0.03	%0.43	%4.74	%5.19
القروض خارج الميزانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض خارج الميزانية	%0.5	%1.5	%8.6	%10.6
عدد القروض (داخل وخارج الميزانية)	2,641	6,490	13,749	22,880
عدد عملاء القروض (داخل وخارج الميزانية)	1,544	1,570	1,183	4,297
عدد القروض المضمونة من برنامج "كفالة" (داخل وخارج الميزانية)	-	2,465	-	2,465
إجمالي القروض المضمونة من برنامج "كفالة" (داخل وخارج الميزانية)	-	713,320	-	713,320

أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له

مجلس إدارة البنك :

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات. ويضم مجلس الإدارة في دورته الحالية أربعة أعضاء مستقلين وستة أعضاء غير تنفيذيين وفقًا للتعريفات الواردة بالمادة الأولى من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وبلغ عدد جلسات المجلس خلال عام 2017م ثمان جلسات، وبلغت نسبة حضور جلسات المجلس 100 بالمائة، أخذًا في الاعتبار من حضر وكالةً عن غيره، وتبلغ نسبة الحضور أصالةً 96 بالمائة.

تصنيف العضوية لأعضاء مجلس الإدارة والعضويات في البنك والشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)، ومؤهلاتهم وخبراتهم:

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
عبدالله محمد العيسى	مستقل	رئيس مجلس الإدارة رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	شركة دور للضيافة - رئيس مجلس الإدارة شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي) - نائب رئيس مجلس الإدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) - عضو مجلس الإدارة شركة التعدين العربية السعودية (معادن) -عضو مجلس الإدارة	رئيس مجلس إدارة - مكتب عبدالله محمد العيسى (مهندسون استشاريون) الرئيس التنفيذي - شركة أصيلة للاستثمار	رئيس مجلس الادارة - شركة اسمنت العربية رئيس مجلس الادارة - الشركة الوطنية للرعاية الطبية رئيس مجلس الادارة - شركة صناعات منتجات الاسمنت عضو مجلس الإدارة - شركة جدوى للاستثمار عضو مجلس الادارة - مدارس الملك فيصل	ماجستير إدارة المشروعات الهندسية - جامعة سوثيرن ميثوديست - الولايات المتحدة الامريكية بكالوريوس الهندسة الصناعية – جامعة سوثيرن ميثوديست - الولايات المتحدة الامريكية
جمال عبدالكريم الرماح	مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة إدارة المخاطر	لا يوجد		رئيس مجلس الإدارة - شركة أرامكو السعودية للتأمين "ستيلر" الأمين السابق لخزينة شركة الزيت العربية السعودية "ارامكو" عضو ورئيس لجان في شركة أرامكو وفي عدة شركات تابعة لشركة ارامكو السعودية والشركات المشتركة داخل وخارج المملكة وترك العضوية بعد التقاعد	برنامج التنفيذيين الإداريين - جامعة هارفارد - الولايات المتحدة الأمريكية بكالوريوس إدارة أعمال واقتصاد عدد من برامج الادارة والمالية في العديد من الجامعات والمؤسسات الدولية والداخلية

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
ابراهيم حسن شربتلي	غير تنفيذي	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	لا يوجد	نائب رئيس مجلس المديرين - النهلة للتجارة والمقاولات نائب رئيس مجلس المديرين - ساماكو نائب رئيس مجلس المديرين - النهلة للتطوير العمراني نائب رئيس مجلس المديرين - الامين المميزة للتطوير العمراني نائب رئيس مجلس المديرين - الامين المميزة للاستثمار العقاري نائب رئيس مجلس المديرين -السيارات السريعه (فاست) رئيس مجلس الإدارة - سمايل للاتصالات افريقيا عضو مجلس الإدارة - جولدن كوست مصر	عضو مجلس الإدارة - الاتحاد التجاري للتامين التعاوني	بكالوريوس إدارة اعمال - كلية التجارة وإدارة الأعمال – برستول - بريطانيا
طلال ابراهيم القضيبي	غير تنفيذي	عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	لا يوجد		الرئيس التنفيذي - بنك الرياض رئيس مجلس الإدارة - رويال ان صن آلاينس للتأمين (الشرق الاوسط) - البحرين عضو مجلس المديرين – شركة الرياض المالية	ماجستير اقتصاد - جامعة جنوب كاليفورنيا - الولايات المتحدة الامريكية بكالوريوس إدارة اعمال - جامعة بورتلاند الحكومية - الولايات المتحدة الامريكية

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
عبدالرحمن أمين جاوه	غير تنفيذي	رئيس اللجنة التنفيذية عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	الشركة السعودية للعدد والأدوات (ساكو) - رئيس مجلس الإدارة		رئيس مجلس الادارة - شركة الشبكات السياحية السعودية نائب رئيس مجلس الادارة - السعودي الفرنسي كابيتال عضو مجلس الإدارة - البنك السعودي الفرنسي عضو مجلس الادارة - سوفيتكو عضو مجلس الإدارة - اليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني عضو مجلس الإدارة - شركة الامثل للتمليك عضو مجلس الادارة - شركة كام السعودي الفرنسي عضو مجلس الإدارة - شركة الفرنسي تداول عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني اليانز	برنامج الادارة المتقدمة إدارة اعمال - جامعة هارفرد - الولايات المتحدة الامريكية (برنامج تدريبي) بكالوريوس إدارة اعمال دولية - جامعة اوهايو - الولايات المتحدة الامريكية

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
محمد طلال النحاس	غير تنفيذي	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكواباور) – عضو مجلس الإدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) – عضو مجلس الإدارة شركة طيبة القابضة – عضو مجلس الإدارة شركة الاتصالات السعودية – عضو مجلس الإدارة	محافظ المؤسسة العامة للتقاعد عضو مجلس الإدارة - شركة الاستثمارات الرائدة	عضو لجنة المراجعة والمخاطر - المؤسسة العامة للتقاعد مدير عام مصرفية الفروع - مصرف الانماء المدير الاقليمي لفروع المنطقة الوسطى - مجموعة سامبا المالية رئيس المعاملات المصرفية وفروع التحويلات السريعة - مجموعة سامبا المالية نائب مدير عام الموارد البشرية مجموعة سامبا المالية مدير اول للمنتجات - مجموعة سامبا المالية مسؤول منتج/مدير - مجموعة سامبا المالية	برنامج الادارة التنفيذية - جامعة متشجن - الولايات المتحدة الامريكية بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك سعود
محمد عبدالعزيز العفالق	مستقل	رئيس لجنة إدارة المخاطر عضو اللجنة التنفيذية	لا يوجد	رئيس مجلس المديرين - مجموعة شركات الحسين والعفالق	مدير عام المشاريع الصناعية - مجموعة شركات الحسين والعفالق	ماجستير ادارة اعمال جامعة سانت إدوارد - أوستن الولايات المتحدة الامريكية بكالوريوس إدارة صناعية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
محمد عمير العتيبي	غير تنفيذي	عضو لجنة المراجعة عضو لجنة إدارة المخاطر	شركة الغاز والتصنيع الأهلية – رئيس مجلس الإدارة شركة عبدالله سعد أبومعطي للمكتبات – عضو مجلس الإدارة شركة اليمامة للصناعات الحديدية – عضو مجلس الإدارة الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني – عضو مجلس الإدارة		عضو مجلس الإدارة - شركة الشرق الاوسط لإدارة السفن - دبي عضو مجلس الإدارة - NSCSA – بالتيمور - الولايات المتحدة الامريكية عضو مجلس الإدارة - شركة البحري لنقل البضائع السائبة عضو مجلس الإدارة - الشركة العربية المتحدة للزجاج المسطح عضو مجلس الإدارة - الشركة الوطنية لنقل الكيماويات عضو مجلس الإدارة West of England -Luxembourg عضو مجلس الإدارة International Shipowners Reinsurance – Luxembourg نائب الرئيس التنفيذي للمالية - الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري	ماجستير إدارة الاعمال - جامعة وسترن ميتشغان - الولايات المتحدة الامريكية برنامج الادارة المتقدمة - جامعة هارفرد - الولايات المتحدة الامريكية برنامج الإدارة التنفيذية - جامعة ميتشغان الولايات المتحدة الأمريكية برنامج الادارة الاستراتيجية البنكية - إيرلندا بكالوريوس لغة إنجليزية - جامعة الإمام محمد بن سعود

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
معتز قصي العزاوي	مستقل	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت عضو اللجنة التنفيذية	مجموعة صافولا – عضو مجلس الإدارة شركة الإسمنت العربية – عضو مجلس الإدارة شركة هرفي للخدمات الغذائية – عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة - صافولا للأغذية عضو مجلس الإدارة - المتحدة للسكر عضو مجلس المديرين والمدير التنفيذي - الشركة السعودية للإنشاءات الصناعية والمشاريع الهندسية سايسب عضو مجلس المديرين والمدير التنفيذي - الشركة السعودية للتقنية والتجارة عضو مجلس المديرين والمدير التنفيذي - شركة الوسطاء للتنمية رئيس مجلس الإدارة - اسمنت القطرانة – الاردن عضو مجلس الإدارة - الشركة المتحدة للسكر - مصر عضو مجلس الإدارة - شركة عافيه العالمية - مصر عضو مجلس الإدارة - شركة الاسكندرية للسكر - مصر عضو مجلس الإدارة - شركة الملكة للصناعات الغذائية - مصر عضو مجلس الإدارة - شركة الفراشة للصناعات الغذائية – مصر	عضو مجلس الإدارة - ميرل لينش - المملكة العربية السعودية	بكالوريوس هندسة الحاسب الآلي - جامعة الملك سعود

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك	العضويات في الشركات المساهمة المدرجة (داخل المملكة)	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
نادر ابراهيم الوهيبي	غير تنفيذي	عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	شركة جرير للتسويق – عضو مجلس الإدارة	مساعد المحافظ للشؤون التأمينية - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	عضو مجلس الإدارة - الشركة الوطنية للرعاية الطبية مدير عام التخطيط والتطوير - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	ماجستير سياسات الحماية الاجتماعية - جامعة ماسترخت - هولندا بكالوريوس تأمين -جامعة أنديانا الحكومية - الولايات المتحدة الأمريكية

*لا يوجد لأعضاء مجلس الإدارة أي عضويات في شركات مدرجة خارج المملكة.

اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2017م

سجل حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة أصالة ووكالة لاجتماعات المجلس عام 2017م**								
الأعضاء	2017.02.12م	2017.03.27م	2017.05.22م	2017.07.31م	2017.09.11م	2017.10.30م	2017.11.14م	2017.12.25م
عبدالله محمد العيسى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جمال عبدالكريم الرماح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ابراهيم حسن شربتلي *	✓	✓	✓	وكالة	✓	✓	✓	✓
طلال إبراهيم القضيبي	✓	✓	✓	✓	وكالة	✓	✓	✓
عبدالرحمن أمين جاوه*	✓	وكالة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد طلال النحاس *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد عبد العزيز العفالق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد عمير العتيبي *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معتز قصي العزاوي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نادر إبراهيم الوهيبي *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

* أعضاء يمثلون هيئات اعتبارية (شركة النهلة للتجارة والمقاولات وصندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد وصندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) على التوالي.

** جميع أعضاء مجلس الإدارة منتخبون بمن فيهم ممثلي الهيئات الاعتبارية.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يفوض مجلس إدارة بنك الرياض بعض مهامه من خلال اللجان الرئيسة المشكلة من أعضاء مجلس إدارة البنك، فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم في تكوينها بالإضافة إلى عضوين من مجلس الإدارة، ثلاثة أعضاء من خارج المجلس ولجنة الترشيحات والمكافآت والتي تضم في تكوينها بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، عضوين من خارج المجلس.

وفيما يلي توضيح للمهام الرئيسة للجان مجلس إدارة البنك:

1- اللجنة التنفيذية :

المهام والمسؤوليات الرئيسية :

تقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية والإدارية في البنك والتي يتم منحها من قبل مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة التنفيذية في البنك من خمسة أعضاء، وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2017م إحدى عشر جلسة، وبلغت نسبة الحضور 96 بالمائة.

اجتماعات اللجنة التنفيذية في عام 2017م

سجل حضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية أصالة ووكالة لاجتماعات اللجنة عام 2017م						
الأعضاء	2017.01.08م	2017.02.05م	2017.03.13م	2017.03.27م	2017.04.10م	
عبدالرحمن أمين جاوه	✓	✓	✓	وكالة	✓	
طلال إبراهيم القضيبي	✓	✓	وكالة	✓	✓	
محمد عبدالعزيز العفالق	✓	✓	✓	✓	✓	
معتز قصي العزاوي	✓	✓	✓	✓	✓	
نادر إبراهيم الوهيبي	✓	✓	✓	✓	✓	
الأعضاء	2017.05.21م	2017.06.12م	2017.07.31م	2017.09.10م	2017.11.13م	2017.12.24م
عبدالرحمن أمين جاوه	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طلال إبراهيم القضيبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد عبدالعزيز العفالق	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معتز قصي العزاوي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نادر إبراهيم الوهيبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓

2 - لجنة المراجعة :

المهام والمسؤوليات الرئيسية :

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية، والعمليات الخاصة بالالتزام والامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومراقبة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية والتوصية باختيار مراجعي الحسابات، ودراسة ومراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية والتوصية بشأنها لدى مجلس الإدارة. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2017م ست جلسات، وبلغت نسبة الحضور 93 بالمائة. وتتكون لجنة المراجعة في البنك من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء من خارج مجلس الإدارة وهم، الأستاذ عبد الله عبد اللطيف السيف والأستاذ عبد الرؤوف سليمان باناجة، والأستاذ عبد العزيز عبد الله الدعيلج . هذا وقد تم تشكيل لجنة المراجعة من قبل الجمعية العامة بتاريخ 26 ديسمبر 2016م.

اجتماعات لجنة المراجعة في عام 2017م

سجل حضور السادة أعضاء لجنة المراجعة لاجتماعات اللجنة عام 2017م						
الأعضاء	2017.01.12م	2017.02.11م	2017.03.21م	2017.06.15م	2017.09.19م	2017.12.20م
جمال عبدالكريم الرماح	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد عمير العتيبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبد العزيز الدعيلج	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبد الله السيف	✓	x	✓	✓	✓	✓
عبد الرؤوف باناجة	x	✓	✓	✓	✓	✓

3- لجنة إدارة المخاطر:

المهام والمسؤوليات الرئيسية :

تقوم لجنة إدارة المخاطر بمساعدة مجلس الإدارة في مسؤوليته بغرض الإشراف الكامل على استراتيجية المخاطر بالبنك ومراجعة مستويات المخاطر المقبولة، ووضع التوصيات لمجلس الإدارة، ومراقبة التزام الإدارة التنفيذية بحدود المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة ومدى اتساقها مع المستويات التي اعتمدها المجلس. وتتكون لجنة إدارة المخاطر في البنك من ثلاثة أعضاء، وبلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2017م خمس جلسات، وبلغت نسبة الحضور 93 بالمائة.

هذا وقد تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر بناء على قرار صادر من مجلس إدارة البنك، ولتنفيذ المهام المناطة بها، ويتم تزويدها بتقارير دورية متنوعة تغطي كافة جوانب المخاطر التي يتعرض لها البنك بأنواعها المختلفة ومدى التزام الإدارة التنفيذية بالضوابط الرقابية الخاصة بإدارة هذه المخاطر ومدى كفاية الإجراءات المتخذة للتحوط لها.

اجتماعات لجنة إدارة المخاطر في عام 2017م

سجل حضور السادة أعضاء لجنة إدارة المخاطر أصالة ووكالة لاجتماعات اللجنة عام 2017م					
الأعضاء	2017.02.05م	2017.04.10م	2017.05.21م	2017.09.10م	2017.12.24م
جمال عبدالكريم الرماح*			✓	X	✓
محمد عبدالعزيز العفالق	✓	✓	✓	✓	✓
محمد عمير العتيبي	✓	✓	✓	✓	✓
معتز قصي العزاوي*	✓	✓			

*في 2017/05/08م غادر الاستاذ معتز العزاوي لجنة إدارة المخاطر وانضم للجنة الاستاذ جمال الرماح.

4 - لجنة الترشيحات والمكافآت :

المهام والمسؤوليات الرئيسية :

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمساندة مجلس الإدارة فيما يخص حوكمة المجلس، واقتراح سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومسؤولي الإدارة العليا، ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت والتعويضات والحوافز بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة، وعرض توصياتها على مجلس الإدارة. كما تقوم اللجنة بتقييم طرق وأساليب دفع المكافآت وعرض التوصيات على مجلس الإدارة عن أي ترقية أو زيادة في الراتب أو مكافأة أو أي تعديل في مزايا مسؤولي الإدارة العليا وفقاً لنظام الصلاحيات المعتمد في البنك، ومراجعة التزام سياسة المكافآت بقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي.

كما تقوم بوضع سياسة الترشح والاختيار لعضوية مجلس الإدارة، والتأكد من استيفاء جميع الأعضاء للمتطلبات النظامية لعضوية المجلس طبقًا للأنظمة ذات العلاقة. وتتكون اللجنة في البنك من خمسة أعضاء، منهم عضوين من خارج مجلس الإدارة وهم، الأستاذ تيموثي جون ميلر، والأستاذ محمد نزال الخالدي، وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2017م ست جلسات، وبلغت نسبة الحضور 96 بالمائة.

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت في عام 2017م

سجل حضور السادة أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت أصالة ووكالة لاجتماعات اللجنة عام 2017م						
الأعضاء	2017.04.23م	2017.05.24م	2017.06.12م	2017.09.11م	2017.11.13م	2017.12.11م
معتـــز قصي العـزاوي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طـلال إبراهيم القضيبـي	✓	✓	✓	x	✓	✓
نـادر إبراهيـم الوهيبـي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد نزال الخالدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تيموثي جون ميلر*					✓	✓

* تم تعيين الاستاذ تيموثي جون ميلر في 2017/10/31م.

5- مجموعة التخطيط الاستراتيجي :

المهام والمسؤوليات الرئيسية :

تقوم هذه المجموعة بالإشراف على إعداد التوجهات الاستراتيجية للبنك ومتابعة وتقييم الخطوات التي اتُخذتْ لإنجاز أهدافها. كما تقوم المجموعة بمراجعة المشروعات الرئيسة التي شرع البنك في تنفيذها، ومراجعة الأداء المالي والتشغيلي للبنك مقارنة بالأهداف الاستراتيجية الموضوعة. وتتكون المجموعة من خمسة أعضاء وقد بلغ عدد جلسات المجموعة خلال عام 2017م ثلاث جلسات، وبلغت نسبة الحضور أصالة ووكالة 100 بالمائة.

اجتماعات مجموعة التخطيط الاستراتيجي في عام 2017م

سجل حضور السادة أعضاء مجموعة التخطيط الاستراتيجي أصالة ووكالة لاجتماعات المجموعة عام 2017م			
الأعضاء	2017.04.02م	2017.04.17م	2017.09.19م
عبـدالله محمـد العيسـى	✓	✓	✓
ابراهيـم حسن شربتـلي	✓	✓	✓
طـلال إبراهيم القضيبـي	✓	✓	✓
عبـــدالرحمن أمين جـاوه	وكالة	وكالة	✓
محمد طـلال النحـاس	✓	✓	✓

مؤهلات وخبرات أعضاء اللجان الخارجيين

أسماء أعضاء اللجان	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
عبدالرؤوف سليمان باناجة	• عضو لجنة المراجعة الخارجي - بنك الرياض • عضو مجلس الإدارة - مجموعة متبولي المتحدة • عضوية مجلس إدارة وصناديق الاسهم - البنك الاهلي • عضو لجنة المراجعة - مجموعة صافولا • عضو لجنة المراجعة - شركة صافولا للأغذية • عضو لجنة المراجعة - شركة بنده للتجزئة		• الدكتوراه في الاقتصاد - جامعة كاليفورنيا • الماجستير في الاقتصاد - جامعة كاليفورنيا - الولايات المتحدة الامريكية • البكالوريوس في الرياضيات والفيزياء - جامعة الرياض
عبدالعزيز عبدالله الدعيلج	• عضو لجنة المراجعة الخارجي - بنك الرياض • رئيس مجلس الإدارة - الشركة السعودية للصناعات المتطورة • نائب رئيس مجلس الادارة - شركة السلام لصناعة الطيران • عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية للطباعة والتغليف • عضو مجلس الإدارة - شركة طيبة القابضة • عضو مجلس الإدارة - شركة رافال للتطوير العقاري • عضو مجلس الإدارة - شركة دويتشه الخليج للتمويل • الرئيس التنفيذي – شركة الالكترونيات المتقدمة	• عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية للأبحاث والنشر • عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية للأنابيب • عضو مجلس الإدارة - الشركة الاولى لتطوير العقارات • عضو مجلس الإدارة - الشركة السعودية للأسماك • عضو مجلس الإدارة - شركة ثبات للتطوير العقاري • عضو مجلس الإدارة- شركة أعيان كابيتال • عضو مجلس الإدارة- شركة الأولى للإنشاءات • الرئيس التنفيذي - شركة الشرق الاوسط للكابلات المتخصصة • الرئيس التنفيذي - شركة عدوان للصناعات الكيماوية رئيس مجلس الإدارة - شركة الأولى الشرق الأوسط - دبي • رئيس مجلس المديرين - شركة الأولى الصناعية - مصر • عضو مجلس الإدارة- شركة الأولى العالمية - الكويت • عضو مجلس الإدارة - شركة خدمات النفط المحدودة- البحرين	• بكالوريوس علوم - تخصص ادارة صناعية جامعة البترول والمعادن

أسماء أعضاء اللجان	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات
عبدالله عبداللطيف السيف	• عضو لجنة المراجعة الخارجي - بنك الرياض • رئيس مجلس الادارة - اسمنت القصيم • عضو مجلس الإدارة - هرفي للخدمات الغذائية • عضو مجلس الإدارة - حصانة • عضو مجلس الإدارة - المختبرات الخاصة	• عضو مجلس الإدارة - السعودية للطباعة • الرئيس التنفيذي - المختبرات الخاصة	• الماجستير في الهندسة الصناعية - جامعة ولاية اريزونا • البكالوريوس في الهندسة الصناعية وهندسة التعدين - جامعة واشنطن - الولايات المتحدة الامريكية
محمد نزال الخالدي	• عضو لجنة الترشيحات و المكافآت الخارجي - بنك الرياض • مستشار موارد بشرية - المؤسسة العامة للتقاعد • عضو لجنة الترشيحات والمكافآت - شركة الاستثمارات الرائدة		• ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية – جامعة اليمامة • البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص إدارة وتنظيم الموارد البشرية - جامعة الملك عبدالعزيز
تيموثي جون ميلر	• عضو لجنة الترشيحات والمكافآت الخارجي - بنك الرياض • عضو مجلس الإدارة - EQUINTI PLC • يشغل حالياً عضوية غير تنفيذية في مجالس إدارة العديد من الشركات منها عضو في مجلس إكوينيتي للخدمات المالية المحدودة وبورصة تورونتو للأوراق المالية وأكاديمية سانت مارتن	• عضو مجلس الإدارة - Standard Chartered Bank	• الدكتوراه في إدارة الأعمال - جامعة نوتنغهام • الماجستير في إدارة الأعمال - كلية الأعمال الأسكتلندية • الماجستير في الآداب - جامعة ستيرلنج • البكالوريوس في التاريخ والاقتصاد - جامعة ستيرلنغ - المملكة المتحدة

الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة لإحاطة أعضائه -وبخاصة غير التنفيذيين- علماً بمقترحات المساهمين وملحوظاتهم حيال الشركة وأدائها

يتم ذلك من خلال اثبات ما ورد من مقترحات من المساهمين خلال اجتماعات الجمعية العامة، وكذلك في حال ورود أي مقترحات أخرى للبنك يتم إحاطة رئيس مجلس الإدارة بها لعرضها على أقرب اجتماع لهم واثباتها في محضر المجلس، إن وجدت.

توصيات لجنة المراجعة التي يوجد تعارض بينها وبين قرارات مجلس الإدارة، أو التي رفض المجلس الأخذ بها بشأن تعيين مراجع حسابات البنك وعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه، ومسوغات تلك التوصيات، وأسباب عدم الأخذ به

لا توجد توصيات للجنة المراجعة تتعارض مع قرارات مجلس الإدارة، ولم يرفض مجلس الإدارة أي توصيات بشأن تعيين مراجع حسابات البنك وعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكبار التنفيذيين خلال العام 2017م

تتحدد المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة عنه وفق الأطر التي حددتها التعليمات الصادرة عن الجهات الإشرافية، ويحكمها بشكل عام المبادئ الرئيسية للحوكمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية وضوابط التعويضات الصادرتين عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، و نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار، والنظام الأساس للبنك.

كما يحدد مجلس الإدارة - بناء على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت - مكافآت كبار التنفيذيين، بحيث تنسجم المكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وأن تكون فاعلة في تحفيز مسؤولي الإدارة العليا على تحقيق تلك الأهداف.

مكافآت أعضاءمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه :

(ألف ريال)

البيان	الأعضاء المستقلين	الأعضاء الغير تنفيذين	الأعضاء التنفيذين	المجموع	أعضاء اللجان الخارجيين
المكافآت الثابتة					
مبلغ معين*	1,575	2,330	-	3,905	460
بدل حضور جلسات المجلس	160	225	-	385	-
مجموع بدل حضور جلسات اللجان	265	370	-	635	120
مزايا عينية	-	-	-	-	-
مكافاة الاعمال الفنية والادارية والاستشارية	-	-	-	-	-
مكافأة رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو أمين السر إن كان من الأعضاء	-	-	-	-	-
المجموع	**2,000**	**2,925**	**-**	**4,925**	**580**
المكافآت المتغيرة				-	-
نسبة من الأرباح	-	-	-	-	-
مكافآت دورية	-	-	-	-	-
خطط تحفيزية قصيرة الأجل	-	-	-	-	-
خطط تحفيزية طويلة الأجل	-	-	-	-	-
الأسهم الممنوحة	-	-	-	-	-
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
مكافأة نهاية الخدمة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
المجموع الكلي	**2,000**	**2,925**	**-**	**4,925**	**580**
بدل المصروفات	**131**	**60**	**-**	**191**	**48**

*مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تبلغ 400 ألف ريال لكل عضو، بينما تبلغ مكافأة رئيس المجلس 500 ألف ريال، علماً بأن الحد الأعلى لإجمالي المكافآت لكل عضو بما فيهم رئيس مجلس الإدارة لا يتجاوز مبلغ 500 ألف ريال شاملاً بدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه كما هو محدد في نظام الشركات، ماعدا مكافآت أعضاء لجنة المراجعة لا تدخل ضمن نطاق الحد الأعلى المنصوص عليه في نظام الشركات وفقاً للضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بالشركات المساهمة والصادرة من قبل هيئة السوق المالية.

بيانات رواتب وتعويضات ستة من كبار التنفيذيين (من ضمنهم الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي لقطاع المالية) :

البيان	المبلغ بألاف الريالات
المكافآت الثابتة	
رواتب	11,040
بدلات	1,501
مزايا عينية	106
المجموع	**12,647**
المكافآت المتغيرة	
مكافآت دورية	4,598
أرباح	-
خطط تحفيزية قصيرة الأجل	-
خطط تحفيزية طويلة الأجل	1,699
الأسهم الممنوحة	-
المجموع	**6,297**
مكافأة نهاية الخدمة	**1,360**
مجموع مكافأة التنفيذيين عن المجلس إن وجدت	**-**
المجموع الكلي	**20,304**

التنازل عن المصالح من قبل المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين

- لايوجد أي ترتيبات أو اتفاقيات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أي من كبار التنفيذيين عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات.
- لايوجد أي ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أي من مساهمي البنك عن أي حقوق لهم في الأرباح.

وتم صرف الأرباح النقدية على جميع المساهمين التي تم توزيعها عن النصف الأول في تاريخ 16 يوليو 2017م، كما سيتم توزيع الأرباح النقدية عن النصف الثاني من عام 2017م على مساهمي البنك المالكين للأسهم بنهاية يوم انعقاد الجمعية العامة للبنك والمقيدين بسجلات البنك لدى شركة مركز ايداع الاوراق المالية بنهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية المزمع عقدها خلال الربع الأول من عام 2018م والذي سيتم الاعلان عنه لاحقاً بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة.

مؤهلات وخبرات الإدارة التنفيذية

أسماء الإدارة التنفيذية	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات	الخبرات
عبدالمجيد عبدالله المبارك	الرئيس التنفيذي	الرئيس التنفيذي المكلف - بنك الرياض	بكالوريوس علوم - جامعة اركنساس	27سنة
ثالب علي الشمراني	نائب الرئيس التنفيذي الأول - الرئيس الأول لإدارة المخاطر	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع المالية - بنك الرياض	بكالوريوس إدارة الأعمال - جامعة الملك عبدالعزيز	41سنة
عبدالعزيز صالح المالكي	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخزانة والاستثمار	مدير ادارة استثمارات العملاء - بنك الرياض	بكالوريوس إدارة عامة - جامعة الملك عبدالعزيز	37سنة
احمد يحى الطيب	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع إدارة المخاطر	نائب رئيس أول - مدير خدمات محفظة الاقراض - بنك الرياض	بكالوريوس إدارة عامة - جامعة الملك عبدالعزيز	39سنة
اسامه عبدالباقي بخاري	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع مصرفية الشركات	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الائتمان - بنك الرياض	بكالوريوس اقتصاد - جامعة الملك عبدالعزيز	35سنة
عدنان صالح الجويان	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المساندة	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الموارد البشرية - بنك الرياض	بكالوريوس علم آثار - جامعة الملك سعود	27سنة
رياض عتيبي الزهراني	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع مصرفية الأفراد	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع مساندة الاعمال - بنك الرياض	بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك سعود	25سنة
محمد عبدالعزيز الربيعه	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع التسويق	نائب رئيس أول - التسويق والاتصالات - بنك الرياض	ماجستير الاسواق المالية - الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية	29سنة
هاني عبدالله ابو النجا	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الفروع	نائب رئيس أول - مدير اقليمي - بنك الرياض	بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك عبدالعزيز	27سنة
عائض محمد الزهراني	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع تقنية الأعمال	نائب رئيس أول - مدير ادارة مساندة النظم - بنك الرياض	بكالوريوس نظم المعلومات - جامعة الملك سعود	22سنة
محمد علي ال قريشه	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع المالية	نائب رئيس أول - قطاع المالية - بنك الرياض	بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك عبدالعزيز	20سنة
عبدالعزيز عبدالله العسكر	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الائتمان	نائب رئيس أول - مدير ادارة التقييم والموافقات الائتمانية - بنك الرياض	بكالوريوس محاسبه - جامعة الملك سعود	19سنة
انجي احمد الغزاوي	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات	نائب رئيس أول - مدير خدمات مصرفية الشركات - بنك الرياض	بكالوريوس ترجمة - جامعة الملك سعود	23سنة
محمد عبدالعزيز ابوالنجا	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع خدمات مصرفية الشركات	نائب رئيس أول - مدير مصرفية الشركات - بنك الرياض	بكالوريوس أنظمة - جامعة الملك سعود	22سنة
نادر سامي الكريع	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخزانة	نائب رئيس أول - امين الخزانة - بنك الرياض	ماجستير إدارة أعمال - جامعة ولاية كاليفورنيا	25سنة
سعد مشبب القحطاني	نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الموارد البشرية	نائب مدير عام استراتيجية رأس المال البشري - مصرف الانماء	بكالوريوس إدارة صناعية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	22سنة

التغييرات في حصص الملكية الرئيسية

يوضح الجدول التالي الملاك الرئيسيين للبنك الذين يمتلك كل منهم 5 بالمائة فأكثر من الأسهم والتغييرات في نسب ملكيتهم كما هو بنهاية تداول (2017/12/31م) :

اسم المساهم	عدد الأسهم بداية العام	عدد الأسهم نهاية العام	صافي التغيير	نسبة التغيير %	نسبة الملكية %
صندوق الاستثمارات العامة	652,608,000	652,608,000	0	%0.00	%21.7536
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	501,757,200	501,757,200	0	%0.00	%16.7252
المؤسسة العامة للتقاعد	277,040,918	278,822,231	1,781,313	%0.64	%9.2941
شركة النهلة للتجارة والمقاولات	250,778,637	250,778,637	0	%0.00	%8.3593
شركة أصيلة للاستثمار	240,000,000	240,000,000	0	%0.00	%8.0000

* لأقرب أربع خانات عشرية

اعتمد البنك في رصد البيانات أعلاه على سجلات البنك لدى السوق المالية السعودية(تداول) بنهاية تداول 2017/12/31م .

ملكية أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأبنائهم القصر من أسهم البنك وتغييراتها خلال العام 2017م

يوضح الجدولان التاليان وصفًا لأية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة أو لكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة أو أية شركة من شركاتها التابعة وأي تغيير حدث عليها خلال العام:

أ) أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأبناؤهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	عدد الأسهم بداية العام	عدد الأسهم نهاية العام	صافي التغيير	نسبة التغيير%	أدوات الدين
عبدالله محمد العيسى	1,262,000	1,262,000	-	%0.00	-
جمال عبدالكريم الرماح	1,142	1,142	-	%0.00	-
ابراهيم حسن شربتلي	1,344,390	1,344,390	-	%0.00	-
طلال ابراهيم القضيبي*	113,383	66,864	(46,519)	(%41.03)	-
عبدالرحمن أمين جاوه	13,440	13,440	-	%0.00	-
محمد طلال النحاس	-	-	-	%0.00	-
محمد عبدالعزيز العفالق	81,000	87,000	6,000	%7.41	-
محمد عمير العتيبي	1,000	1,000	-	%0.00	-
معتز قصي العزاوي	1,347,000	1,347,000	-	%0.00	-
نادر إبراهيم الوهيبي	-	-	-	%0.00	-

*انخفض عدد الأسهم المدرجة بنهاية العام 2017م حيث كانت تشمل أسهم لأقرباء الأستاذ طلال إبراهيم القضيبي – عضو مجلس الإدارة – لا ينطبق عليهم التعريف المحدد في هذا الجدول.

ب) كبار التنفيذيين وأزواجهم وزوجاتهم وأبناؤهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	عدد الأسهم بداية العام	عدد الأسهم نهاية العام	صافي التغيير	نسبة التغيير%	أدوات الدين
نادر سامي الكريع	-	8,830	8,830	%100.00	-

الجمعيات العامة المنعقدة خلال العام 2017م

عقد بنك الرياض جمعية واحدة لمساهميه خلال العام المالي 2017م، وهي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 28 جمادى الثاني 1438هـ الموافق 27 مارس 2017م، وفيما يلي سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية:

الاسم	الحضور
عبدالله محمد العيسى	✓
جمال عبدالكريم الرماح	✓
ابراهيم حسن شربتلي	✓
طلال ابراهيم القضيبي	✓
عبدالرحمن أمين جاوه	لم يحضر
محمد طلال النحاس	✓
محمد عبدالعزيز العفالق	✓
محمد عمير العتيبي	✓
معتز قصي العزاوي	✓
نادر إبراهيم الوهيبي	✓

بيان بعدد طلبات البنك الخاصة بسجلات المساهمين وتواريخها وأسبابها خلال 2017م

تاريخ الطلب	السبب
2017/01/01م	إجراءات الشركات - بيانات المساهمين بنهاية عام 2016م
2017/03/28م	ملف أرباح
2017/07/02م	ملف أرباح
2017/08/10م	إجراءات الشركات - تحديث بيانات المساهمين
2017/12/28م	إجراءات الشركات- بيانات المساهمين بنهاية عام 2017م

تأكيدات مجلس الإدارة

- أن سجلات الحسابات أعدَّت بالشكل الصحيح؛
- أن نظام الرقابة الداخلية أعدَّ على أسس سليمة ونفذ بفاعلية؛
- أنه لا يوجد أي شك يُذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه؛
- أنه لا يوجد أي عقد كان البنك طرفا فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي للمالية أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما جرى ذكره في بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

المصالح في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت

لم يتم لأي ذي مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين وأقربائه) أن أبلغوا البنك بتلك الحقوق بموجب المادة (45) من قواعد التسجيل والإدراج، وأي تغيير في تلك الحقوق خلال السنة المالية 2017م.

مراجعو الحسابات

أقرت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي انعقد في 27 مارس 2017م، تعيين "إرنست ويونغ" و " برايس وتر هاوس كوبرز " كمراجعي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م. وسوف تنظر الجمعية العامة في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين أو استبدالهم وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2018م، وذلك بعد أن يتم اطلاعها على توصية مجلس الإدارة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

تحفظات مراجعي الحسابات على القوائم المالية السنوية

يظهر تقرير مراجعي الحسابات أن القوائم المالية خالية من أي أخطاء جوهرية، وليست هناك أية تحفظات تجاهها.

توصيات مجلس الإدارة باستبدال مراجعي الحسابات وأسبابها

لم يوص مجلس الإدارة باستبدال مراجعي الحسابات قبل انتهاء الفترة المعينين من أجلها.

لائحة حوكمة الشركات

يلتزم البنك بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، ويحرص البنك على الالتزام بجميع لوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد حولها، ويواصل تحديث السياسات والإجراءات ذات العلاقة حال صدور مستجدات نظامية تتطلب ذلك.

كلمة الختام:

يود مجلس الإدارة أن ينتهز هذه الفرصة ليسجل شكره وتقديره العميقين لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله –، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله- ، وللحكومة الرشيدة. كما يخص بالشكر وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة والاستثمار، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسر مجلس الإدارة أن يسجل شكره وامتنانه العميقين إلى مساهمي البنك وعملائه ومراسليه كافةً على دعمهم وثقتهم الغالية التي تدفعه إلى المزيد من البذل والعطاء. كذلك يتقدم المجلس بالشكر والعرفان والتقدير لموظفي البنك على جهودهم الدؤوبة والمخلصة من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه.

والله من وراء القصد،،
مجلس الإدارة

الرياض 26 جمادي الأول 1439هـ
الموافق 12 فبراير 2018م

ملخص الإنجازات لعام 2017م

افتتح البنك في العام 2017م
أربعة فروع جديدة ليصل العدد الإجمالي لفروعه على مستوى المملكة إلى 340 فرعًا.

ملخص الإنجازات لعام2017م

الخدمات المصرفية للأفراد

على مدار العام 2017م، واصل قطاع مصرفية الأفراد تطوير استراتيجيته وخططه المستقبلية، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات والإنجازات التي أبصرت النور خلال هذا العام، والتي كان لها أثر فعّال في تحقيق أهداف البنك ورفع إنتاجيته وكسب رضا العملاء. وكان من أهمها إطلاق مجموعة من المنتجات المتكاملة بالتعاون مع صندوق التنمية العقاري ووزارة الإسكان، مثل تقديم خدمات التمويل العقاري لعملاء البنك من خلال منتجي القرض المدعوم والقرض الميسر. كذلك أحرز البنك نقلة نوعية في مجال مستقبل المدفوعات وخيارات الدفع، وذلك من خلال طرح منتجي السوار الذكي وملصق الجوال للدفع، بالإضافة إلى إطلاق تطبيق محفظة Riyad Pay، والتي تعتبر من خيارات الدفع الآمنة والمتطورة.

وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين خدماتنا المقدمة للعملاء، فقد تم تطوير آلية إصدار الأرقام السرية الخاصة ببطاقة الطالب، وذلك عبر إتاحة إمكانية إصدار الرقم السري وإعادة إصداره من خلال جميع أجهزة الصراف الآلي الخاصة ببنك الرياض والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة.

أما فيما يتعلق بتحسين تجربة العملاء وتعزيز ولائهم، فقد تم تطوير برنامج الولاء (حصاد) بما يعزز ثقة العملاء في البنك، فضلًا عن زيادة المزايا التنافسية لتشمل مجموعة أكبر من المنتجات والخدمات، بما في ذلك بطاقات الائتمان.

وعلى صعيد الفروع وتماشيًا مع السياسة التوسعية للبنك، افتتح البنك في العام 2017م أربعة فروع جديدة، ليصل العدد الإجمالي لفروعه على مستوى المملكة إلى 340 فرعًا. كذلك تم تدشين آلية فتح/تحديث حسابات الأفراد الجديدة، والتي ستساهم في تحسين تجربة العميل ورفع مستوى جودة الخدمة.

وفيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي، يتمتع بنك الرياض بشبكة واسعة تتألف من 2592 جهاز منتشرة في جميع أنحاء المملكة، ومن ثم فقد انصب جلّ الاهتمام على زيادة كفاءة هذه الشبكة وفاعليتها بوجه عام. وكان من أهم الإنجازات خلال العام 2017م تركيب 14 جهاز صرف عملات أجنبية موزعة على الفروع، وذلك لخدمة عملاء البنك وعملاء البنوك الأخرى من حاملي بطاقات مدى، بما في ذلك جهازان في كل من مطار الملك فهد الدولي بالدمام ومطار الملك خالد الدولي بالرياض. كذلك شارك البنك في العديد من الفعاليات من خلال توفير أجهزة الصراف الآلي المتنقلة لخدمة العملاء.

المصرفية الخاصة

لدى بنك الرياض 4 مراكز مخصصة للمصرفية الخاصة حول المملكة تقدم خدمات بنكية متقدمة وحلولًا استثمارية وتسهيلات ائتمانية لخدمة هذه الشريحة المهمة من أصحاب الثروات.

كما دشّن البنك خلال الربع الأول من العام 2017م رقمًا مجانيًا لعملاء المصرفية الخاصة (800-122-666) بإدارة فريق متخصص لخدمة هذه الفئة من العملاء على نحو احترافي وجودة فائقة.

المصرفية الماسية والذهبية

في إطار سعي البنك لتطوير خدماته بما يلبي رغبات عملائه ومتطلباتهم، فقد أُعيد إطلاق برنامج المصرفية الذهبية في الربع الثالث من العام، وذلك بمزايا جديدة وتفضيلية تمنح عملاء هذه الشريحة أولوية في تلقي الخدمة في كافة فروع البنك وعبر قنواته الذاتية. كما زاد عدد مسؤولي المصرفية الذهبية وصالات الخدمة في الفروع لمنح العملاء أولوية وخصوصية في الخدمة.

وفي الربع الرابع من العام 2017م، أُطلق برنامج المصرفية الماسية، والذي يقدم مراكز حصرية للخدمة مع هوية جديدة وخدمات ومزايا مصرفية راقية تساعد على تنمية الثروات بكفاءة عالية ومهارة احترافية. كما تم العمل على تدشين أول مركز مخصص لعملاء هذه الشريحة المهمة في مدينة الرياض كجزء من عدة مراكز سوف يتم إنشاؤها لتقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية، وذلك من خلال تخصيص مديري علاقات مؤهلين وقاعة اجتماعات ومنطقة استراحة لاستقبال العملاء وخدمتهم.

مصرفية السيدات

بلغ عدد فروع السيدات التابعة للبنك 80 فرعًا منتشرة في كافة أنحاء المملكة، والتي تقدم كافة خدماتها بما يتلاءم مع تطلعات العميلات. كما واصل بنك الرياض تقديم أفضل الخدمات المتطورة والجديدة لعميلات البنك، وهو ما أثمر عن زيادة ملحوظة في عدد العميلات.

المصرفية الإسلامية

واصل بنك الرياض خلال العام مسيرته الدؤوبة نحو ابتكار وتصميم حزمة من المنتجات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في البنك، والتي تتسع مظلتها لتشمل المعاملات المصرفية اليومية والحلول التمويلية والاستثمارية الموجهة لكافة فئات وشرائح العملاء من قطاعي الأفراد والشركات.

واقترن أداء البنك المتميز في هذا المجال بتطوير الكفاءات البشرية المعنية بتقديم خدمات المصرفية الإسلامية ومنتجاتها، فضلًا عن رفع كفاءة أدائهم، إذ تبنت إدارة المصرفية الإسلامية إعداد حقيبة تدريبية متخصصة في المصرفية الإسلامية، والتي استهدفت تعريف موظفي البنك بخدمات المصرفية الإسلامية ومنتجاتها. كذلك حرصت الإدارة على إجراء تقييم دوري لأداء فروع المصرفية الإسلامية التابعة للبنك عبر إجراء أكثر من 50 زيارة متابعة لتلك الفروع.

80
فرع لمصرفية السيدات

اطلاق محفظة
Riyad Pay
لأول مرة في المملكة

برنامج حصاد للمكافآت
المطور

2592
جهـاز للصرف الآلي
و 14 جهاز لصرف
العملات الأجنبية

كما عقدت إدارة المصرفية الإسلامية 12 اجتماعًا تشاوريًا مع الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية بالبنك، تم من خلالها إنجاز العديد من المنتجات والحلول التمويلية التي قدمها البنك على مدار العام، مثل اعتماد المنتجات والعقود المخصصة لعمليات التمويل المبنية على صيغ المرابحة والإجارة، بما في ذلك اعتماد منتج الإجارة مع الوعد بالتمليك بأجرة ثابتة ومنتج تمويل منافع الخدمات. وكذلك اعتماد البرامج والاتفاقيات المخصصة لصندوق التنمية العقارية، مثل اعتماد برنامج ضمان الدفعة المقدمة وبرنامج التمويل المدعوم. بالإضافة إلى اعتماد الإجراءات والعقود الخاصة بمنح عملاء البنك من الشركات تسهيلات متوافقة مع أحكام الشريعة، وذلك بدلًا من تسهيلات الجاري مدين التقليدي وبما يتفق مع متطلبات قطاعي مصرفية الأفراد والشركات واحتياجاتهما. وفي السياق ذاته، عملت المصرفية الإسلامية على اعتماد الحلول الاستثمارية المقدمة من الرياض المالية، مثل قرار الهيئة الشرعية بشأن هيكل برنامج صكوك المملكة العربية السعودية بالريال والمبنية على المضاربة والمرابحة، وكذلك تم اعتماد الإجراءات الشرعية لعمليات استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بدلًا من عمليات البيع على المكشوف، بالإضافة إلى اعتماد شروط وأحكام ومذكرة المعلومات لكل من صندوق الرياض للأسهم وصندوق الرياض للمتاجرة بالريال. هذا إلى جانب حصول المصرفية الإسلامية على العديد من الفتاوى الصادرة من الهيئة الشرعية فيما يتعلق بالخدمات والعمليات المقدمة من قبل البنك لعملائه.

واستمرارًا لنهج إدارة المصرفية الإسلامية في دعم قنوات التواصل مع قطاعات وإدارات البنك المختلفة وتعزيزها، تعاونت المصرفية الإسلامية مع الإدارات المعنية من أجل تحديث وإصدار دورات العمل لكافة خدمات ومنتجات المصرفية الإسلامية التي يقدمها البنك. وقد شاركت المصرفية الإسلامية القطاعات المعنية بالبنك في عملية تحديث الأنظمة المعمول بها في البنك لتشمل متطلبات خدمات المصرفية الإسلامية ومنتجاتها، وذلك بما يدعم مختلف قطاعات البنك ومن أجل تقديم هذه المنتجات بصورة تتفق مع الشروط والأحكام المعتمدة بواسطة الهيئة الشرعية.

المصرفية الرقمية

شهد عام 2017م تغييرات إيجابية ومؤثرة على استراتيجية البنك الطموحة ليصبح أفضل بنك رقمي في المنطقة، وكان هذا العام حسب الخطة الموضوعة هو عام الانتهاء من بناء القاعدة التحتية وتحسين المتطلبات الأساسية لاستراتيجية المصرفية الرقمية ومن الممكن حصر أهم انجازاته في المجالات التالية:

- إطلاق باقة القنوات الرقمية لطلبة الجامعات (أون لاين الرياض وموبايل الرياض وهاتف الرياض)، وذلك بالإضافة إلى إتاحة تطبيق "الساعة الذكية" و"مشفر الرياض"، مع تمكينهم أيضاً من استخدام "السوار الذكي" و "ملصق الجوال للدفع" بالإضافة إلى إصدار بطاقة رقمية للتسوق الإلكتروني.
- تقديم خدمتين مبتكرتين ذات قيمة مضافة للعملاء وهي: خدمة "وازن" للادخار التلقائي وهو برنامج مبتكر للادخار بشكلٍ ذكي وبأقل مجهود وذلك لتمكين العملاء من تحقيق أهدافهم عن طريق موازنة مصاريفهم مع مدخراتهم، وخدمة صراف العملات الأجنبية والتي تتيح للعملاء الحصول على أربع عملات أجنبية (دولار، يورو، جنيه استرليني، درهم إماراتي) باستخدام بطاقة مدى الصادرة من بنك الرياض والبنوك الأخرى وليس فقط بطاقات بنك الرياض كأول بنك سعودي يطلق هذه الخدمة.
- إتاحة تقديم طلبات الحصول على المنتجات أو العروض بشكلٍ رقمي، حيث يستطيع اليوم مستخدمو أون لاين الرياض من التقدم بطلب بطاقة ائتمان وبضغطة زر والحصول عليها عن طريق مندوب التوصيل أو مسؤول الخدمة ومن غير الحاجة لزيارة الفرع. كما تم تحديث خدمة "حسابك الثاني في ثواني" لمستخدمي أون لاين الرياض أو موبايل الرياض لتمكنهم من فتح حساب ادخاري بعائد (متوافق مع الشريعة) وبشكل فوري وبأدنى جهد، وكإضافة هامة إلى هذه الخدمة تم تمكين العملاء أيضاً من فتح حساب جاري أو ادخاري بدون عائد بشكلٍ فوري وبأربع عملات من القنوات الرقمية. كما تم أيضاً تحسين تجربة المستخدم عند التقدم بالطلب لأحد المنتجات من خلال موقع البنك الرسمي، مما ساهم في زيادة عدد الفرص البيعية.
- إطلاق برنامج خاص لتكثيف التعاملات على القنوات الرقمية وتخفيف العبء على مسؤولي الخدمة في الفروع ومركز الاتصال وذلك بالتعاون مع إدارة علاقات العملاء في مصرفية الأفراد، والذي تم من خلاله ما يلي:
- إطلاق العديد من الحملات لتشجيع العملاء على التسجيل واستخدام القنوات الرقمية بشكلٍ أساسي. كما تم تحفيز موظفي الفروع لتوجيه العملاء للقنوات الرقمية بعد تقديم دورات تدريبية متخصصة عن المصرفية الرقمية للمرحبين بالفروع.
- إتاحة الخدمات التي يكثر عليها الطلب في الفروع أو مركز الاتصال على القنوات الرقمية.
- تطوير نظام الفروع لتضمين التسجيل في القنوات الرقمية كخطوة أساسية في عملية فتح الحساب للعملاء الجدد، وإتاحة طلب التسجيل في القنوات الرقمية كطلب خدمة للعملاء الحاليين، مع تقديم لوحة مؤشرات عن وضع العميل الرقمي.
- تحسين عملية التسجيل في القنوات الرقمية لتصبح أكثر سرعة وسهولة تحت شعار (قنوات متعددة والتسجيل واحد)، وإتاحتها أيضاً على: موبايل الرياض وهاتف الرياض وخدمة الرياض الذاتية والفروع، وذلك بالإضافة إلى القناة الأساسية السابقة وهي أون لاين الرياض.
- تطوير نظام هاتف الرياض لمساعدة مسؤولي الخدمة في مركز الاتصال على حل مشاكل العملاء من أول مكالمة، مما ساهم في رفع الأداء وبالتالي زيادة رضا العملاء.

وذلك أيضاً بالإضافة إلى القيام بجميع الأعمال الكفيلة بتحقيق أولويات إدارة المصرفية الرقمية وهي:

- الاستراتيجية والثقافة الرقمية: وذلك بتطوير ومتابعة ومراقبة الاستراتيجية الرقمية من ناحية التطوير والتنفيذ والأداء على مستوى البنك ككل، وذلك بالإضافة إلى توظيف كوادر ذات خبرة متخصصة للتأكد من اتباع أفضل الممارسات في هذا المجال.
- التحوّل الرقمي: وذلك بالتركيز على الابتكار الرقمي والعمل على تقديم تجربة فريدة من نوعها لمستخدمي القنوات الرقمية، مع الحرص على اتباع منهجية ذكية وحديثة في مجال تطوير الحلول وإدارة المشاريع.
- إدارة القنوات الرقمية والعمل على إتاحة أغلب الخدمات للعملاء بشكلٍ متميز يغنيهم عن الحاجة لزيارة الفرع أو الاتصال بمركز خدمة العملاء.

مصرفية الشركات

واصل بنك الرياض القيام بدور رئيسي من خلال قطاع الخدمات المصرفية للشركات في تمويل صفقات الشركات والمشاريع وتوسيع علاقاته التجارية مع كبار العملاء من الشركات في جميع القطاعات الصناعية. كما واصل البنك سعيه إلى أن يكون البنك الرائد في المنطقة من خلال دوره في تمويل قطاع الشركات. حيث يولي البنك اهتماماً خاصاً لاحتياجات العملاء من الشركات من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية لتلبية توقعاتهم المتنامية وذلك في ظل بيئة أعمال تنافسية للغاية. ويلتزم البنك بتقديم أفضل الخدمات في التمويل التجاري. وكجزء من هذا الالتزام، قام البنك بتوسيع مكاتبه للتمويل التجاري في المواقع الرئيسية التي تم تحديدها بعناية في جميع أنحاء المملكة، والتي شملت مدينة الجبيل وينبع والمدينة الصناعية الثانية بالرياض.

وخلال عام 2017م، وانسجاماً مع زيادة الصادرات غير النفطية من المملكة التي تعد أحد أهداف رؤية المملكة 2030م، قام البنك بزيادة تركيزه على خدمة المصدرين السعوديين وتسهيل أعمال التصدير للصادرات غير النفطية من المملكة. وقد امتدت منصات خدماتنا الإقليمية في جميع أنحاء المملكة، حيث يقوم البنك بتغطية خمس مناطق إقليمية، وذلك لضمان قدرة البنك لتلبية احتياجات المعاملات الإقليمية المتزايدة لعملائه من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وانسجاماً مع الاستراتيجية الشاملة للبنك "أفضل بنك رقمي"، أطلقت الخدمات المصرفية للشركات خدماتها المصرفية المطورة عبر الهواتف الذكية. بالإضافة إلى ذلك، تم تحسين حلول التحصيل الإلكتروني من خلال طرح "الرياض كوليكت"، لشركات التقسيط والوساطة.

وقد عزز البنك تجربة عملائه من الشركات، حيث تمكن من جعل رحلة العميل أكثر كفاءة، من خلال إعادة تصميم ورقمنة دورة التشغيل الحالية إلى هيكل جديد لدعم العملاء. وقد نمت محفظة عملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل مطرد في عام 2017م، وحافظ بنك الرياض على مكانته الريادية في السوق من بين البنوك الأخرى التي تتعامل مع برنامج "كفالة".

فقد واصل بنك الرياض جهوده في ابتكار الحلول التمويلية وتقديم المنتجات المصرفية المميزة، حيث مول نحو 32 بالمائة من عدد المنشآت التي تم تمويلها خلال العام، وما نسبته 37 بالمائة من عدد المنشآت التي حصلت على تسهيلات ائتمانية خلال الربع الرابع من العام ذاته، وذلك بالتعاون مع البرنامج الذي يعد مبادرة تنموية بين وزارة المالية والبنوك السعودية، والتي ساهمت النتائج الربعية لبرنامج كفالة ، في تعزيز مكانة بنك الرياض الريادية على مستوى المملكة.

كما استطاع البنك أن يحقق أداءً استثنائياً أيضاً في حجم التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة برنامج كفالة والذي بلغ نحو مليار ريال خلال العام 2017م، حيث يخصص البنك بالتعاون مع البرنامج باقة واسعة من الحلول التمويلية المصممة خصيصا لتتناسب مع احتياجات وإمكانيات هذه المنشآت.

ويشار إلى حرص البنك خلال العام 2017م على تمكين قطاعات جديدة في السوق، دعماً لخطط التنوع الاقتصادي في رؤية المملكة 2030م، حيث حظي قطاع الترفيه على نحو 11 بالمائة من الدعم المقدم من البنك خلال الربع الأخير من العام، وكذلك قطاعات أخرى كالتقنية والسياحة والصناعة والصحة والتعليم، وذلك ضمن خطة لشمول القطاعات النوعية ذات الجدوى تمكيناً لاقتصاد أكثر تنوعاً وثباتا.

وبما يتماشى مع رؤية المملكة 2030م واصل بنك الرياض منح التسهيلات الائتمانية والخدمات المؤسسية لتمويل المشاريع الكبرى، وشارك في ترتيب تمويل الشركات ذات الصلة بصندوق الاستثمارات العامة والتي تستهدف الاستثمارات الصناعية. وقدم البنك الدعم المالي والخدمات الاستشارية الموسعة لشركات التصنيع السعودية في مشاريع مشتركة مع شركات عالمية مرموقة. كما شارك البنك في مشاريع البنية التحتية للنقل في الرياض.

وقد تم اختيار البنك للقيام بدور الوكيل في إعادة تمويل شركة تطوير وتشغيل المدن الصناعية (ICDOC)، وهي شركة رائدة في تطوير وتشغيل المدن الصناعية في المملكة بما في ذلك المدن الصناعية في جدة والدمام. وكذلك كان بنك الرياض من أوائل المشاركين والممولين في التمويل المدعوم من صندوق التنمية العقاري. ويمثل هذا التمويل برنامجاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية وتم تنفيذه بمشاركة البنوك الأخرى وشركات التأجير العقاري. وكذلك تم تعيين البنك كوكيل تمويل المرابحة لشركة التصنيع الوطنية (تصنيع)، كما شارك في إعادة تمويل شركة معادن للألمنيوم (MAC).

الخزانة والاستثمار

لعب قطاع الخزانة والاستثمار دورًا مهمًا في إدارة سيولة البنك وتوفير التمويل لأنشطة البنك المصرفية المختلفة بالمستوى الأمثل وعلى قدر عالٍ من الكفاءة وبتكلفة تنافسية، كما واصل القطاع دوره المحوريّ في إدارة مخاطر التعرض لأسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات الأجنبية ضمن حدود المخاطر المعتمدة من البنك.

وفي ظل بيئة اقتصادية مليئة بالتحديات، طرح قطاع الخزانة والاستثمار حلولًا مبتكرة ومخصصة للعملاء من أجل إدارة مخاطر التعرض لأسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات الأجنبية. وتماشيًا مع استراتيجية البنك في التركيز على فرص البيع الشامل، فقد واصل قطاع الخزانة والاستثمار التركيز على تحديد واغتنام الفرص البيعية الشاملة بالتنسيق والعمل مع قطاعات العمل الأخرى في البنك. وسعيًا إلى توفير أسعار أفضل للعملاء فيما يخص حلول التحوّط، أسس قطاع الخزانة والاستثمار شركة ذات غرض خاص (SPV) في جزر كايمان، وذلك لتنفيذ معاملات تداول المشتقات المالية مع الأطراف الدولية الأخرى.

وقد فاق أداء المحافظ الاستثمارية الخاضعة لإدارة قطاع الخزانة والاستثمار كل المعايير والمؤشرات المرجعية على نحو نسبي ومطلق. كما يواصل القطاع تعزيز قدراته الاستثمارية داخل البنك من أجل إدارة المحافظ الاستثمارية على نحوٍ أكثر كفاءة وبتكلفة أقل.

تقنية الأعمال

حصل بنك الرياض مؤخراً على الشهادة الذهبية (Tier III Gold Certification of Operational Sustainability) من معهد "Time Up" الأمريكي المتخصص في تقييم مراكز المعلومات والبيانات العالمية. ويعد حصول مركز المعلومات الرئيس لبنك الرياض على هذه الجائزة إنجازاً غير مسبوق في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث لم يسبق لأي بنك في المنطقة الحصول على هذا الإنجاز من قبل. تعتبر جائزة (Tier 3 Certification) هي أعلى جائزة في المعايير العالمية المعترف بها لموثوقية وأداء مراكز بيانات المعلومات في مجالي التشغيل والاستدامة لمراكز المعلومات، والتي تراعي معايير الاستدامة التشغيلية لمالكي ومديري ومشغلي مراكز البيانات والسلوكيات والمخاطر ذات الاولوية في عمليات مراكز البيانات، وتطبق الالتزام بالسلوكيات الموصي بها في تحقيق الوصول إلى الأداء الكامل للبنية التحتية المثبتة، والحد من مخاطر التوقف عن العمل وتجنب الأخطاء البشرية.

وفي عام 2017م نجح القطاع في تنفيذ العديد من المشاريع التي تخدم متطلبات البنك وتدريب موظفيه حيث عملت إدارة الشبكات والاتصالات بالتنسيق مع إدارة المواهب على تطوير مراكز التدريب في كل من الرياض والدمام وجدة وتزويدها بأحدث تقنيات سيسكو وخاصية التدريب عن بعد، وذلك للرقي بمستوى الخدمات التدريبية والوصول بها إلى أعلى مهارات الإتقان وفق المعايير العالمية المتميزة.

كما قام القطاع بتطبيق وتشغيل نظام إدارة المستودعات والذي يمكن إدارة المشتريات من تتبع وإدارة جميع الحركات التي تتم على المخزون الخاص لجميع إدارات البنك. ويساعد هذا النظام في تسليم أوامر الشراء وصرفها لإدارات البنك كافة في وقت قياسي دون الرجوع إلى المورد.

كما قام القطاع بإطلاق تطبيق محفظة Riyad Pay الأولى من نوعها في المملكة العربية السعودية والذي يعد أحد حلول الدفع الرقمية المقدمة من البنك والتي تتيح للعميل تسديد قيمة المشتريات باستخدام الهواتف الذكية التي تعمل بنظام أندرويد عن طريق تحويل بطاقات بنك الرياض الائتمانية إلى بطاقات ائتمانية رقمية. مما يعطي تجربة فريدة للعملاء لإدارة بطاقات الائتمان والمعاملات بأمان.

حوكمة تقنية الأعمال

استمرت إدارة حوكمة تقنية الأعمال في تعزيز البنية الداعمة لبيئة تقنية الأعمال في البنك، وتبني المزيد من الضوابط الأمنية لتوفير أقصى معايير الحماية للمعلومات، وإطلاق المبادرات الجديدة الكفيلة بتوفير الحصانة اللازمة من أي تهديدات طارئة. وقامت إدارة أمن المعلومات بهذا الصدد بالمساهمة في تأسيس ومراجعة أكثر من 65 تصميم تقني لمختلف مشاريع البنك.

كما قامت إدارة استمرارية الأعمال من تنفيذ نظام أتمتة استمرارية الأعمال بنجاح، والذي يقوم بأتمتة دورة حياة استمرارية الأعمال بما يتماشى مع سياسة استمرارية أعمال المؤسسات. ويُعد بنك الرياض أحد البنوك القليلة في المملكة العربية السعودية التي قامت بتطبيق هذا النظام الرائد في مجال أتمتة استمرارية الاعمال.

على نحو متصل، قامت الإدارة بإجراء اختبار استمرارية الأعمال لـ 42 قسمًا، بالإضافة إلى اختبارات إدارة الكوارث.

تماشيًا مع سياسات البنك، تعمل إدارة التغيير بكل من بنك الرياض والرياض المالية مع الإدارات الأخرى في عملية تسوية وإطلاق حوالي 2150 طلب تغيير للعام 2017م في الموعد المطلوب. ويشمل هذا الرقم التغييرات الأساسية والتقنية والطارئة والثانوية.

الموارد البشرية

في عام 2017م تم إطلاق استراتيجية البنك 2022م، وبناءً على ذلك قام قطاع الموارد البشرية بتصميم استراتيجية تنسجم مع التوجهات المستقبلية للبنك، والعمل على تطوير سياسات وإجراءات وأنظمة قطاع الموارد البشرية لتساهم في تعزيز الأداء بشكل مميز ومستمر وبناء قدرات الموظفين، وتحقيق النتائج المنشودة في استراتيجية 2022م. كما يقوم قطاع الموارد البشرية بالتعاون مع كافة قطاعات البنك على تحسين بيئة العمل وبناء ثقافة تنظيمية تعتمد على إدارة الأداء والعمل الجماعي نحو هدف واضح ومشترك.

واستمر القطاع في تكريس جهوده لتعزيز التزام منسوبيه نحو البنك وعملائه وذلك من خلال تطوير قدراتهم حيث تم الاستفادة من 17000 فرصة تدريبية من البرامج الداخلية والخارجية المتخصصة. واستمر العمل على استقطاب أفضل المواهب والحفاظ عليهم حيث حصل البنك على جائزة أفضل جهة توظيف في المملكة في عام 2017م من قبل شبكة التواصل المهني العالمية (linked in). كما لايزال البنك يحتل أعلى مؤشرات توطين الوظائف في القطاع المصرفي، حيث تبلغ نسبة التوطين الاجمالية 94 بالمائة، وبلغت نسبة الموظفات 26 بالمائة من مجموع منسوبي البنك كلهن سعوديات.

التسويق والاتصالات

شهد العام 2017م إطلاق العديد من أنشطة التسويق لمنتجات مثل التمويل العقاري والتمويل الشخصي والتمويل التأجيري للسيارات وبطاقات الائتمان عبر قنوات البنك الإعلامية التي يملكها لجميع أنواع المنتجات والخدمات، وذلك بهدف زيادة الإيرادات التي يحققها البنك من قاعدة العملاء الحالية. أما استخدام وسائل التواصل الذكي التي تعتمد على الوسائط المتعددة فقد أسهم في تعزيز صيت البنك وخلق انطباعات إيجابية عن خدماته ومنتجاته، وساعد كذلك في تحسين نتائج الحملات فيما يتعلق بزيادة الوعي والوصول إلى الجمهور المستهدف وقياس معدل تجاوبهم. كما أدى المزج بين وسائل الإعلام التقليدية والرقمية والمتنقلة، مدعومة بوسائل التواصل الاجتماعي، إلى زيادة مستويات الفاعلية، وذلك من ناحية استقطاب الزوار واكتسابهم كعملاء، وساهم أيضًا في تعزيز حضور البنك وتصدره على قائمة البنوك الأكثر تأثيرًا في المملكة.

وفيما يتعلق بالعلامة التجارية، أُطلق في العام 2017م مؤشر قياس صحة العلامة التجارية ومؤشر القياس داخليًا، وتم العمل على المصرفية الماسية والقيمة السوقية لها وإطلاق هويتها، بالإضافة إلى العمل على المصرفية الذهبية والخاصة والرياض المالية وإيزي ترانسفير، فضلًا عن تعزيز العلامة التجارية وتحديث الدليل الخاص بها.

وفي إطار قسم الاتصال الداخلي، فقد دشنت الإدارة العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز التواصل الداخلي بين جميع قطاعات البنك. كما أسهمت في عدد من المشاريع المهمة، بما في ذلك مشروع الضريبة المضافة ومشروع تحديث الصلاحيات واستراتيجية البنك، فضلًا عن العمل مع إدارة الالتزام وأمن المعلومات ومكافحة الاحتيال في عدد من الرسائل المهمة.

تعتبر الاستراتيجية الإعلانية والإعلامية التي انتهجها بنك الرياض خلال عام 2017م القوة الناعمة التي وفرت السند المطلوب لتحقيق أهداف ورؤية البنك والمرآة التي عكست صورته الناصعة، بما يشمله ذلك من القدرة الفعالة على التواصل مع الجمهور المستهدف ونقل رسالة البنك باقتدار وكفاءة واحترافية، فكان الذراع الإعلامي لبنك الرياض حلقة الوصل بين الحلم والواقع، وبين الفكرة والتطبيق.

وقد انعكس الأداء المالي والنشاط الاقتصادي والحضور الاجتماعي لبنك الرياض، على أدائه الإعلامي وقدرته التنافسية، حيث تصدر البنوك السعودية خلال 2017م بعدد الأخبار والبيانات الصحفية التي بُثت عبر مختلف وسائل الإعلام بشقيه; التقليدي والذكي، وتمكن من المزج بين وسائل الإعلام التقليدية وبين الوسائل الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى الوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور المستهدف بشتى فئاتهم وبمختلف اهتماماتهم واحتياجاتهم.

فمن جهة، بث بنك الرياض في وسائل الإعلام التقليدية نحو 118 مادة بين خبر وبيان وتقرير ومقابلة وتصريح صحفي، وتربع بذلك على قائمة البنوك السعودية في نشر التغطيات الصحفية التي بلغت أكثر من ألف نشرة صحفية في مختلف الصحف والمواقع الإلكترونية، فيما بلغ عدد الحملات التسويقية عبر تلك الوسائل نحو 41، ويعكس ما سبق العلاقة الوطيدة بين البنك والمؤسسات الإعلامية السعودية.

أما على صعيد الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، فقد بلغ عدد الحملات التسويقية عبرها نحو 41 حملة، وتظهر الإحصائيات نجاح البنك في الاستخدام الفاعل للقنوات الذكية، انسجاماً مع استراتيجية التحول الرقمي التي تنير طريق البنك نحو المستقبل، وحققت حسابات بنك الرياض على مواقع التواصل تفاعلاً كبيراً وضعته في قائمة أكثر البنوك تفاعلاً على قنوات التواصل في المملكة العربية السعودية وفق مؤشر كلاوت.

ويُضاف إلى قائمة إنجازات البنك درجة التفاعل والدخول إلى موقع البنك الإلكتروني من خلال محركات البحث مثل "جوجل"، والذي أسهم في زيادة عدد زوار الموقع ليصل إلى أكثر من أربعة ملايين زائر، ومن ثم زيادة معدلات جذب العملاء المحتملين.

إثراء تجربة العميل

تم تأسيس فريق إثراء تجربة العميل بهدف تطوير تجربة العميل عن طريق الوصول إلى فهم عميق للعملاء والتأكد من أن منتجات

أكثر البنوك تفاعلاً على قنوات التواصل في المملكة العربية السعودية وفق مؤشر كلاوت

زيادة عدد زوار الموقع ليصل إلى أكثر من أربعة ملايين زائر

وخدمات وإجراءات البنك تم تصميمها بطرق مبتكرة لتغطية احتياجاتهم، واختبار الخدمات والمنتجات قبل إطلاقها لهم. وتتضمن الإنجازات الرئيسة التي شهدها العام 2017م ما يلي:

1.تحليلات العملاء واستطلاعاتهم:

- تنفيذ لوحة تحكم موحَّدة للفروع لتتبع رضا العملاء ومؤشر توصية العملاء، وذلك لضمان قدرة موظفي الخطوط الأمامية على الوصول إلى ملاحظات العملاء والعمل وفقًا لذلك.
- مواصلة تعزيز برنامج "المتسوق المجهول"، وذلك لتسليط الضوء على أي مجالات لا تفي بمعايير الخدمة في الخط الأول.
- إجراء مجموعة واسعة من البحوث الكمية والنوعية.

2.إدارة العمليات:

- تطوير الإمكانيات الحالية على كافة الأصعدة في البنك، بما في ذلك: تقديم تدريب متخصص لموظفي الإدارة العليا والأفراد المتميزين من مختلف الإدارات (أكثر من 40 شخصًا حصلوا على التدريب).
- تقديم مجموعة واسعة من الحلول التطويرية للعمليات المهمة التالية: تطوير البرمجيات، وقروض الرهن العقاري، والتمويل الشخصي، وعمليات أجهزة الصراف الآلي، والتعامل مع النقد، وبطاقات الائتمان، والإيداع النقدي للشركات، والخط الساخن لتجار نقاط البيع، وتعريف الموظفين بالإجراءات.

3.ابتكار الخدمات وتصميمها:

- تنفيذ منصة التعاون في الابتكار كأداة الابتكار الرئيسة في بنك الرياض. ويقدِّم فريق الابتكار الدعم من خلال تيسير الحملات الرامية إلى تشجيع الإبداع فيما يتعلق بنقاط معينة في رحلة العميل.
- طرح دورة حياة تطوير المنتج بهدف تحسين الجودة وإشراك عملائنا في عملية تطوير المنتجات.
- نشر إرشادات تجربة المستخدم الرقمية وتحسينها على مدار العام.
- إجراء بحوث عن تجربة المستخدم لدعم معظم قنوات بنك الرياض ومنتجاته.
- إجراء تدريب عن زيادة الوعي والتثقيف فيما يتعلق بتجربة العملاء وإدارة العمليات لمختلف الإدارات.

4. اختبارات العملاء:

أجرى مركز أبحاث العملاء والابتكار التابع للبنك، والذي يعد الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية، مقابلات بحثية نوعية على نطاق واسع مع عملاء فعليين، والتي تضمَّنت عدة مجالات.

خدمة المجتمع

وكان العام 2017م حافلًا بالأنشطة والمبادرات والفعاليات التي شارك بنك الرياض في رعايتها ودعمها وتمويلها، إذ عزز البنك من حضوره الفاعل في المؤتمرات والمنتديات والفعاليات الوطنية والإنسانية والثقافية والمهنية والاقتصادية والعلمية، وكان شريكًا مميزًا للمؤسسات والجمعيات والهيئات الإنسانية والخيرية، مستفيدًا من خبراته الواسعة في مجال خدمة المجتمع وسمعته المرموقة في هذا المضمار، والتي اكتسبها على مدار عقود من العطاء.

وقد شارك بنك الرياض في دعم ورعاية مجموعة واسعة من الأنشطة والفعاليات ذات العلاقة بخدمة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية، ومن ضمنها مشاركته في الملتقى العلمي "المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص السعودي ودورها في تحقيق رؤية المملكة 2030م" في حائل، حيث استعرض البنك مسيرته الرائدة وتجربته العريقة في ميادين الخير والعطاء التي تأتي تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى حزمة المبادرات والبرامج التي يتبناها في هذا المجال، والتي أسهمت في تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المجتمع وتحسين واقع الأفراد وظروف حياتهم، وقد استحقت مشاركة البنك تكريمًا من أمير حائل.

وحرصًا على تفعيل دور المناقشات الإبداعية والابتكارية في مجال اقتصاد المعرفة، ودعمًا للتطلعات العلمية والخطط التنموية في المملكة، رعى بنك الرياض منتدى أسبار الدولي 2017م، وهو منتدى سنوي تنموي يسلط الضوء على ضرورة التحول الشامل والسريع نحو مجتمع واقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية، وذلك للمساعدة في تأطير الابتكار وإثارة مناقشات تثمر عن سياسات ومبادرات ومخرجات تُبنى عليها استراتيجيات تنموية، كما يهدف لزيادة الوعي بأهمية تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها لتخفيض تكاليف الأنشطة الاقتصادية في سياق الثورة الصناعية الرابعة.

وانطلاقًا من إيمانه بأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها الفاعل في تنشيط الاقتصاد وخلق العديد من فرص العمل، جاء بنك الرياض في صدارة الجهات الداعمة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة، وذلك من خلال مشاركته في العديد من المؤتمرات والفعاليات ذات العلاقة، أو من خلال زيادة مساهماته في تمويل تلك المشاريع عبر برامج متخصصة.

ومن هنا، شارك البنك في فعاليات الملتقى الأول للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (بيبان)، والذي أُقيم في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات. ونال البنك تكريمًا خاصًا من وزير التجارة والاستثمار ماجد بن عبد الله بن عثمان القصبي في ختام فعاليات الملتقى. كما كرّم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز، أمير منطقة جازان، بنك الرياض لرعايته الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - التحديات والفرص الذي انطلقت فعالياته في 21 نوفمبر 2017م في مركز شباب منطقة جازان.

كما رعى بنك الرياض ملتقى المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مبادرة شركات الوطن)، والذي عُقد في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية بالشراكة مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبمشاركة الغرف التجارية في جدة.

واستمرارًا لمسيرة العطاء والخير، أفرد البنك للطفل السعودي نصيبًا وافرًا من برامج الخدمة المجتمعية، حيث حرص على تنمية قدراته وصقلها واكتشاف مواهبه وتعليمه وتدريبه وبناء شخصيته، وذلك عبر تبني ورعاية عدة أنشطة وبرامج خاصة بالطفل، مثل برنامج التاجر الصغير في نسخته السنوية الثالثة، والذي استهدف تنمية الفئات الناشئة من سن 5 – 18 سنة من كلا الجنسين في مجال التعاملات المالية والمهارات التسويقية والتخطيط المالي.

أما أطفالنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد حرص البنك على مواصلة رعاية برامج سنوية مخصصة للعناية بهذه الفئة الغالية علينا، إضافة إلى دعم المزيد من البرامج والمبادرات الجديدة، وذلك من خلال عقد

شراكات مع العديد من الجمعيات والهيئات الخيرية بهدف توسيع قاعدة الأطفال وذوي الاحتياجات المستفيدين من هذه البرامج. وفي هذا الإطار، واصل البنك رعاية مركز نادي الشباب الصيفي الحادي عشر لذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى دعم النادي الصيفي بمركز جمعية الأطفال المعوقين بالباحة.

هذا وفي إطار سعيه الحثيث نحو مجتمع معافى، عزز البنك شراكته مع الجمعيات والجهات التي تهتم بتقديم الرعاية والعناية الصحية لمختلف فئات المجتمع السعودي، إذ أبرم أربع اتفاقيات في هذا السياق، وذلك مع لجنة أصدقاء المرضى بالرياض، ولجنة أصدقاء المرضى بأبها، ولجنة أصدقاء المرضى بالمدينة المنورة، ولجنة أصدقاء المرضى بطريف، والتي يلتزم البنك بموجبها بتوفير أجهزة طبية لهذه الجمعيات للعناية بالفئات المستهدفة. هذا بالإضافة إلى دعم جمعية الباركنسون بأفلام توعوية، ودعم الجمعية الخيرية لعلاج المرضى (علاجي)، والمشاركة في رعاية فعاليات يوم السلامة العالمي في مدينة الأمير سلطان الإنسانية. وعلاوة على ذلك، واصل البنك دوره الفاعل ورعايته السنوية ومشاركته في حملة زهرة للتوعية بأهمية الفحص المبكر للكشف عن سرطان الثدي. كذلك ساهم البنك في دعم حملة توعية المجتمع بصحة الفم والأسنان، كما حرص على المشاركة في فعالية اليوم العالمي للمسنين، ودعم ملتقى نادي الشباب لذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم جمعيه البر بشرورة، ودعم تطبيق الجمعية الخيرية للطعام (إطعام).

وفي محطة أخرى من محطات عطائه السنوية التي يواظب على رعايتها، يأتي برنامج النقل الخيري الذي يعد أحد أبرز المشاريع والمبادرات التي يفخر البنك بتبنيها، إذ قدم البنك حافلات لكل من: الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالباحة (أكناف)، وجمعية الوداد الخيرية لرعاية الأيتام، ولجنة أصدقاء المرضى بطريف وحائل والرياض، وجمعية السرطان بالإحساء، والجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعاقين بالمنطقة الشرقية (إيفاء)، وجمعية الأمومة والطفولة في المنطقة الشرقية، وجمعية الوفاء الخيرية النسائية بالرياض.

وفي السياق ذاته، تبرع البنك بعشر سيارات غولف لجمعية أصدقاء الشيخوخة الخيرية لاستخدامها في نقل المسنين من الحرم المكي وإليه. وتبرع كذلك بحافلات لمستشفى نقاهة لمساعدة مرضى الغيبوبة والشلل الرباعي والنصفي على التنقل، وحافلات لبرنامج الرعاية المنزلية لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض، ولجمعية صوت متلازمة داون، ولجمعية أسر التوحد الخيرية، وجمعية تعاطف الخيرية للخدمات الصحية بالباحة.

وضمن مبادرات تنمية القدرات المجتمعية، استمر البنك في تفعيل مشاركته في مشروع دعم الأسر المنتجة الذي يستهدف توسيع مشاركة المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين عن العمل، وللعام الثالث على التوالي يواصل بنك الرياض دعمه كذلك لبرنامج "نبتة" والذي يتبناه البنك بغرض تمكين فتيات المجتمع المحلي من اكتساب المهارات المهنية التي تؤهلهن لدخول سوق العمل والتحول إلى عناصر منتجة، وذلك بالإضافة إلى برنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة في نسخته السادسة. وعلى الصعيد ذاته، ساهم البنك في دعم جمعية تنمية وتمويل الأسر المنتجة بمنطقة الرياض.

ومواصلةً لبرنامج "الوفاء" لرعاية أسر الموظفين الذين توفاهم الله وهم على رأس العمل، أطلق البنك النسخة السنوية من البرنامج للاستمرار في توزيع البطاقات الشرائية الإلكترونية مسبقة الدفع على الأسر المستفيدة، وذلك لتمكينهم من الاستفادة من الرصيد الممنوح في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم بما يدعم سبل الحياة الكريمة لهم.

وتوّج البنك جهوده في خدمة المجتمع من خلال دعم الحركة الثقافية في المملكة، وهو ما تجلى في مواصلته رعاية وتمويل جائزة كتاب العام التي يمنحها النادي الأدبي بالرياض، وتعد نموذجاً رائعًا للشراكة الناجحة بين البنك والمؤسسات الثقافية الحكومية التي يمثلها النادي. وبمناسبة مرور عشر سنوات على "جائزة كتاب العام"، تم استحداث فرع جديد للجائزة خاص بالمؤلفين الشباب من عمر الخامسة والثلاثين فأقل.

أما مساهمات عملاء وموظفي البنك في تقديم الدعم والتبرعات للجمعيات الخيرية والتسابق نحو العمل التطوعي وخدمة المجتمع فقد جسدت أسمى معاني العطاء وأبرزت قيم التكافل الاجتماعي التي ينتهجها البنك، ومن هنا فقد أصبحت تقليدًا ثابتًا وركنًا أصيلًا من جهود البنك السنوية في خدمة المجتمع، وجاءت المساهمات في هذا المجال لتشمل حملة التبرع بالدم التي شارك فيها العملاء والموظفون، والتي تبناها البنك بالتعاون مع مدينة الملك فهد الطبية، وحملة التبرع بالخلايا الجذعية بالتعاون مع مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، والمساهمة في الحملة السنوية للتوعية بأهمية الفحص المبكر لسرطان الثدي، إضافة إلى تبرعات العملاء والموظفين ضمن برنامج قنوات الخير الذي يتبناه البنك، وذلك من خلال التبرع عبر قنوات بنك الرياض الرقمية (أون لاين الرياض – الصراف الآلي – تطبيق الهواتف الذكية – هاتف الرياض).

وبالتزامن مع قدوم موسم الشتاء وتجسيدًا لقيم التكافل الاجتماعي، قام البنك من خلال فريق الموظفين المتطوعين بتنفيذ حملة "كسوة الشتاء" السنوية في نسختها الثامنة، والتي تستهدف الأسر المحتاجة في عدد كبير من القرى والهجر والمناطق النائية، إذ تزودهم بالمستلزمات الضرورية اللازمة لمواجهة ظروف الشتاء القاسية.

وفي وجه آخر من أوجه العطاء التي يقدمها بنك الرياض، شقت قوافل الخير الرمضانية رحلة عطائها المستمرة للعام التاسع على التوالي، واستأنفت رحلتها المعهودة مع بداية شهر رمضان المبارك، وبمشاركة تطوعية من قبل موظفي وموظفات البنك العاملين في مختلف قطاعات الأعمال والفروع، وذلك عملًا بالنهج الذي تبناه البنك لتعزيز مفهوم "العمل التطوعي" وترجمة قيم الشهر المبارك ومعانيه إلى خطوات عملية، وذلك من خلال العمل الإنساني القائم على الخير والعطاء والتكافل الاجتماعي. وقد حملت قوافل الخير من بنك الرياض حتى العام 2017م نحو 33 ألف سلة غذاء وعشرات الآلاف من المدافئ والألعاب للأطفال والمعوزين.

وعلى خطى الخير والعطاء ذاتها، شارك موظفو وموظفات البنك في مختلف الفروع والإدارات الأطفال المنومين في المستشفيات فرحة عيد الفطر، وذلك من خلال زيارات مباشرة لمعايدة الأطفال المرضى المنومين في كثير من المستشفيات ومراكز الأطفال في مختلف مناطق المملكة.

قام البنك من خلال فريق الموظفين المتطوعين بتنفيذ حملة "كسوة الشتاء" السنوية في نسختها الثامنة

شارك موظفو وموظفات البنك في مختلف الفروع والإدارات الأطفال المنومين في المستشفيات فرحة عيد الفطر، وذلك من خلال زيارات مباشرة لمعايدة الأطفال المرضى

شركة الرياض المالية

الرياض المالية شركة مساهمة مقفلة مملوكة لشخص واحد برأس مال 200 مليون ريال، أسهمها مملوكة بالكامل لبنك الرياض ومرخصة من هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

إدارة الأصول

تعمد الرياض المالية من خلال "إدارة الأصول" إلى مواصلة ابتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، إذ حرصت الرياض المالية خلال العام 2017م على زيادة حجم صندوق الرياض ريت ليصل إلى أكثر من مليار وسبعمائة مليون ريال، والذي يعد أول صندوق عقاري متداول في المملكة العربية السعودية. أما صندوق الرياض تقنية، وهو صندوق لرأس المال الجريء، فقد بدأ بالاستثمار في مجموعة من الشركات الواعدة في مجالات متعددة مثل التقنية المالية (Fintech) والتجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية والخدمات اللوجستية. وأغلقت الرياض المالية صندوق الرياض للضيافة، وهو أحد صناديق الملكية الخاصة الذي تم تأسيسه للاستحواذ على حصة من شركة بودل للمنتجعات والفنادق. كما حافظ صندوق الرياض للمتاجرة بالسلع بالريال على أدائه المتميز في السوق، مما أدى إلى زيادة حجمه بنسبة 110.8 بالمائة.

إدارة المصرفية الاستثمارية للشركات

يتمتع فريق المصرفية الاستثمارية للشركات بنخبة من الكفاءات الشابة ذات الخبرات الاحترافية في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة التي تغطي كافّة أنشطة المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك/ السندات وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاندماج والاستحواذ وعمليات التمويل المُهيكلة. ومن أهم إنجازات الشركة في هذا المجال خلال العام 2017م اضطلاع الرياض المالية بدور المستشار المالي ومنسق إصدار صكوك لجهة حكومية.

إدارة الوساطة وخدمات التوزيع

دشنت إدارة الوساطة وخدمات التوزيع العديد من المبادرات التي تدعم الشركة وتعزز مكانتها، واستكمالًا لباقة الخدمات الاستثمارية المتنوعة والمتطورة التي تقدمها الشركة، أطلقت الرياض المالية ممثلة في إدارة الوساطة وخدمات التوزيع في نهاية العام 2017م خدمة مباشر برو الجديدة، والتي تأتي بميزة مبتكرة، وهي خاصية التداول مباشرة عن طريق الخدمة. كما طُرحت أيضًا خدمة التداول الدولي عن طريق الأجهزة الذكية، مما ساعد على تيسير التداول وزيادته. كما تعمل الإدارة حاليا على تطوير حلول تقنية تتيح إمكانية استقطاب عملاء جدد عن طريق المنصة الإلكترونية مباشرةً ودون الحاجة إلى زيارة فروع البنك أو مراكز الشركة، وهو ما سيساهم في تقديم خدمة أفضل للعملاء وتقنين المصاريف المرتبطة بالمراكز الاستثمارية في الوقت ذاته.

أما فيما يخص خدمات الوساطة الدولية، فقد استمر الأداء القوي لخدمات تداول الأسهم الدولية، وخاصةً مع استمرار الحملات المصاحبة لتداول الأسهم الدولية وإضافة العديد من الخدمات مثل البحوث والتحليلات البيانية, وهو ما أدى إلى مضاعفة عدد العملاء وصافي الربح المحقق من هذه خلال الخدمة خلال العام 2017م.

وفيما يتعلق بخدمات الوساطة المحلية، فقد وافق مجلس إدارة الشركة على منتج التمويل بالهامش, والذي من المتوقع أن يساعد على زيادة أرباح خدمات الوساطة وتحسين تأثيرها الإيجابي على الحصة السوقية للشركة. كذلك واصلت الشركة تعزيز منتج تورق الأسهم المحلية بالتعاون مع بنك الرياض، والذي ساهم وبشكل ملحوظ في تعزيز الأرباح الخاصة بخدمات التداول المحلية.

إدارة خدمات الأوراق المالية

على مدار العام 2017م، واصلت إدارة خدمات الأوراق المالية تحسين منتجاتها وخدماتها، بما في ذلك تطوير نظام الحفظ المتقدم (iCustodyPlus).

هذا بالإضافة الي طرح مجموعة جديدة من المنتجات، والتي تشمل:

- تقديم خدمات أمين الحفظ المحلية، بما في ذلك خدمات أمين الحفظ الفرعية، وذلك بعد حصول الشركة على ترخيص تقديم خدمات أمين الحفظ من تداول.
- تقديم خدمات حفظ الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بعد تعيين أمين حفظ إقليمي، والذي يتم اختياره بعد تطبيق معايير وشروط العناية الواجبة.
- تقديم خدمات الحفظ للصناديق العقارية.
- تقديم خدمات الدفع والإدارة والحفظ لإصدارات الصكوك والسندات المحلية.

وكجزء من استراتيجيتها التطويرية، تعمل إدارة الأوراق المالية حاليًا على بدء طرح خدمات الحفظ في الأسواق الدولية عبر اختيار وتعيين أفضل أمناء حفظ دوليين، وذلك بعد الانتهاء من تطبيق المعايير اللازمة، بما في ذلك إجراءات العناية الواجبة.

إدارة الثروات

حرصت "إدارة الثروات" بالرياض المالية خلال العام 2017م على مواصلة تعزيز مفهوم الثقافة الاستثمارية لدى عملائها من خلال خدمة "الاستشارات الاستثمارية" ذات القيمة المضافة التي تقدمها الشركة لكبار العملاء في ظل أجواء من الخصوصية والاحترافية عبر ثلاثة مراكز في كل من الرياض والخبر وجدة، وذلك لمساعدتهم على تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية، مما كان له أثر ملموس على نمو نشاط الشركة في مجالي إدارة الأصول وخدمات الوساطة. كما واصلت إدارة الثروات برنامجها الخاص ببناء قدرات فريق العمل وتطويرها، وإتاحة الإمكانات التقنية والمهنية لتمكينه من تقديم خدماته لكبار عملاء الشركة على أكمل وجه.

أطلقت إدارة الوساطة خدمة مباشر برو الجديدة خدمة التداول الدولي عن طريق الأجهزة الذكية

مضاعفة عدد العملاء وصافي الربح المحقق من خدمات الوساطة الدولية خلال 2017م

الآفاق
الاقتصادية والمالية

شهد عام 2017م تغييرات إيجابية
ومؤثرة على استراتيجية البنك
الطموحة ليصبح أفضل بنك
رقمي في المنطقة

الآفاق الاقتصادية والمالية

الاقتصاد العالمي

أظهر الانتعاش الاقتصادي العالمي متانة متزايدة خلال عام 2017م، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.7 بالمائة متجاوزًا معدلات النمو التي سُجلت في عام 2016م بواقع 0.5 نقطة مئوية. وقد كان التحسن في النمو شاملًا لمعظم المناطق في العالم وخصوصًا في منطقة اليورو واليابان والاقتصادات الناشئة في كل من آسيا وأوروبا. حيث شهد اقتصادات نحو 120 بلدًا (تشكل في مجموعها نحو ثلاثة أرباع الناتج الإجمالي العالمي) نموًا في عام 2017م مقارنةً بعام 2016م. وهذا يعد أكبر نمو متزامن في الاقتصاد العالمي منذ عام 2010م. وعليه فقد رفع صندوق النقد الدولي من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال عامي 2018م و 2019م إلى 3.9 بالمائة. وقد جاء هذا النمو المرتفع ليعكس الزخم الذي اكتسبه النشاط الاقتصادي العالمي والتأثيرات الإيجابية المتوقعة لتغييرات القوانين الضريبية التي أقرتها الولايات المتحدة نهاية عام 2017م.

ويرجع التحسن المتوقع بشأن آفاق الاقتصاد العالمي في الأساس إلى الاقتصادات المتقدمة، حيث من المتوقع أن يتجاوز النمو في هذه المجموعة من الدول معدل 2 بالمائة خلال عامي 2018م و 2019م. وتتفق هذه التوقعات مع انتعاش الأسواق المالية العالمية وتفاؤل المستثمرين باستمرار حالة الانتعاش هذه، مما يساعد على استمرار المستويات العالية من الطلب بعد تسارعها مؤخرًا، وخاصة الطلب على الاستثمار، مع ما يُحْدِثه ذلك من تأثير على النمو في الاقتصادات الكبرى المصدرة. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة والحزمة التنشيطية المالية المصاحبة له إلى زيادة النمو في المدى القصير والمتوسط في الولايات المتحدة، مما يولد تداعيات إيجابية على الطلب من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة وخاصةً كندا والمكسيك.

بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، من المتوقع أن يتسارع النمو خلال عامي 2018م و 2019م نظرًا لتحسن النشاط الاقتصادي في عام 2017م بشكل أفضل مما كان متوقعًا، إلى جانب ارتفاع الطلب الخارجي، والتأثير المتوقع للإصلاح الضريبي على الاقتصاد الكلي، ولا سيّما خفض معدلات ضرائب الشركات والسماح المؤقت بتحميل تكلفة الاستثمار كاملة على المصروفات. وذلك بافتراض أن تخفيض الإيرادات الضريبية لن يقابله تخفيض في الإنفاق في المدى القريب. كما يُتوقع أن يؤدي الإصلاح الضريبي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة قوة الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري مما سيؤدي إلى زيادة الواردات واتساع عجز الحساب الجاري. بشكل عام، يرى صندوق النقد الدولي أن التغييرات الضريبية في الولايات المتحدة ستساهم في تسارع النمو الاقتصادي مما سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.2 بالمائة بحلول عام 2020م، وهذه تشكل إضافة خالصة ساهمت بها تغييرات السياسة الضريبية. وعليه، من المتوقع أن يتسارع النمو في الولايات المتحدة إلى 2.7 بالمائة في عام 2018م وإلى 2.5 بالمائة في العام 2019م.

أما في بقية الاقتصادات المتقدمة، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى 2.2 بالمائة في عام 2018م مقارنةً بما معدله 2.4 في المائة في عام 2017م، وأن يتباطأ إلى 2 بالمائة في عام 2019م، وذلك في أعقاب توقعات استقرار معدلات النمو في كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا، انعكاسًا لاستمرار وتيرة نمو الطلب المحلي وارتفاع الطلب الخارجي. في مقابل تراجع توقعات معدلات النمو في إسبانيا، لعام 2018م نتيجة لتأثر الثقة والطلب بزيادة المخاطر السياسية. أما في بريطانيا، فمن المتوقع أن يتراجع منحنى النمو مع بدء عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد البريطاني بنحو 1.5 بالمائة في عامي 2018م و 2019م بعد أن حقق نموًا بلغ معدله 1.7 بالمائة في عام 2017. أما الاقتصادات المتقدمة في آسيا والتي تتسم بالحساسية تجاه آفاق التجارة والاستثمار العالميين فمن المتوقع أن تستمر بالنمو بنفس الوتيرة التي شهدتها في عام 2017م. حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الياباني بنسبة 1.2 بالمائة و 0.9 بالمائة خلال عامي 2018م و 2019م، على التوالي، وذلك بالنظر إلى توقعات ارتفاع الطلب الخارجي، والموازنة التكميلية لعام 2018م، وآثار النشاط الذي جاء أفضل من المتوقع في عام 2017م والذي وصل إلى نحو 1.8 بالمائة.

أما فيما يتعلق باقتصادات الأسواق الناشئة والنامية فقد نمت بنسبة 4.7 بالمائة في عام 2017م ومن المتوقع أن يتسارع فيها النمو إلى 4.9 بالمائة و 5 بالمائة في عامي 2018م و 2019م على الترتيب، مع وجود اختلافات واضحة في آفاق النمو المتوقعة لمختلف المناطق. ففي بلدان آسيا الصاعدة والنامية، من المتوقع تحقيق نمو قدره 6.5 بالمائة تقريبًا خلال عامي 2018م - 2019م، وهو تقريبًا نفس معدل النمو الذي شهدته المنطقة في عام 2017م. علمًا بأن هذه المنطقة لا تزال تساهم بأكثر من نصف نمو الاقتصاد العالمي. وضمن اقتصادات المنطقة، من المتوقع أن يتراجع النمو تدريجيًا في الصين (من 6.8 بالمائة في عام 2017م إلى 6.6 بالمائة و 6.4 بالمائة في عامي 2018م و 2019م). فيما يُتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي في الهند ليبلغ 7.4 بالمائة في عام 2018م و 7.8 بالمائة في عام 2019م، وذلك من 6.7 بالمائة في عام 2017م. أما في دول أوروبا الناشئة والتي تجاوز النمو فيها معدل 5 المائة في 2017م، فمن المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي في 2018م و 2019م قويًا، مدفوعًا بتحسن النمو في بولندا وكذلك في تركيا بوجه خاص. ويعكس هذا التفاؤل البيئة الخارجية المواتية، حيث تستمر الأوضاع المالية الميسرة وتزداد قوة الطلب على الصادرات من منطقة اليورو، كما تتسم السياسة الاقتصادية بتوجهها التوسعي في تركيا. أما في دول أمريكا اللاتينية، فمن المتوقع أن يكتسب التعافي قوة أكبر، ليصل النمو الاقتصادي في المنطقة

1.9 بالمائة النمو الاقتصادي في المنطقة في عام 2018

تشير التوقعات إلى استمرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة خلال العامين 2018 و2019م

إلى 1.9 بالمائة في 2018م ويتسارع إلى 2.6 بالمائة في 2019م. ويرجع السبب الأساسي في تحسن توقعات النمو إلى تحسن الآفاق الاقتصادية في المكسيك بفضل زيادة الطلب في الولايات المتحدة، وزيادة رسوخ التعافي في البرازيل، والآثار الإيجابية لارتفاع أسعار السلع الأولية وتيسير شروط التمويل في بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية. ويمثل هذا التسارع في النمو عاملًا موازنًا ومتجاوزًا للتوقعات في تراجع الاقتصاد الفنزويلي. كما تشيرَ التوقعات إلى تحسن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عامي 2018م و 2019م، لكنه سيظل ضعيفًا بحدود 3.5 بالمائة. وسيساعد ارتفاع أسعار النفط على تعافي الطلب المحلي في البلدان المصدرة للنفط، بما فيها المملكة العربية السعودية، إلا أن التصحيح المالي الذي اتخذته مجموعة من دول مجلس التعاون سيؤثر سلبًا على احتمالات النمو.

وفيما يتعلق بمستويات الأسعار، فقد أدى تمديد العمل باتفاقية تخفيض إنتاج النفط لمجموعة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول الأخرى المصدرة للنفط، إضافة إلى تحسن آفاق النمو العالمي، والحالة الجوية التي شهدتها الولايات المتحدة والتوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إلى ارتفاع أسعار النفط الخام لتتجاوز 60 دولارًا للبرميل. إلا أن الأسواق المالية تتوقع انخفاض هذه الأسعار بالتدريج على مدار السنوات الأربع القادمة – حيث تشير أسعار العقود الآجلة متوسطة الأمد إلى أن سعر النفط الخام سيبقى عند 54 دولارًا للبرميل بالمتوسط. وقد أدت زيادة أسعار الوقود إلى ارتفاع التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة، إلا أن مستويات الأجور والتضخم الأساسي (الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة) ما يزال ضعيفًا. وبالنسبة لتأثير حزمة الإصلاح الضريبي وما يرافقها من ارتفاع في الطلب المحلي على مستويات التضخم، فمن المتوقع أن تكون ضعيفة بسبب انخفاض درجة حساسية مستوى التضخم الأساسي لتغيرات الطلب نظرًا لبقاء كثير من الموارد الاقتصادية معطلة خلال السنوات الماضية، إضافة إلى توقعات تسارع وتيرة رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، وعدم حدوث ارتفاع في سعر صرف الدولار الأمريكي بشكل مفرط. وبشكل عام من المتوقع أن تبقى معدلات التضخم الكلي والأساسي دون المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية. إن بقاء معدل التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة منخفضًا يعتبر مفاجئًا في ظل استمرار تحسن النشاط الاقتصادي وتراجع معدلات البطالة، وهو ما يعكس في جزء منه التباطؤ في الحد من الطاقة الفائضة في أسواق العمل. إن استمرار معدلات التضخم المنخفضة قد ينتج عنه تراجع الطلب المحلي، إذا ما اعتقدت الفعاليات الاقتصادية بأن البنوك المركزية مستعدة لقبول تراجع التضخم عن المستويات المستهدفة، مما يحد من توقعات التضخم في المدى المتوسط، وبالتالي تراجع أسعار الفائدة وهو ما يحد من قدرة البنوك المركزية على تخفيض أسعار الفائدة بحيث تصبح الأجور الحقيقية أقل مرونة. ومع تراجع الطلب ستزداد احتمالات لجوء الشركات إلى تسريح العمالة لتخفيض التكلفة، مما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والركود أحيانًا. أما في اقتصادات الأسواق الناشئة، فقد ارتفع التضخم الكلي والأساسي ارتفاعًا طفيفًا بنهاية عام 2017م بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية. وكان كثير من اقتصادات الدول الناشئة قد شهد تراجعات في مستويات التضخم فيها في بداية عام 2017م بسبب انخفاض أسعار النفط واستقرار قيمة عملات تلك الدول أو ارتفاعها مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بالرغم من تبني بعض من البلدان (مثل البرازيل والهند وروسيا) لسياسات التيسير الكمي.

وفي الأسواق المالية، ارتفعت التوقعات بشأن سرعة رفع أسعار الفائدة الأساسية من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي،

انعكاسًا للارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار الفائدة في ديسمبر على النحو المتوقع، ولكن تشير التوقعات إلى استمرار الفيدرالي برفع أسعار الفائدة خلال العامين 2018م و 2019م. ورفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الأساسي للمرة الأولى منذ 2008م نظرًا لتقلص حجم الطاقة غير المستغلة في الاقتصاد وتجاوُز التضخم للمستوى المستهدف مدفوعًا بانخفاض سعر الجنيه الاسترليني في الفترة الماضية، كما أعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيبدأ الإلغاء التدريجي لعمليات شراء الأصول الصافية اعتبارًا من يناير. غير أن البنك المركزي الأوروبي ينوي الحفاظ على أسعار الفائدة الأساسية عند مستوياتها الحالية التي تعد الأدنى تاريخيًا إلى ما بعد نهاية التيسير الكمي، كما ينوي زيادة برنامج شراء الأصول من حيث الكم والمدة إذا انخفض التضخم عن المستوى المستهدف. وكان رد فعل أسواق السندات ضعيفًا إزاء هذه التحولات، حيث مالت منحنيات العائد لتصبح أقل حدة مع ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل عن أسعار الفائدة طويلة الأجل (كما حدث في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا على سبيل المثال) تماشيًا مع استمرار ضعف توقعات السوق بشأن حدوث مفاجآت التضخم المرتفع. واستمر انتعاش أسعار الأسهم في الاقتصادات المتقدمة، يدعمه المزاج المتفائل عمومًا إزاء احتمالات الربح، وتوقعات عودة المسار الطبيعي للسياسة النقدية على نحو شديد التدرج في ظل انخفاض التضخم، وتوقعات التقلب المحدود في أساسيات الاقتصاد. وواصلت مؤشرات أسعار أسهم الأسواق الصاعدة ارتفاعها منذ أغسطس، يدفعها تحسن آفاق المدى القصير في البلدان المصدرة للسلع الأولية. وفي بعض الحالات، ارتفعت العائدات طويلة الأجل خلال الأشهر الأخيرة، لكنها لا تزال منخفضة بوجه عام مصحوبة باستمرار الهوامش الضيقة لأسعار الفائدة.

وبالنسبة لأسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية، فمنذ نهاية عام 2017م ظل سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو قريبًا من سعرهما خلال عام 2017م. فيما وتراجع سعر صرف الين الياباني بنسبة 5 بالمائة على خلفية اتساع فروقات أسعار الفائدة على الين مقارنة بأسعار الفائدة على العملات الرئيسة الأخرى. في حين ارتفع سعر الجنيه الاسترليني بنحو 4 بالمائة مع قيام بنك إنجلترا برفع أسعار الفائدة في نوفمبر وفي ظل زيادة توقعات التوصل إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لعملات الأسواق الناشئة، ارتفع سعر صرف الليوان الصيني بنحو 2 بالمائة، وارتفع سعر الرينجيت الماليزي بنحو 7 بالمائة على خلفية تحسن آفاق النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأولية، كما ارتفع سعر صرف الراند الجنوب إفريقي بنحو 6 بالمائة بناءً على التصورات السائدة بتحسن الوضع السياسي. وفي المقابل، انخفض سعر البيزو المكسيكي بنسبة 7 بالمائة نظرًا لتجدد عدم اليقين المرتبط بالمفاوضات الجارية حول اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة ("نافتا")، كما انخفض سعر الليرة التركية بنسبة 4.5 بالمائة نظرًا لارتفاع معدلات التضخم. وظلت التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصادات الناشئة قوية حتى نهاية الربع الثالث من 2017م، مع استمرار قوة تدفقات الاستثمارات الداخلة في محافظ غير المقيمين.

بالرغم من تحسن الآفاق الاقتصادية إلا أن المخاطر تبقى ماثلة إلى حد كبير على المدى القصير والمتوسط. ومن المخاطر البارزة على النمو تشديد شروط التمويل العالمية مقارنةً بالشروط الميسرة الحالية. إلا إنه من المرجح أن يحافظ الاقتصاد العالمي على زخمه الحالي ما لم يحدث تصحيح في الأسواق المالية – التي شهدت تحركًا تصاعديًا مستمرًا في أسعار الأصول ودرجة تقلب بالغة الانخفاض، وهو ما لم يتأثر كما يبدو بالسياسات المتبعة أو عدم اليقين السياسي في الشهور القليلة الماضية. بل إن هذا

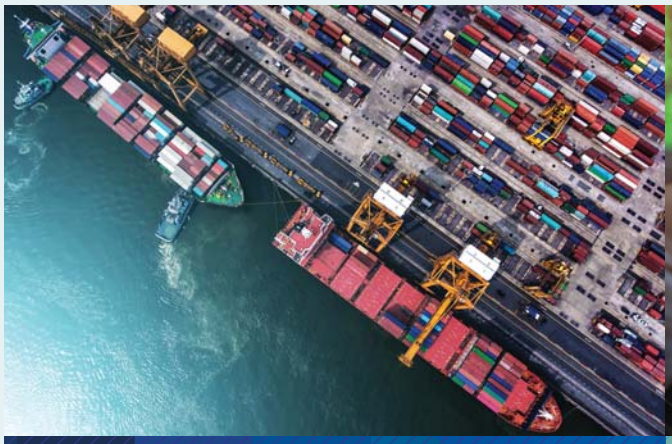

يشهد العالم حاليًا إعادة تفاوض بشأن اتفاقيات تجارية مهمة مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة "نافتا"

من المرجح أن يحافظ الاقتصاد العالمي على زخمه الحالي

الزخم قد يحقق ارتفاعًا غير متوقع على المدى القصير إذا استمر الدعم المتبادل بين الثقة في آفاق الاقتصاد العالمي والأوضاع المالية الميسرة. أما ردة فعل عائدات السندات الأطول أجلًا والدولار الأمريكي إزاء تغير السياسة الضريبية في الولايات المتحدة فيبدو محدودًا حتى الآن، وتتوقع الأسواق حاليًا تشديد السياسة النقدية بوتيرة أكثر تدرجًا مما كان يتصور سابقاً. ويمكن أن يحدث التصحيح في الأسواق المالية مدفوعًا بعوامل مثل ظهور علامات على ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة، حيث تؤدي الدفعة التي يتلقاها الطلب إلى فرض مزيد من الانخفاض على معدلات البطالة التي وصلت حاليًا إلى مستويات بالغة الانخفاض. وإذا اقترن ارتفاع الضغوط التضخمية باعتماد الاحتياطي الفيدرالي وتيرة أسرع في رفع سعر الفائدة الأساسي، فيمكن أن يساهم ذلك في زيادة اتساع فروق علاوات العائد على الاستثمارات طويلة الأجل في الولايات المتحدة، وزيادة قوة الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار الأسهم. ومن شأن تشديد الأوضاع المالية العالمية أن يسفر عن انعكاسات على أسعار الأصول والتدفقات الرأسمالية في العالم، مما يتسبب في درجة عالية من التعرض للعسر المالي خصوصاً في الاقتصادات التي تواجه احتياجات كبيرة لإعادة تمويل الديون الإجمالية وتتحمل التزامات بالدولار دون ان تقابلها أصول بالعملات الأجنبية.

وعلى الجانب السلبي أيضًا، يمكن أن تأتي استجابة الاستثمارات الأمريكية لتغييرات السياسة الضريبية أضعف من المتوقع، مع ما يصاحب ذلك من تداعيات على قوة الطلب الخارجي بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة. وعلى المدى المتوسط، فما زال هناك احتمال لتزايد المخاطر إذا ما استمرت الأوضاع النقدية الميسرة، مع إمكانية اعتماد بعض الدول الكبرى لسياسات حمائية في التجارة الخارجية، إضافة لبعض العوامل غير الاقتصادية.

فاستمرار الأوضاع المالية الميسرة إلى المدى المتوسط، وتزامنها بفترة مطولة من الانخفاض في أسعار الفائدة مع انخفاض درجة التقلب في أسعار الأصول، قد يسفر عن تزايد المخاطر مع اتجاه المستثمرين الساعين لتحقيق العائد إلى زيادة انكشافهم للمعاملات مع الشركات والجهات السيادية المقترضة ذات التصنيف الائتماني الأقل والأسر ذات الجدارة الائتمانية الأضعف. وقد حدث ارتفاع كبير في نسبة الشركات ذات التصنيف الاستثماري المنخفض خلال السنوات القليلة الماضية حسب مؤشرات سندات الاقتصادات المتقدمة. وحدثت زيادة سريعة في تراكم ديون الشركات غير المالية لبعض الاقتصادات الصاعدة، مما يدعو إلى تحرك على مستوى السياسات. فمن الممكن أن تكون لمثل هذا الانكشاف مخاطر ائتمانية مستترة ومؤجلة، بينما يستمر زخم النمو العالمي في الأجل القصير وتظل الحاجة محدودة لإعادة التمويل. وقد يؤدي غياب أي إشارات إنذار على المدى القصير أيضًا إلى تعزيز السلوك الباحث عن تحقيق الربح وزيادة تراكم المخاطر المالية التي قد تظهر للعيان في المدى المتوسط.

يشهد العالم حاليًا إعادة تفاوض بشأن اتفاقيات تجارية مهمة تم العمل بموجبها لفترة طويلة، مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة ("نافتا") والاتفاقات الاقتصادية بين المملكة المتحدة وبقية بلدان الاتحاد الأوروبي. وإذا زادت الحواجز التجارية وإعادة صياغة القواعد التنظيمية للتجارة الخارجية، سواءً في سياق هذه المفاوضات أو غيرها، فسوف تؤثر سلبًا على الاستثمار العالمي وتحد من كفاءة الإنتاج، مما يؤثر على مستويات النمو المحتمل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويمكن أن تزداد الضغوط الدافعة لانتهاج سياسات حمائية إذا زادت الاختلالات الخارجية في بعض البلدان مع فشل المساعي

توترات سياسية تخيم على آفاق الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط

في اقتصادات الأسواق الصاعدة ساعد تحسن أطر السياسة النقدية إلى خفض التضخم الأساسي

لتحقيق نمو أكثر شمولية من ناحية جغرافية، وهذا ينطبق على كافة الاقتصادات في العالم بما فيها الولايات المتحدة.

وهناك توترات سياسية تخيم على آفاق الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط، ولا سيّما في شرق آسيا والشرق الأوسط. كذلك يؤدي الغموض من الناحية السياسية إلى زيادة المخاطر على تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية أو إمكانية تعديل البرامج الاقتصادية أو تأجيلها، فالانتخابات في عدة بلدان (مثل البرازيل وكولومبيا وإيطاليا والمكسيك) قد تأتي بأحزاب ذات أولويات واتجاهات اقتصادية مختلفة. ومن ناحية أخرى، تشير التطورات المناخية الأخيرة – كالأعاصير في المحيط الأطلسي، والجفاف في إفريقيا جنوب الصحراء وأستراليا – إلى مخاطر تكرار الأحداث المناخية العنيفة التي تتسبب في خسائر بشرية مدمرة وأضرار اقتصادية في المناطق المتأثرة. وقد يتسبب ذلك أيضًا في زيادة تدفقات الهجرة مما يمكن أن يزيد من زعزعة الاستقرار في البلدان التي تستقبل اللاجئين والتي بعضها يعاني أصلًا من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية بالفعل.

وبخصوص السياسات فهناك هدفان مشتركان للسياسة يربطان بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والنامية. أولًا، الحاجة إلى زيادة نمو الناتج المحتمل – من خلال إصلاحات هيكلية لزيادة الإنتاجية، وخاصةً في الاقتصادات المتقدمة التي تعاني من شيخوخة السكان، وزيادة المشاركة في القوى العاملة – مع التأكد من عدالة توزيع ثمار النمو على نطاق واسع. ثانيًا، تعزيز المرونة للقطاع المالي والمصرفي، من خلال إصدار التشريعات المالية الضامنة لذلك، وإصلاح خلل الميزانيات العمومية وزيادة الاحتياطيات الوقائية في الموازنات الحكومية. ويكتسب الاصلاح في هذه المجالات أهمية بالغة في ظل أسعار الفائدة المنخفضة ودرجة التقلب المحدودة في الأسواق المالية التي من المحتمل أن تؤدي إلى إجراء تعديلات مربكة في المحافظ الاستثمارية وانعكاس مسار التدفقات الرأسمالية في حال شعور الأسواق باقتراب تغير سياسات التيسير المالي. كما تتيح مرحلة الصعود الدوري الجارية فرصة فريدة لإجراء إصلاحات هيكلية وإصلاحات في زيادة الشفافية في التشريعات.

ويختلف مزيج السياسات الأمثل من بلد إلى آخر ويتوقف على اتجاهات الدورة الاقتصادية وعلى الحيز المتاح لاتخاذ السياسات الاقتصادية. ففي الاقتصادات المتقدمة حيث يقترب الناتج من مستواه المحتمل، لا تزال ضغوط الأجور والأسعار ضعيفة مما يدعو إلى اتباع مسار حذر وقائم على البيانات من رفع أسعار الفائدة والعودة إلى السياسة النقدية العادية. غير أن تسريع وتيرة عودة السياسة إلى وتيرتها الاعتيادية قد يصبح ضروريًا في حال كانت معدلات البطالة منخفضة ويُتوقع لها مزيدًا من الانخفاض، مع احتمال ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات تتجاوز المستويات المستهدفة أو المستويات المتوقعة كما هو الحال في الولايات المتحدة. أما في الاقتصادات المتقدمة التي لا تزال لديها فجوات في الناتج ولا يزال التضخم دون المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي فمن المرغوب استمرار السياسة النقدية الميسرة. وفي كلتا المجموعتين من الاقتصادات المتقدمة، ينبغي أن تركز سياسة المالية العامة على الأهداف متوسطة الأجل – بما فيها الاستثمارات العامة لدفع الناتج المحتمل ومبادرات زيادة معدلات

ارتفعت أسعار النفط خلال عام 2017م لتنهي العام عند أعلى مستوياتها في نحو ثلاث سنوات

تشير التقديرات إلى احتمال ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.730 مليون برميل يوميًا

المشاركة في القوى العاملة، إذا ما كانت معدلات المشاركة منخفضة. وإذا كان ضبط أوضاع المالية العامة مطلوبًا، ينبغي ضبط وتيرته بدقة لتجنب أي آثار حادة معوقة للنمو، مع ضمان بقاء مستويات مقبولة للدين العام والسعي لتخفيض الاختلالات في الموازين الخارجية. هذا بالإضافة إلى توجيه السياسات المالية نحو تحسين جودة خدمات الصحة العامة والتعليم، وحماية محدودي الدخل، والمتضررون المحتملون من التحول الهيكلي.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة ساعد تحسن أطر السياسة النقدية على خفض التضخم الأساسي، مما يتيح المجال لاستخدام السياسة النقدية في دعم الطلب في حال ضعف النشاط الاقتصادي. أما سياسة المالية العامة فهي أكثر تقيدًا بالحاجة إلى إعادة بناء الاحتياطيات الوقائية بالتدريج، وخاصةً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تعتمد على السلع الأولية. ومع الفرصة التي أتاحها الصعود في أسعار السلع الأولية مؤخرًا، ينبغي أن يتجنب صناع السياسات إغراءات تأجيل الإصلاحات المالية وتعديل الموازنات إلى وقت لاحق. في الاقتصادات التي تعتمد أسعار الصرف المرنة، يمكن لمرونة سعر الصرف أن تقوم بدور مكمل لمجهودات السياسات الاقتصادية بالحيلولة دون ظهور تباين في الأسعار النسبية، وتسهيل التكيف مع الصدمات، والحد من تراكم الاختلالات في المالية العامة والموازين الخارجية.

ولا تزال جهود التعاون متعدد الأطراف تكتسب أهمية بالغة في ضمان الحفاظ على الزخم الذي اكتسبه النشاط العالمي مؤخرًا، وتعزيز الآفاق الاقتصادية في المدى المتوسط، وضمان مشاركة منافع التقدم التكنولوجي والتكامل الاقتصادي العالمي. ويأتي ضمن أولوياتها مواصلة تنفيذ الإصلاح المالي، وتجنب التسابق التنافسي في تخفيض مستويات الضرائب ومعايير العمل والبيئة، وتحديث أطر التجارة متعددة الأطراف القائمة، وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وتعزيز دور البنوك الوسيطة، وضبط عمليات غسل الأموال عبر الحدود والجريمة المنظمة والإرهاب، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها.

أسواق النفط

ارتفعت أسعار النفط خلال عام 2017م لتنهي العام عند أعلى مستوياتها في نحو ثلاث سنوات وذلك بسبب عدد من العوامل اثرت في جانبي العرض والطلب على النفط. ففي جانب الطلب أدى تحسن توقعات النمو في الاقتصاد العالمي بالتزامن مع الحالة الجوية التي سادت في الولايات المتحدة الامريكية إلى زيادة توقعات الطلب على النفط الخام وزيادة أسعاره. وقد تلقت الزيادة في أسعار النفط دعماً كبيراً من تغيرات ظروف الإنتاج بعد تمديد اتفاق تقليص الإنتاج النفطي الذي أقرته منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك والمنتجين المستقلين إلى نهاية عام 2018م. كما ساهمت الظروف السياسية في منطقة الشرق الأوسط وتراجع أسعار الدولار مقابل العملات الرئيسية في الحفاظ على أسعار النفط أعلى من مستوياتها خلال العام الماضي. وبالرغم من ارتفاعها خلال العام فقد تقلبت أسعار النفط الخام بين الارتفاع والانخفاض خلال العام قبل أن تستقر مرتفعة بنهاية العام عند مستويات تجاوزت 60 دولاراً للبرميل بالنسبة للخام الأمريكي و66 دولاراً لمزيج برنت.

ومن أبرز الاحداث التي اثرت في أسواق النفط موافقة منظمة أوبك في 25 مايو 2017م، على مد العمل باتفاقية الإنتاج الموقعة في 30 نوفمبر من عام 2016م، حتى نهاية الربع الأول من عام 2018م. وبالرغم من تمديد الاتفاق ومن الجهود المبذولة من جانب البلدان المصدرة للنفط المشاركة في اتفاقية الإنتاج، تراجعت أسعار النفط إلى أقل من 44 دولارًا للبرميل في نهاية يونيو، وهو المستوى الأدنى على الاطلاق منذ نوفمبر 2016م، قبيل الاعلان عن الانخفاضات الأولية في مستويات الإنتاج حسب الاتفاق. وتتمثل الأسباب الرئيسية وراء هذا التراجع في زيادة إنتاج النفط الصخري بأكثر من المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية وتعافي الإنتاج بدرجة أقوى من المتوقع في ليبيا ونيجيريا المعفيتين من تخفيض الإنتاج. مما أبقى الامداد العالمي في ارتفاع. فقد ارتفع إجمالي المعروض من النفط الخام إلى 97.70 مليون برميل يوميًا خلال الربع الثاني من عام 2017م مقابل 97.14 مليون برميل يوميًا خلال الربع الأول من عام 2017م، بزيادة مقدارها 56 ألف برميل يوميًا، كان نصيب دول منظمة أوبك نحو 24 ألف برميل يوميًا. ويذكر أن اتفاقية نوفمبر 2016م بين الدول المنتجة للنفط قد نصت على تخفيض دول أوبك الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا عن مستواه في أكتوبر 2016م. ووافقت روسيا وغيرها من البلدان غير الأعضاء في أوبك على الالتزام بمستويات الإنتاج التي سادت في أكتوبر من عام 2016م، مما يعني انخفاضًا إضافيًا بمقدار 0.6 مليون برميل يوميًا عن مستوى أكتوبر ليصل بذلك مجموع الانخفاض إلى 1.8 مليون برميل يوميًا.

وبعد عام من الاتفاق أي في 30 نوفمبر من عام2017م اتفقت 24 دولة منتجة للنفط تشمل دول منظمة أوبك، ودولاً من خارجها، على تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية العام 2018م، بهدف إزالة فائض المخزون العالمي، مما يمثل تعديلاً لاتفاق مايو الذي تقرر من خلاله إنهاء العمل بالاتفاق في شهر مارس من عام 2018م. وأكدت منظمة أوبك في اجتماعها في فيينا تمديد الاتفاق، وتمت مناقشته مع الدول المنتجة من خارجها وفي مقدمها روسيا. كما أدرجت أوبك نيجيريا وليبيا في اتفاق خفض الإنتاج، ووافق البلدان على هذا القرار. وقد ارتفعت أسعار النفط مع بدء اجتماع وزراء الدول أوبك بعد الموافقة الأولية من أعضاء المجموعة على تمديد خفض إنتاج النفط حتى نهاية عام 2018م. حيث تم تداول العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت تسليم فبراير بارتفاع تخطى واحداً بالمائة متجاوزاً 64 دولاراً للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة للخام الأميركي الخفيف إلى 57.96 دولاراً للبرميل.

وبنهاية عام 2017م، ارتفع الإنتاج العالمي من النفط الخام والسوائل الاخرى إلى 97.98 مليون برميل يوميًا، بزيادة مقدارها 770 ألف برميل يوميًا عن مستويات 2016م. وقد بلغ انتاج أوبك منها من النفط الخام نحو 32.45 مليون برميل يوميا، بانخفاض مقداره 230 ألف برميل يوميًا عن مستوى إنتاجها في عام 2016م. فيما أنتجت الدول من خارج أوبك 58.69 مليون برميل يوميًا بزيادة مقدارها 710 ألف برميل يوميًا. وكان انتاج الولايات المتحدة من النفط الخام في عام 2017م نحو 9.33 مليون برميل يوميًا، بزيادة مقدارها 470 ألف برميل عن مستوى انتاجها في عام 2016م. وفيما يتعلق باستهلاك النفط الخام، فتشير البيانات إلى نمو الاستهلاك العالمي إلى 98.5 مليون برميل يوميًا في عام 2017م بارتفاع مقداره 1.550 مليون برميل يوميًا. وقد كان نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نحو

47.16 مليون برميل يوميًا، بزيادة مقدارها 420 ألف برميل يوميًا عن مستوى الاستهلاك في هذه الدول في عام 2016م. أما الاستهلاك في الدول الأخرى التي لا تنتمي إلى مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد نما بمقدار 1.150 مليون برميل يوميًا ليبلغ نحو 51.35 مليون برميل يوميًا في عام 2017م.

أما فيما يتعلق بتوقعات نمو الطلب والعرض من النفط خلال عامي 2018م و 2019م، فتشير التقديرات إلى احتمال ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.730 مليون برميل يوميًا بفعل ارتفاع توقعات النمو الاقتصادي العالمي، ليصل الاستهلاك العالم من النفط خلال عام 2018م إلى 100.23 مليون برميل يوميًا، ثم يزداد إلى 101.95 مليون برميل يوميًا في عام 2019م. ويأتي هذا النمو في معظمه من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي سيرتفع فيها الاستهلاك بمقدار 1.280 مليون برميل يوميًا، إلى 52.63 مليون برميل يوميًا، ومنها سيرتفع الطلب من هذه الدول بمقدار 1.300 مليون برميل إضافية في عام 2019م. وبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فسيرتفع فيها الطلب بمقدار 430 ألف برميل يوميًا ليستقر عند 47.59 مليون برميل في عام 2018م، وسيرتفع بنفس المقدار تقريباً ليتجاوز 48.00 مليون برميل يوميًا في عام 2019م.

وبالنسبية للمعروض النفطي، فمن المتوقع أن تزداد الإمدادات النفطية من خارج منظمة الأوبك بمقدار 2.35 مليون برميل يوميًا في عام 2018م ليصل إلى 61.04 مليون برميل يوميًا، وليتزايد أيضًا بمقدار 1.270 مليون برميل يوميًا في عام 2019م ليصل إلى 62.31 مليون برميل يوميًا. ويذكر أن الإمدادات من النفط الأمريكي سترتفع إلى 10.59 مليون برميل يوميًا في عام 2018م وإلى 11.18 مليون برميل يوميًا لتصبح الدولة الأكبر انتاجًا للنفط بالعالم بحلول عام 2019م متجاوزة روسيا التي سيبلغ انتاجها حينئذ 11.16 مليون برميل يوميًا. أما إمدادات النفط من منظمة أوبك فمن المتوقع أن تبقي على مستويات الإنتاج من النفط بحدود 32.50 مليون برميل يومياً حتى عام 2019م، مع زيادة الإنتاج من السوائل الأخرى إلى 7.18 مليون برميل يومياً مقارنة بمستواها في عام 2017م الذي بلغ 6.84 مليون برميل يوميًا. وعليه، يقدر للإنتاج العالمي من النفط أن يستمر بالتزايد ليصل إلى 100.43 مليون برميل يومياً في عام 2018م وإلى 102.17 مليون برميل يومياً في عام 2019م.

إن إلقاء نظرة على منحنى أسعار النفط الخام خلال 2017م تظهر أن السوق شهد بعض التقلبات خلال العام. فقد بدأت أسعار الخام الأمريكي العام 2017م عند سعر 52.63 دولاراً للبرميل بتراجع نسبته 2.59 بالمائة عن إغلاق عام 2016م، في حين بدأ مزيج برنت العام عند 55.05 دولاراً للبرميل بارتفاع نسبة 0.16 بالمائة عن أغلاق 2016م. وقد بدأت أسعار النفط بعد شهر فبراير 2017م بالهبوط التدريجي حيث وصلت أسعار الخام الأمريكي أدنى مستوياتها في 21 يونيو من عام 2017م لتسجل 42.48 دولاراً للبرميل وذلك إثر ارتفاع مخزونات النفط الأمريكية ارتفاعاً هائلًا في يونيو 2017م ولكنها تراجعت تراجعًا حادًا في يوليو وأغسطس. أما أسعار خام برنت فقد هبطت إلى 43.98 دولاراً للبرميل بتاريخ 20 يونيو لذات السبب قبل أن تبدأ بالارتفاع التدريجي بعد شهر أغسطس. وكانت أسعار النفط قد تراجعت بنسبة 8.1 بالمائة، ما بين شهري فبراير وأغسطس من عام 2017م وذلك بالرغم من إعلان منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك وبعض البلدان المصدرة للنفط من غير أعضاء أوبك في مايو عن مد فترة تخفيض إنتاج النفط حتى نهاية الربع الأول من عام 2018م. وتمثلت أهم أسباب تراجع الأسعار في زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي عن المتوقع وتعافي الإنتاج في ليبيا ونيجيريا بدرجة فاقت التوقعات. ومع نهاية شهر يوليو، اتخذت أسعار النفط اتجاهًا صاعدًا، وقد أثر الإعصار هارفي على الطاقة التكريرية للمصافي في الولايات المتحدة في أواخر أغسطس، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البنزين الفورية ارتفاعًا حادًا. غير أن أسعار النفط الخام وعقود البنزين المستقبلية متوسطة الأجل لم تتأثر بالقدر نفسه، وهو ما يرجع جزئيًا إلى قوة مخزونات النفط الخام، وإلى تراجع الطلب على النفط الخام بسبب انخفاض إنتاج النفط المكرر. وفي المحصلة، أنهت أسعار الخام الأمريكي العام مرتفعةً بنسبة 12.5 بالمائة عند 60.46 دولاراً للبرميل، فيما أنهت أسعار خام برنت العام مرتفعةً بنسبة 21.4 بالمائة عند 66.73 دولاراً للبرميل. وكمتوسط للعام 2017م، ارتفع سعر الخام الأمريكي إلى 50.79 دولاراً للبرميل بنسبة 17.3 بالمائة عن المتوسط الذي سجله في عام 2016م والبالغ 43.31 دولاراً للبرميل. أما خام برنت فقد أنهى عام 2017م بسعر وسطي بلغ 54.17 دولاراً للبرميل، بارتفاع نسبته 24 بالمائة مقارنة بمتوسط سعره في عام 2016م والذي بلغ 43.68 دولاراً للبرميل.

وفيما يتعلق بهامش السعر لخام برنت مقارنة بالخام الأمريكي، فقد بدأ العام عند 1.21 دولاراً للبرميل لخام برنت واستمر بالتذبذب حول 2 دولار للبرميل حتى شهر أغسطس عندما بدأ الهامش بالارتفاع لصالح برنت ليصل إلى 8.18 دولاراً للبرميل في 27 سبتمبر، إلا أنه أنهي العام عند 6.27 دولاراً للبرميل، وبمتوسط بلغ 3.78 دولاراً للبرميل لكامل عام 2017م. علمًا أن هذا الهامش قد انقلب لصلح الخام الأمريكي في مناسبتين خلال 2017م، ولكن بفارق يقل عن 1 دولار للبرميل، وذلك في مطلع شهر مارس وفي اليوم السابع من شهر يونيو.

أما بالنسبة لتوقعات أسعار النفط خلال العامين القادمين فتشير التوقعات إلى ارتفاع خام تكساس الوسيط إلى 58.28 دولاراً للبرميل في عام 2018م، وسيستقر بالمتوسط عند سعر 57.51 دولاراً للبرميل في عام 2019م. أما مزيج برنت فمن المتوقع له أن يرتفع إلى 62.39 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2018م، ويستقر عند سعر وسطي يبلغ 61.51 دولاراً للبرميل في عام 2019م. وتشير عقود النفط المستقبلية إلى ثبوت الأسعار بحدود 54 دولارًا للبرميل في عام 2022م.

ولا تزال درجة من عدم اليقين عاليةً بشأن توقعات أسعار النفط خلال الأعوام المقبلة. وتتضمن الانقطاعات المفاجئة والأحداث السياسية، لا سيّما في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية نظرًا لقيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات إضافية على فنزويلا أسبابًا محتملة لارتفاع أسعار النفط مقارنة بالتوقعات. ورغم أن هذه التطورات من شأنها التسبب في تعطل أسواق النفط، يُتوقع أن تحول المخزونات الكبيرة بما في ذلك التوسع الأمريكي في الإنتاج مع السماح بالتنقيب في الأماكن التي كانت محظورة والاستجابة السريعة من جانب منتجي النفط الصخري دون الارتفاع الحاد في الأسعار في المستقبل القريب.

المصدر: الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

رغم تعافي الاقتصاد العالمي بوتيرة متسارعة، فلا تزال آفاق النمو الاقتصادي أقل نسبيًا في منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب إجراءات التكيف التي اتخذتها الحكومات في المنطقة لمواكبة أسعار النفط المنخفضة، بالإضافة إلى تأثير الصراعات الإقليمية المحيطة ببلدان المنطقة. ففي بعض دول الخليج، ما تزال تداعيات أسعار النفط المنخفضة وإجراءات الضبط المالي تشكل عائقًا على النمو في القطاع غير النفطي، فيما يظل النمو الكلي ضعيفًا أيضاً بفعل أثر اتفاق خفض الإنتاج النفطي الذي تقوده منظمة أوبك. وقد استمر ضعف أسعار النفط حتى شهر أغسطس من عام 2017م فيما بدأت بالارتفاع بعد ذلك. وتواصل دول مجلس التعاون الخليجي التكيف مع تأثير الأسعار المنخفضة التي أضعفت النمو خلال عام 2016م وساهمت في حدوث عجز كبير في المالية العامة والحساب الخارجي، والذي استمر في عام 2017م، حيث تراجع النمو الاقتصادي الكلي في منطقة مجلس التعاون الخليجي إلى أدنى مستوياته مسجلاً 0.5 بالمائة، مع تخفيض الإنتاج النفطي طبقًا للاتفاق الذي تقوده منظمة أوبك. وفي المقابل، تشير البيانات إلى تعافي النمو غير النفطي خلال العام بحيث نمت القطاعات غير النفطية بنحو 2.6 بالمائة في 2017م ويتوقع أن يتباطأ إلى 2.4 بالمائة في 2018م نتيجة لزيادة وتيرة الضبط المالي بوجه عام.

ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي بقاء أسعار النفط ضمن المستويات الحالية مع اتخاذ دول المجلس المزيد من إجراءات الضبط المالي إلى إضعاف النمو على المدى المتوسط، حيث يُتوقع أن يكون النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي محدودًا عند مستوى 3.0 بالمائة خلال العامين القادمين، فيما سيبقى معدل النمو الإجمالي بحدود 2.5 بالمائة خلال عامي 2018م و 2019م.

وتواصل دول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بقدر أكبر من الاحتياطات الوقائية مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة بتصحيح أوضاع ماليتها العامة تدريجيًا، وهو ما يتيح لها الحفاظ على استقرار النمو غير النفطي إلى حد كبير. ومن المتوقع أن يكون تأثير الخلاف الدبلوماسي بين قطر وعدة بلدان أخرى في المجلس محدودًا على النمو في المنطقة، رغم أن طول أمد هذا الخلاف قد يؤدي إلى تخفيض توقعات النمو على المدى المتوسط ليس فقط بالنسبة لقطر بل لدول أخرى في المجلس.

وبالنسبة لمستويات الأسعار، فقد تراجعت مستويات التضخم في دول المجلس إلى أقل من 1 بالمائة في عام 2017م، مع تباين واضح في معدلات التضخم في كل دولة، فبينما بقي التضخم في النطاق السالب في المملكة العربية السعودية، تراجعت أرقام التضخم إلى أقل من 1 بالمائة في البحرين وقطر، فيما تجاوزت 2 بالمائة في الكويت والامارات، وتخطت 3 بالمائة في عُمان. ويتوقع لمعدلات التضخم أن تتجاوز 4 بالمائة كمتوسط لدول المجلس في عام 2018م بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتعديل أسعار الطاقة في عدد من دول المجلس.

في عام 2017م، سجلت كل من الكويت، وقطر، والإمارات عجزًا في المالية العامة يقل عن 5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وعادةً ما تتمتع البلدان ذات العجز المنخفض باحتياطات وقائية كبيرة. وتتضمن خطط الضبط المالي في دول مجلس التعاون الخليجي تدابيرًا تتراوح بين إجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الجارية بخلاف الأجور كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وإجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الرأسمالية وزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال استحداث ضرائب القيمة المضافة والضرائب الانتقائية وفرض رسوم جديدة على بعض الخدمات. وفي المتوسط، تشير البيانات إلى تسجيل دول الخليج مجتمعة عجزًا ماليًا بلغت نسبته نحو 6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017م متراجعًا

من عجز تجاوز 11 بالمائة من الناتج في عام 2016م. ويتوقع لهذا العجز أن يتراجع إلى 4.6 بالمائة في عام 2018م وأن يستمر في التراجع في عام 2019م بسبب استمرار دول المجلس في ضبط أوضاع المالية العامة وتنويع مصادر الإيرادات.

وبالنسبة للقطاع الخارجي، فقد تحول العجز المجمع في الحساب الجاري الذي ظهر في دول مجلس التعاون بمبلغ 45.6 مليار دولار أو ما نسبته 3.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس في عام 2016م إلى وفر بقيمة 3.5 مليار دولار في عام 2017م، أو ما نسبته 0.25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس الست. والجدير بالذكر أن كل من البحرين والكويت وعمان كانت قد حققت عجوزات في ميزان الحساب الجاري في عام 2017م، ويتوقع أن تستمر هذه العجوزات في عام 2018م، فيما حققت كل من قطر والسعودية والإمارات وفورات في الحساب الجاري ومن المتوقع أن تستمر هذه المجموعة من دول المجلس في تحقيق وفرًا في ميزان الحساب الجاري في عام 2018م.

كما استمرت حكومات دول مجلس التعاون في عام 2017م بإصدار السندات الحكومية في الأسواق المحلية والدولية حيث ما زالت الأوضاع في الأسواق المالية مواتية. مما رفع من اجمالي الدين العام لحكومات المجلس إلى 379 مليار دولار أو ما نسبته 26.2 بالمائة من الناتج المحلي لدول المجلس، وذلك بالمقارنة مع ما مجموعه 313.7 مليار دولار وبنسبة 23.1 بالمائة من الناتج في عام 2016م. ورغم أن إصدار السندات في الأسواق الدولية من شانه تجنب مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وخاصة في ظل القدرة المحدودة للأسواق المالية المحلية، فإن إصدارها في الأسواق المحلية يمكن أن يسهم في دعم تطوير الاسواق المالية تدريجيًا. وبشكل عام تتخذ حكومات دول مجلس التعاون قرارات الاقتراض والاستثمار في إطار استراتيجية شاملة لإدارة الأصول والخصوم تأخذ في الاعتبار التطورات والمخاطر المالية الكلية، وللمساعدة في دعم هذا المنهج تم انشاء مكاتب لإدارة الدين في الكويت وعمان والسعودية، كما تم تعزيز هذه المكاتب في أبو ظبي ودبي. ويمكن الحد من المخاطر عن طريق إصدار سندات دين أطول أجلًا. ومن المتوقع أن تستمر حكومات دول المجلس في إصدار أدوات الدين في الأسواق المحلية والدولية بحيث من المتوقع أن يرتفع إجمالي الدين العام لدول المجلس إلى 443 مليار دولار في عام 2018م أو ما نسبته 29 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس الست.

ولا تزال القطاعات المالية محتفظة بصلابتها بوجه عام في مواجهة تراجع أسعار النفط. ولا تزال البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بمستوى جيد من الرسملة، حيث بقيت نسب كفاية رأس المال بوجه عام عند مستويات تفوق بكثير الحد الأدنى التنظيمي، كما يتمتع القطاع المصرفي أيضًا بمستوى جيد من الربحية. ومع ذلك هنالك بعض الضغوط الناشئة عن استمرار انخفاض ربحية البنوك في بعض البلدان لأسباب منها ارتفاع تكاليف تخفيض قيمة الأصول كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتراجع هوامش أسعار الفائدة نتيجة احتدام المنافسة على الودائع كما هو الحال في سلطنة عمان. ورغم أن نسبة القروض المتعثرة لم تتغير بشكل ملموس في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن مخاطر تدهور جودة الأصول لا تزال قائمة نتيجة ارتفاع مستوى القروض إلى الودائع كما في سلطنة عمان والقروض المعاد جدولتها في دولة الإمارات.

وقد رفعت معظم البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة الأساسية المحلية بالتزامن مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة بين البنوك وسعر الإقراض، غير أن الزيادة في أسعار النفط وما صاحبها من تخفيف للقيود النقدية الحكومية ساعدا على تخفيف ضغوط السيولة في بعض البلدان لا سيّما السعودية والإمارات، كما تقلصت فروق أسعار الفائدة السائدة بين البنوك.

أما بالنسبة للأسواق المالية، أنهت مؤشرات الأسواق الخليجية عام 2017م بأداء متباين ما بين ارتفاعات وانخفاضات، حيث تصدر "سوق قطر" قائمة التراجعات بنسبة بلغت 18.3 بالمائة مسجلًا أسوأ أداء له منذ عام 2008م، وذلك على خلفية الأزمة الدبلوماسية وقطع العلاقات السياسية والتجارية بين قطر وأغلب الدول الخليجية. وجاء "سوق مسقط" في المرتبة الثانية من حيث الأكثر تراجعًا بنسبة 12 بالمائة، ومن ثم "دبي" و "أبو ظبي" بـ 4.6 بالمائة، و 3.3 بالمائة على التوالي. في المقابل تصدر "سوق الكويت" المؤشرات المرتفعة بنسبة 11.5 بالمائة، تلاه "سوق البحرين" بـ 9 بالمائة، وأخيرًا "السوق السعودي" بارتفاع 0.2 بالمائة.

الاقتصاد السعودي

تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي خلال عام 2017م بنسبة 0.5 بالمائة وذلك بفعل تراجع الناتج المحلي النفطي بنسبة 4.3 بالمائة نتيجة لالتزام المملكة بخفض إنتاجها النفطي وفقًا للاتفاق الذي أبرمته دول أوبك في نوفمبر 2016م والذي تقرر تمديده إلى نهاية عام 2018م. وقد خفف النمو الإيجابي في الناتج غير النفطي من حدة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي. حيث سجل الناتج المحلي غير النفطي نموًا بنسبة 1.5 بالمائة خلال عام 2017م بالرغم من استمرار إجراءات الضبط المالي التي أثرت على نمو الاستثمار والاستهلاك الخاص. فقد تراجع الاستثمار الخاص بمعدل 6 بالمائة بالأسعار الحقيقية، فيما نما الاستهلاك الخاص بمعدل 2 بالمائة خلال العام 2017م. أما بالأسعار الجارية، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بلغ 6.1 بالمائة خلال عام 2017م ليصل إلى 2,584 مليار ريال، وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعًا بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث نما الناتج المحلي النفطي بنسبة 20.2 بالمائة. وكذلك نما الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية بنحو 1.4 بالمائة وذلك بالنظر إلى انخفاض المستوى العام للأسعار ممثلًا بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي بقي في النطاق السالب خلال العام.

وبالنسبة لمعدلات البطالة بين السعوديين فقد استقرت عند 12.8 بالمائة في نهاية الشهور التسعة الأولى من عام 2017م مقارنةً بمعدل 12.3 بالمائة في نهاية 2016م.

وبالنسبة لبيانات القطاع الخارجي فتشير أحدث البيانات المنشورة إلى أن إجمالي الصادرات السلعية قد بلغ نحو 790 مليار ريال، بزيادة مقدارها 14.6 بالمائة عن مستوى الصادرات في عام 2016م نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنحو 21 بالمائة، أما الصادرات غير النفطية فقد بلغت نحو 184 مليار ريال، بزيادة مقدارها 4 بالمائة عن مستواها في عام 2016م. وفيما يخص الواردات فقد بلغت 490 مليار ريال بانخفاض نسبته 6.8 بالمائة مقارنةً بعام 2016م نتيجة لتراجع واردات السلع الاستهلاكية. وعليه فقد حقق الحساب

الجاري لميزان المدفوعات فائضًا بنحو 65 مليار ريال في عام 2017م أو ما نسبته 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاء هذا التحسن مدفوعًا بما تحقق من وفر في ميزان السلع وميزان الدخل الأولي نتيجة لارتفاع أسعار النفط. أما ميزان الدخل الثانوي فقد أظهر عجزًا بفعل بند حوالات العاملين الذي بلغ نحو 14 0 مليار ريال.

القطاع النقدي

وفي مجال السياسة النقدية واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي تنفيذ سياسة نقدية متوازنة خلال عام2017م، وذلك تماشيًا مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية ولدعم البنوك المحلية لأداء دورها التمويلي في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية. ولمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية، اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي قرارًا برفع معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس بمقدار 75 نقطة أساس إلى 1.50 بالمائة من خلال رفعها ثلاث مرات بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، كان آخرها في 13 ديسمبر من عام 2017م، مماثلًا في ذلك قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة الأساسية لديه. وقد أتت هذه الإجراءات ضمن جهود مؤسسة النقد للإبقاء على جاذبية الريال كوعاء ادخاري. ونتيجة لذلك فقد أنهى سعر الإقراض للريال بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر (سايبور) عام 2017م عند نسبة 1.90 بالمائة، متراجعًا بمقدار 14 نقطة أساس عن المعدل الذي بلغه في نهاية عام 2016م عند2.04 بالمائة. أما المتوسط لكامل العام فقد بلغ 1.81 بالمائة مقارنة بـ 2.07 بالمائة كمتوسط لعام 2016م. أما سعر الإقراض بين البنوك لاثني عشر شهرًا فقد أنهى السنة عند نسبة 2.285 بالمائة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 2.25 بالمائة، مقارنةً بمتوسط 2.33 بالمائة لعام 2016م. وقد بقيت فروقات معدلات الخدمة البنكية لصالح الودائع بالريال خلال العام، بالرغم من تراجعها بسبب وفرة السيولة في الاقتصاد. حيث تراجع الهامش بين سعر الإقراض بين البنوك بالريال لثلاثة أشهر (سايبور) وسعر الإقراض بين البنوك بالدولار (لايبور) لأجل ثلاثة أشهر من نحو 103 نقطة أساس في نهاية ديسمبر 2016م إلى 30 نقطة أساس في نهاية ديسمبر 2017م. كما أن متوسط الهامش قد تراجع من 132 نقطة أساس خلال عام 2016م إلى 64 نقطة أساس خلال عام 2017م بالمتوسط.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم تشير بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات الأخيرة إلى تراجع مستوى التضخم (محتسبًا بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لسنة الأساس 2013م) إلى سالب 0.85 بالمائة خلال عام 2017م، مقابل 2 بالمائة في عام 2016م. وهذه تعد السنة الاولى التي يتراجع فيها التضخم إلى النطاق السالب منذ عام 2001م.

أما فيما يخص السيولة، فتشير بيانات مؤسسة النقد إلى أن عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3)، قد ارتفع إلى 1,791.1 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2017م، وهذا يعني ارتفاعه بنسبة 0.21 بالمائة عن مستواه في نهاية ديسمبر 2016م. وقد ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 0.13 بالمائة، وارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 2.67 بالمائة. أما إجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية للقطاع الخاص، فقد بلغ الرصيد القائم منها بنهاية شهر ديسمبر 2017م إلى 1,339.8 مليار ريال، متراجعة بنسبة 0.86 بالمائة مقارنةً بمستواها في ديسمبر 2016م. وبناءً على هذه التطورات، فقد استقرت نسبة القروض إلى الودائع عند 80.11 بالمائة في نهاية ديسمبر 2017م مقارنةً بـ 80.86 بالمائة في ديسمبر 2016م.

وفيما يتعلق بمطلوبات المصارف من القطاع العام فقد شهدت ارتفاعًا بنسبة 32.4 بالمائة إلى 301 مليار ريال وذلك بسبب إصدارات السندات والصكوك الحكومية التي تجاوزت 250 مليار ريال.

وأما فيما يخص حركة الائتمان المصرفي فقد بلغ إجمالي الائتمان المقدم للأنشطة الاقتصادية حتى نهاية عام 2017م نحو 1,386.5 مليار ريال، بانخفاض مقداره 1.0 بالمائة عن مستواه بنهاية عام 2016م. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع مستوى الائتمان المقدم لكل من قطاع البناء والتشييد وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 14.9 بالمائة و 8.8 بالمائة على التوالي. أما بالنسبة للقروض الاستهلاكية فقد بلغت 339 مليار ريال وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 1.4 بالمائة عن مستواها في عام 2016م. وقد نجم هذا التراجع عن تراجع القروض المقدمة لتمويل مشتريات الأثاث والسلع المعمرة والإنفاق على الخدمات الصحية. أما القروض العقارية من المصارف فقد بلغت نحو 219.8 مليار ريال بزيادة نسبتها 8.7 بالمائة عن مستواها في عام 2016م. وقد جاء هذا النمو بفعل الدعم الحكومي لمساعدة المقترضين على الاستفادة من برامج دعم الإسكان. وقد استحوذ الأفراد على ما نسبته 53.5 بالمائة من إجمالي القروض العقارية. أما شركات الإقراض العقاري فقد قدمت نحو 14.4 مليار ريال بزيادة مقدارها 8 بالمائة عن العام السابق، وكان نصيب الأفراد منها نحو 82 بالمائة.

أما سوق الأسهم السعودي (تداول) فقد أنهى العام مرتفعًا بشكل جيد نتيجة ارتفاع أسهم البنوك السعودية ووصولها لأعلى مستوى خلال العام، ويعتبر قطاع البنوك من القطاعات القيادية. وبحلول نهاية العام، تقدم المؤشر "تاسي" إلى مستوى 7,226 نقطة مقابل

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي تنفيذ سياسة نقدية متوازنة خلال عام 2017م

7,210 نقطة في نهاية عام 2016م، بارتفاع بلغ 16 نقطة أو ما نسبته 0.22 بالمائة. وقد كانت قطاعات "الإعلام" و"تجزئة السلع الكمالية و"البنوك" أفضل القطاعات أداءً خلال العام. فيما سجلت قطاعات "الأدوية" و"الخدمات الاستهلاكية"، أكبر التراجعات على التوالي. ومن حيث الحجم، كان أداء الشركات "متوسطة الرسملة" الأسوأ أداءً حيث سجلت أكبر خسائر بالمتوسط في نهاية السنة بنسبة 5.3 بالمائة، يليها الشركات "صغيرة الرسملة" التي تراجعت بنسبة 4.54 بالمائة. في حين حققت الشركات "كبيرة الرسملة" تقدمًا بنسبة 3.6 بالمائة، يليها الشركات "الأصغر رسملة"، والتي ارتفعت بنسبة 9.7 بالمائة. وبنهاية العام بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 44 مليار سهم بتراجع نسبته 35 بالمائة عند عددها في عام 2016م، مع تراجع قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 27.7 بالمائة إلى 836.3 مليار ريال. أما القيمة السوقية فقد استقرت عند 1,690 مليار ريال بزيادة نسبتها 0.5 بالمائة عن القيمة السوقية التي تحققت في عام 2016م. أما معدل السعر إلى العائد (P/E ratio) فقد ارتفع إلى 16.1 في عام 2017م مقارنة ب 15.7 في عام 2016م، في حين تراجع معدل دوران السهم إلى 49.5 مقارنة ب 68.79 في عام 2016م.

قطاع المالية العامة

انعكس الانخفاض في أسعار النفط العالمية على إيرادات المملكة بشكل واضح. الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ خطوات من شأنها ترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل لمواجهة التقلبات المستقبلية في أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الكلي للمملكة. وقد شهد منتصف العام 2016م إعلان الرؤية الوطنية التي أطلق عليها رؤية 2030م، كما أطلقت الحكومة في منتصف 2016م برنامج التحول الوطني وبعد ذلك برنامج التوازن المالي الذي يهدف إلى دعم وضع المالي للدولة وسد العجز في الميزانية الحكومية بحلول عام 2020م. وقد صدرت موازنة عام 2018م التي تتضمن النتائج الفعلية لسنة 2017م. وقد سجلت البيانات المالية لعام 2017م تحسنًا في الأداء مع فاعلية ملحوظة في الإنفاق، وذلك بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في تنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق. وقد قامت وزارة المالية بتمديد برنامج التوازن المالي لينتهي في عام 2023م وذلك للحد من التأثر السلبي لبعض إجراءات الإصلاح المالي على الاقتصاد السعودي.

وكان من الإنجازات التي تحققت في عام 2017م على صعيد المالية العامة أن بلغ عجز الموازنة العامة خلال عام 2017م نحو 230 مليار ريال، أي ما يعادل 8.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 12.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م. مما يؤكد أن السياسة المالية تسير في طريقها المخطط له ضمن رؤية 2030م وبرنامج الإصلاح المالي المنبثق عنها. إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن مقدار العجز الفعلي في عام 2017م تجاوز العجز المقدر في الميزانية والبالغ 198 مليار ريال وذلك بسبب قصور الإيرادات النفطية عن بلوغ المقدر لها بالموازنة بسب التزام المملكة باتفاقية الحد من المعروض النفطي العالمي، إلى جانب تجاوز النفقات الفعلية لعام 2017م تقديرات الموازنة للعام. فقد بلغت الإيرادات النفطية الفعلية 440 مليار ريال، مقارنةً بما مقداره 480 مليار ريال قدرتها موازنة 2017م. أما الإيرادات غير النفطية فقد بلغت 256 مليار ريال بزيادة مقدارها 21 بالمائة عن تقديرات موازنة عام 2017م. وقد ساهمت الإيرادات غير النفطية في زيادة إيرادات المملكة بنسبة 34 بالمائة لتصل إلى 696 مليار ريال. أما النفقات فقد شهدت ارتفاعًا بنسبة 11.5 بالمائة مقارنةً بعام 2016م لتصل إلى 926 مليار ريال، كما أنها تجاوزت تقديرات الموازنة بنسبة 4 بالمائة. مما أدى إلى ارتفاع العجز المالي إلى 230 مليار ريال، إلا أن هذا العجز كان أقل بنحو 55 بالمائة عن العجز المسجل في عام 2016م. وقد قامت وزارة المالية بتمويل هذا العجز بشكل متوازن من خلال تنويع مصادر الدين وأدواته، فقد أصدرت صكوكًا وسندات بحوالي 134 مليار ريال منها 53.6 مليار ريال صكوك محلية و33.7 مليار ريال صكوك خارجية و 46.8 مليار ريال سندات خارجية وتم استخدام حوالي 100 مليار ريال من أرصدة الحكومة والاحتياطي العام للدولة، كما تم إطفاء سندات حكومية بقيمة 8.5 مليار ريال وسداد مدفوعات دين بحوالي 4 مليار ريال. وقد بلغ إجمالي الدين العام 438 مليار ريال، أي ما يعادل نحو 17 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بـ 317 مليار ريال أي ما يعادل 13.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016م.

وقد جاءت ميزانية عام 2018م لتكون الأكبر في تاريخ المملكة من ناحية الإنفاق، حيث رصدت الموازنة زيادة في النفقات بنسبة 5.6 بالمائة مقارنة بعام 2017م ليبلغ اجمالي الإنفاق في عام 2018م نحو 978 مليار ريال. وقد استحوذت نفقات مشاريع التنمية الاجتماعية والتعليم والموارد الاقتصادية والصحة على 45.3 بالمائة من إجمالي الميزانية. كما ستشهد الإيرادات غير النفطية في عام 2018م نموًا قياسيًا بنسبة 13.7 بالمائة لتصل إلى 291 مليار ريال على إثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومن استمرار تطبيق المقابل المادي على الوافدين بالإضافة إلى عدد من الإصلاحات. أما بالنسبة للإيرادات النفطية فمن المتوقع أن تبلغ نحو 492 مليار ريال وذلك باعتبار أن المملكة سوف تستمر بإنتاج النفط تقريبًا عند معدل 10 مليون برميل يوميًا بسبب اتفاق أوبك مع الدول المنتجة خارج منظمة أوبك، مما يرفع اجمالي الإيرادات العامة إلى 783 مليار ريال. وعليه يُتوقع أن يبلغ العجز المالي نحو 195 مليار ريال أو ما نسبته 7.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على أن يتم تمويل هذا العجز عن طريق السحب من الاحتياطي وإصدار الدين في الأسواق المحلية والعالمية للحد من الضغط على مستوى السيولة.

إن من أهم سمات ميزانية 2018م هو تركيزها على الإنفاق الاستثماري الذي يسهم في دعم النشاط الاقتصادي. حيث تخصص الميزانية مبلغ 205 مليار ريال لإنجاز مشاريع في البنى التحتية والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى المشاريع التي سينفذها صندوق الاستثمارات العامة بمقدار 83 مليار ريال في البدء بإنشاء مدينة "نيوم" وتأهيل ساحل البحر الأحمر. كذلك فهناك نفقات إضافية بمقدار 50 مليار ريال من الصناديق المتخصصة بحيث يصل مجموع النفقات على المشاريع الاستثمارية ما مقداره 338 مليار ريال، مما يرفع إجمالي الإنفاق الحكومي خلال عام 2018م إلى 1,111 مليار ريال.

أهداف برنامج التوازن المالي

يهدف البرنامج إلى رفع فاعلية وإنتاجية الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، مع تركيز الإنفاق على المشاريع الأكثر استراتيجية، كما يهدف إلى توجيه الدعم إلى مستحقيه بطرق عادلة، بالإضافة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية، ودعم القطاع الخاص لرفع مساهمته بالنشاط الاقتصادي. وقد بدأت الحكومة بتطبيق الكثير من هذه الإجراءات التي ظهر أثرها في بيانات عام 2017م، وفي أرقام ميزانية 2018م وفي تقديرات الإيرادات والنفقات للسنوات اللاحقة.

وفقًا لتقديرات الموازنة العامة سيبلغ إجمالي الإيرادات العامة نحو 783 مليار ريال في 2018م بزيادة 12.6 بالمائة عن المتحقق في عام 2017م، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 909 مليار ريال في عام 2020م، حيث يُتوقع أن تسجل الحصيلة من الضرائب 142 مليار ريال في عام 2018م وذلك بمعدل نمو 46 بالمائة مقارنة بعام 2017م إلى أن تصل إلى 189 مليار ريال في عام 2020م. ويُتوقع أن يحقق بند الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية عام 2018م نحو 15 مليار ريال وذلك بمعدل نمو قدره 10.4 بالمائة مقارنة بعام 2017م حتى يصل إلى 18 مليار ريال في عام 2020م، مع الأخذ في الاعتبار معدلات نمو النشاط الاقتصادي المتوقع للفترة القادمة. ويُقدَّر إيراد بند الضرائب على السلع والخدمات بـ 85 مليار ريال بارتفاع قدره 82 بالمائة عن 2017م ليصل إلى 124 مليار ريال في 2020م، وذلك نتيجة تطبيق بعض الاصلاحات الاقتصادية مثل ضريبة القيمة المضافة التي من المقدر أن تحقق عائدًا ماليًا لخزينة الدولة بمبلغ 23 مليار ريال في عام 2018م، كما يُقدَّر أن تبلغ الإيرادات من الضريبة على السلع الانتقائية في عام 2018م ما مقداره 9 مليارات ريال، ويُتوقع أن يحقق بند الإيرادات من المقابل المالي على الوافدين في 2018م مبلغ 28 مليار ريال, كما يُقدَّر أن يحقق بند الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية مبلغ 25 مليار ريال في 2018م، وذلك بمعدل نمو 17 بالمائة مقارنةً بعام 2017م حتى يصل إلى 28 مليار ريال بحلول عام 2020م، ويرجع النمو في هذا البند إلى تطبيق بعض الإصلاحات التي تخص العوائد الجمركية مثل إعادة الرسم الجمركي.

وتشير التقديرات إلى بلوغ الإيرادات النفطية في عام 2018م متضمنة الأثر المالي لتصحيح أسعار الطاقة 492 مليار ريال مقارنةً بـ 440 مليار ريال لعام 2017م، أي بارتفاع نسبته 11.8 بالمائة. وعلى الرغم من التذبذب الذي تعرضت له أسعار النفط هذا العام تحت تأثير عوامل مختلفة، استمرت الأسعار في الارتفاع. وعليه من المتوقع أن يستمر العجز في الانخفاض للعام الرابع على التوالي، حيث أنه من المقدر أن يصل العجز في 2018م إلى 195 مليار ريال أي ما نسبته 7.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل أن يواصل انخفاضه إلى حين سد العجز بشكل كامل في عام 2023م، وهو ما ينص عليه برنامج التوازن المالي المعدل.

الآفاق الاقتصادية للاقتصاد السعودي لعام 2018م

من المتوقع أن تتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية في عام 2018م مقارنةً بعام 2017م، مدفوعة بتركيز الميزانية على الإنفاق الاستثماري التوسعي وبرامج الإصلاح الاقتصادي. حيث من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو 2.7 بالمائة نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 3.7 بالمائة، حيث سيكون القطاع الخاص محركًا رئيسًا للقطاعات غير النفطية، حيث من المتوقع نمو قيمة استثمارات القطاع الخاص بالأسعار الثابتة بمعدل 3.3 بالمائة ، فيما سيلعب القطاع الحكومي دورًا مهمًا في نمو القطاع غير النفطي نتيجة للأثر المباشر لارتفاع الإنفاق الحكومي بنحو 5.6 بالمائة لتنفيذ الإصلاحات الحالية بجانب الإصلاحات الاقتصادية المستقبلية المتضمنة تحفيز الاستثمار ورفع ثقة المستثمرين والتخصيص والإنفاق الرأسمالي الموجه بناءً على المساهمة الاقتصادية وعلى المشاريع الحيوية، وتنمية قطاعات جديدة ورفع مستويات الانتاجية وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق رؤية المملكة 2030م.

وسيتركز النشاط الاقتصادي في قطاعات رئيسية كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع التشييد والبناء ذات القيمة المضافة المرتفعة، إضافة إلى كل من قطاع التعدين وقطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال وقطاع الاتصالات. وتشير التقديرات متوسطة المدى إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيتجاوز 2.8 بالمائة، كما أنه يُتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي 3.2 بالمائة بنهاية عام 2020م. كما يُتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الاسمي 3.2 بالمائة في العام القادم وأن يستمر بالنمو بمعدل 3.7 بالمائة حتى عام 2020م، وذلك بفعل الآثار المحمودة لسياسات الاستدامة المالية وسياسات التحفيز المالي.

فعلى الرغم من أن سياسات الاستدامة المالية التي تتضمن رفع كفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة والمضي قدمًا في تصحيح أسعار الطاقة قد تؤثر سلبًا وبصورة مؤقتة على المستوى العام للأسعار والاستهلاك، إلا أن البرامج الموازية المتمثلة ببرنامج حساب المواطن ومبادرات تحفيز القطاع الخاص ستسهم إلى في تقليل الأثر السلبي لهذه الإجراءات. وتركز مبادرات وبرنامج التحفيز على تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي للعام 2018م تقدر بنحو 13.6 بالمائة مقارنةً بالعام السابق.

ومن المتوقع أن يحقق الاستثمار والاستهلاك الخاص معدلات نمو ايجابية في عام 2018م. فنظرًا للدور المحوري المتوقع للقطاع الخاص في تحقيق رؤية 2030م، من المقدر أن يحقق الاستثمار الخاص معدل نمو بنحو 3.3 بالمائة في العام 2018م بحيث يستمر بالنمو بمعدل 3.5 بالمائة حتى العام 2020م، بعد انخفاض ملحوظ في عام 2017م. ومن جانب آخر يُتوقع أن يسجل الاستهلاك الخاص معدل نمو بنحو 0.4 بالمائة في عام 2018م ليعاود النمو بمعدل 2 بالمائة حتى عام 2020م.

وعلى صعيد سوق العمل من المتوقع انخفاض معدل البطالة بين السعوديين في عام 2018م مقارنةً بالعام السابق. حيث من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى 12 بالمائة في عام 2018م من 12.8 بالمائة في 2017م. كما يتوقع استمرار تراجع معدل البطالة بين السعوديين تدريجيًا بتحسن النمو الاقتصادي، ورفع المقابل المالي على الوافدين، بالإضافة إلى برامج الإحلال، والمبادرات المتعددة إلى أن يستقر عند 10.6 بالمائة في عام 2020م. كما أن تلك المعدلات قد تنخفض بدرجة أكبر بالتزامن مع تحقق النتائج المرجوة من المبادرات الموجهة إلى إحلال المواطنين في عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم، فمن المتوقع أن يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتعديل أسعار الطاقة وتطبيق المقابل النقدي على الوافدين من رفع معدل التضخم ليتجاوز 4 بالمائة. أما بالنسبة لميزان الحساب الجاري فمن المتوقع أن يستمر في تحقيق فائض قد لا يتجاوز 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توقعات أسعار النفط الذي سيبقى بحدود 52 دولاراً للبرميل، فيما سيظل انتاج المملكة من النفط الخام بحدود 10 مليون برميل يوميًا. كما أن هذه التقديرات تفترض كفاءة الإنفاق الرأسمالي الحكومي ونجاح الحكومة في برامج دعم وتحفيز القطاع الخاص.

البيانات المالية لعام 2017م

عكست العوائد المالية لعام 2017م

نجاحات البنك في مواصلة مسيرة الإنجاز والنمو، فحقق البنك أرباحاً سنوية تقدر بنسبة 18.1 بالمائة مقارنة بالعام الماضي.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لبنك الرياض ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٤١).

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقا لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الاخرى وفقا لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأي المراجع حولها، ولا نقدم رأياً منفصلا في تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية - تتمة

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الانخفاض في قيمة القروض والسلف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي القروض والسلف ١٤٠,٩ مليار ريال سعودي، جنب مقابلها مخصص انخفاض خسائر ائتمان بمبلغ ٢,١ مليار ريال سعودي. (تتكون هذه المخصصات من مخصص خاص ومخصص انخفاض مجنب على أساس المحفظة). لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية لأن المجموعة تقوم بتبني تقديرات معقدة وغير موضوعية لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تقدير مخصص الانخفاض في القيمة. تستخدم المجموعة الطرق التالية لتقويم مخصص الانخفاض المطلوب: ١. بالنسبة للقروض والسلف ذات الأهمية النسبية الممنوحة لكل عميل على حدة (ومعظمها شركات)، يتم تقويم الانخفاض لكل قرض بشكل منتظم. ٢. يتم تقويم مخصص الانخفاض على أساس المحفظة للقروض الممنوحة للأفراد على أساس القروض والسلف المتجانسة بطبيعتها. ٣. يتم تقويم الانخفاض على أساس المحفظة للقروض والسلف وذلك لكافة القروض التي لم يتم تقويمها بشكل فردي أو التي لم يتم اعتبارها منخفضة وذلك بناءً على الانخفاض التاريخي لدرجة التصنيف الداخلي والخارجي للمقترضين. وبشكل خاص، يتضمن تحديد الانخفاض في القروض والسلف ما يلي: ○ تحديد الأحداث التي أدت إلى وجود الانخفاض والتقديرات المستخدمة في احتساب الانخفاض في القروض والسلف الممنوحة لكل شركة على حدة، و ○ استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض في محفظة القروض والسلف واستخدام النماذج لاحتساب تلك العمليات، و ○ تقويم تعرض المجموعة لبعض القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالأوضاع الاقتصادية. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح ٣,١٢ حول القوائم المالية الموحدة، بشأن سياسة الانخفاض في الموجودات المالية، وإلى الإيضاح ٢,٤ (أ) والذي يشتمل على الافصاح عن التقديرات المحاسبية الهامة بشأن انخفاض خسائر الائتمان على القروض والسلف وطريقة تقويم الانخفاض المستخدمة من قبل المجموعة، والإيضاح ٨ والذي يشتمل على الافصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف.*	قمنا بتقويم تصميم وتطبيق اجراءات الإدارة للرقابة على عملية تكوين ومراجعة مخصص القروض المحددة ومخصص الانخفاض على أساس المحفظة. كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. وقد تضمن هذا اختبار ما يلي: • الاجراءات الرقابية على مستوى المجموعة المتعلقة بعمليات التقويم بما في ذلك مراجعة ومتابعة طرق التقويم واعتماد الافتراضات من قسم الائتمان بالمجموعة والإدارة العليا. • الإجراءات الرقابية على تحديد القروض والسلف المنخفضة وتحويل البيانات من الأنظمة الأساسية إلى نموذج الانخفاض في القيمة ومن مخرجات نماذج التقويم إلى دفتر الأستاذ العام واحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة. بالنسبة للانخفاض على أساس المحفظة، قمنا بتقويم مدى ملائمة التغيرات الكمية والنوعية في محفظة القروض المعنية. كما قمنا باختبار، على أساس العينة، البيانات المستخدمة في نماذج التقويم بما في ذلك درجات تصنيف قروض الشركات والتغيرات بين مختلف درجات تصنيف قروض الشركات وتحليل عدد أيام التأخر في السداد لمحفظة القروض الممنوحة للأفراد. بالنسبة للقروض التي يتم تقويمها لكل عميل على حدة للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها: • قمنا باختبار عينة من القروض والسلف (بما في ذلك القروض التي لم يتم تحديدها من قبل الادارة بأنها محتملة الانخفاض في القيمة) وذلك لغرض تقويمنا فيما إذا وقعت أحداث الانخفاض وأن الانخفاض قد تم تحديده وتسجيله بصورة منتظمة، عند الطلب. كما اشتملت عينة القروض والسلف التي قمنا باختبارها على التعرض للقطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلباً بالأوضاع الاقتصادية الراهنة. • أخذنا بالاعتبار الافتراضات المستخدمة بشأن احتساب الانخفاض في القيمة، بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والاستردادات المقدرة من الضمانات المعنية...الخ.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض **الموقرين**
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية - تتمة

أتعاب الخدمات البنكية تقوم المجموعة باحتساب أتعاب إدارية مقدماً على القروض الممنوحة للعملاء. تعد كافة هذه الأتعاب جزءاً لا يتجزأ من عملية انشاء الأداة المالية ولذلك يجب أخذها بالاعتبار عند اجراء تسوية على العائد الفعلي، كما أنه يجب اثبات هذه التسوية ضمن دخل العمولات الخاصة. مع ذلك، ونظرًا لكثرة عدد المعاملات التي في معظمها أتعاب غير جوهرية، تقوم الادارة باستخدام بعض الافتراضات والتقديرات بشأن إثبات هذه الأتعاب المسجلة ضمن "دخل أتعاب وعمولات، صافي". لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن استخدام الإدارة للافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى اظهار ربحية المجموعة بأكبر/أقل من قيمتها بصورة جوهرية. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة في الايضاح رقم ٣,٨(١) حول القوائم المالية الموحدة.*	لقد قمنا بالإجراءات التالية: • قمنا بتقويم الافتراضات والأحكام المستخدمة من قبل الإدارة بشأن إثبات الأتعاب الإدارية المحملة مقدماً على العملاء. • حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام الافتراضات والأحكام و: ○ قمنا، على سبيل العينة، بتتبع بيانات السنوات السابقة والحالية المستخدمة من قبل الإدارة في تقويمها مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة، و ○ قمنا بتقويم الأثر على اثبات دخل الأتعاب والعمولات ودخل العمولات الخاصة.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض **الموقرين**
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية - تتمة

تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع تشتمل الاستثمارات المتاحة للبيع على محفظة ديون وأسهم. يتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة، وتدرج التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. تحدد القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية باستخدام طرق تقويم، والتي غالبا ما تتطلب تبني الأحكام من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات والتقديرات. هناك حالات من عدم التأكد بشأن التقديرات المتعلقة بالأدوات غير المتداولة في سوق نشط، والتي يتم تحديدها وفقا لطرق تقويم داخلية باستخدام المدخلات التالية: • مدخلات تقويم هامة قابلة للرصد (أي استثمارات مصنفة ضمن المستوى ٢) • مدخلات تقويم هامة غير قابلة للرصد (أي استثمارات مصنفة ضمن المستوى ٣) إن مستوى عدم التأكد من التقديرات يعتبر مرتفعا خاصة بالنسبة للاستثمارات المصنفة ضمن المستوى ٣. ضمن السياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة المفصح عنها ضمن القوائم المالية، قامت الإدارة بتبيان المصادر الرئيسة للتقديرات المستخدمة في تحديد قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن المستوى ٢و٣ وخصوصًا عند تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقويم بسبب التعقيدات المتعلقة بالاستثمارات أو عدم توفر بيانات في السوق. تم اعتبار تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع الخاصة بالمجموعة المدرجة ضمن المستوى ٣ من أمور المراجعة الرئيسية نظرا للتعقيدات المصاحبة لتقويم هذه الاستثمارات وأهمية الأحكام والتقديرات التي اجرتها الإدارة. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاحات ٣,١٠(٢)، ٢,٤(ب) و٣٤ حول القوائم المالية الموحدة والذي يوضح منهجية تقويم الاستثمارات المتبعة من قبل المجموعة والأحكام والتقديرات الهامة المستخدمة من قبل المجموعة.*	قمنا بتقويم تصميم وتطبيق اجراءات الإدارة للرقابة على عمليات تقويم الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع وغير المتداولة في سوق نشط. كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. قمنا بتقويم المنهجية ومدى ملائمة طرق التقويم والمدخلات المستخدمة في تحديد قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع. قمنا باختبار عينة من عمليات تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع غير المتداولة في سوق نشط. وكجزء من اجراءات المراجعة هذه، قمنا بتقويم المدخلات الأساسية والافتراضات المستخدمة في تحديد القيمة مثل التدفقات النقدية المتوقعة والمعدلات الخالية من المخاطر وهوامش الائتمان وذلك بمقارنتها مع البيانات الخارجية.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية - تتمة

الانخفاض في قيمة الاستثمارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، يوجد لدى المجموعة استثمارات بمبلغ ٤٦,٤ مليار ريال سعودي. تشتمل هذه الاستثمارات على أسهم وسندات حكومية وسندات شركات وصناديق استثمارية تخضع لخطر الانخفاض في القيمة وذلك إما بسبب أوضاع السوق السلبية و/أو مشاكل السيولة التي تواجهها الجهات المصدرة. لتقويم الانخفاض في الأسهم، تقوم الإدارة بمراقبة التقلبات في أسعار الأسهم وتستخدم معايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة كأساس لتحديد الانخفاض في القيمة. إن الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للأسهم دون التكلفة يعتبر دليلًا موضوعيًا على الانخفاض في القيمة. إن التحديد فيما إذا كان الانخفاض "جوهري" أو "مستمر" يتطلب إبداء الأحكام. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض جوهري، يتم تقويم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل تكلفة الأسهم. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض مستمر، يتم تقويم الانخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة لأدوات الأسهم دون التكلفة. بخصوص الأدوات الأخرى بما في ذلك سندات الدين مثل سندات/صكوك الشركات، فإن الإدارة تعتبرها منخفضة القيمة عند وجود دليل يشير إلى وقوع تدهور في الموقف المالي للشركة المستثمر فيها أو أداء الصناعة أو القطاع، والتغيرات في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة الاستثمارات من أمور المراجعة الرئيسية لأن تقويم الانخفاض في القيمة يتطلب من الإدارة تبني تقديرات جوهرية، وأن الأثر المحتمل للانخفاض قد يكون جوهرياً بالنسبة للقوائم المالية الموحدة. يرجى الرجوع إلى الايضاح ٣,١٢ حول القوائم المالية الموحدة بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة الاستثمارات، والايضاح ٢,٤(ج) بخصوص التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، والايضاحين ٣٠ و ٣٢ بخصوص الإفصاحات حول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على التوالي.	قمنا بتقويم تصميم وتطبيق اجراءات الإدارة للرقابة على عمليات تحديد الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة للأسهم و/ أو أي حالات تعثر بشأن سندات/صكوك الشركات. كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. بخصوص الاستثمارات في الأسهم، قمنا، على أساس العينة، بـ: • تقويم مدى ملائمة المعايير الموضوعة من قبل الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للاستثمارات دون تكلفتها. • تقويم أسس تحديد القيمة العادلة للاستثمارات. • تتبع تكلفة الاستثمارات من السجلات المحاسبية المعنية وتتبع التقويم الذي أجرته الإدارة للقيمة العادلة (وذلك إما على أساس القيمة في السوق أو طرق التقويم)، و • الأخذ بعين الاعتبار التقلبات/ التغيرات في أسعار الأسهم خلال فترة امتلاكها للتأكد فيما إذا تم الوفاء بمعايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر". بالنسبة لسندات/ صكوك الشركات، قمنا، على أساس العينة، بتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بناءً على معلومات السوق المتوفرة والتي زودتنا بها الإدارة والتدفقات النقدية من الأدوات وذلك للأخذ بعين الاعتبار أي تعثرات بناءً على شروط وأحكام هذه السندات / الصكوك.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية - تتمة

الزكاة تقوم المجموعة بتقديم إقراراتها الزكوية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") على أساس سنوي. قامت الهيئة بإجراء الربوط للأعوام من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣، ونتج عنها مطالبات بزكاة اضافية جوهرية قدرها ٣,٥ مليار ريال سعودي. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى قيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل واضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة. لم توافق المجموعة على تفسير الهيئة وقدمت اعتراض لدى لجان الاعتراض ذات العلاقة. لم يتم اجراء الربوط للأعوام من ٢٠١٤ وما يليه. بناءً على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة للأعوام من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣، فانه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وكذلك اضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإن ذلك سيؤدي إلى التعرض لمطالبات زكوية اضافية جوهرية. لم يتم الإفصاح عن المبالغ المحتملة لأي مطالبات زكوية إضافية في القوائم المالية الموحدة لاعتقاد الإدارة بأن مثل هذا الافصاح يمكن أن يعود بالضرر على البنك بخصوص هذه المسألة. قامت الإدارة بإجراء التقديرات بخصوص هذه المسألة وحجم الإلتزامات الزكوية (ويتوقف ذلك على النتيجة المستقبلية للربوط التي تجريها الهيئة)، وبناءً على هذه التقديرات، تتوقع الادارة بأن تكون نتيجة الاعتراض في صالحها. لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب قيام الادارة بتقديرات هامة، ولأن المطالبات الاضافية للهيئة قد تكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة. *يرجى الرجوع إلى الايضاح ٣,٢٢ بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة والايضاح ٢٦ بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالزكاة.*	لتقويم الوضع والنتيجة المحتملة لهذا الأمر، فقد اطلعنا على المراسلات التي تمت بين المجموعة والهيئة العامة للزكاة والدخل ومستشاري الزكاة لدى المجموعة لتحديد مبلغ المطالبات الإضافية التي طالبت بها الهيئة. كما اطلعنا على خطابات الاعتراض للتأكد بأنه تم الاعتراض لدى لجان الاعتراض ذات العلاقة وتقويم حالة تلك الاعتراضات. قمنا بعقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بالزكاة ونتائج المراسلات مع لجان الاعتراض ذات العلاقة. كما قمنا بالاستعانة بخبراء داخليين لدينا لتقويم مدى ملاءمة التعرض المفصح عنه لسنوات الربوط التي أجرتها الهيئة، ومدى ملاءمة التقديرات التي أجرتها الإدارة بشأن الزكاة بناءً على الحقائق والظروف المحيطة بالمجموعة. كما قمنا بتقويم مدى ملائمة الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوى لعام ٢٠١٧

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن المعلومات الأخرى في تقرير البنك السنوي. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٧، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراه ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم يعتزم مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف العمليات، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

ان المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن ان تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية و، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة و، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلا.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وابلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. ونقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض **الموقرين**
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:
بناء على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن البنك لم يلتزم، من كافة النواحي الجوهرية، مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

فهد محمد الطعيمي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٤

برايس ووتر هاوس كوبرز
محاسبون قانونيون
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

بدر ابراهيم بن محارب
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٧١

٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ
(١٤ فبراير ٢٠١٨)

قائمة المركز المالي الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2017م	2016م
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	**18,504,255**	21,262,177
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	**9,372,200**	4,567,155
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	6	**115,890**	189,295
استثمارات، صافي	7	**46,369,903**	45,157,381
قروض وسلف، صافي	8	**138,837,618**	142,909,367
استثمارات في شركات زميلة	9	**564,769**	548,594
عقارات أخرى		**235,119**	245,017
ممتلكات ومعدات، صافي	10	**1,752,408**	1,862,349
موجودات أخرى	11	**530,009**	877,666
إجمالي الموجودات		**216,282,171**	217,619,001
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	**7,056,168**	8,836,713
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	6	**77,923**	138,638
ودائع العملاء	13	**154,365,549**	156,683,538
سندات دين مصدره	14	**8,016,639**	8,018,373
مطلوبات أخرى	26 ,15	**8,142,899**	6,968,678
إجمالي المطلوبات		**177,659,178**	180,645,940
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	**30,000,000**	30,000,000
احتياطي نظامي	17	**3,922,592**	2,936,093
احتياطيات أخرى	18	**686,865**	532,929
أرباح مبقاه		**2,873,536**	2,604,039
أرباح مقترح توزيعها	26	**1,140,000**	900,000
إجمالي حقوق المساهمين		**38,622,993**	36,973,061
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**216,282,171**	217,619,001

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2017م	2016م
دخل العمولات الخاصة	20	**7,425,107**	7,312,590
مصاريف العمولات الخاصة	20	**1,490,030**	2,011,561
صافي دخل العمولات الخاصة		**5,935,077**	5,301,029
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	21	**1,510,314**	1,503,113
أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي		**290,207**	400,628
دخل المتاجرة، صافي		**21,815**	14,398
توزيعات أرباح		**50,786**	48,882
مكاسب استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي	22	**283,137**	190,515
دخل العمليات الأخرى	23	**33,875**	243,715
إجمالي دخل العمليات، صافي		**8,125,211**	7,702,280
رواتب موظفين وما في حكمها	24	**1,572,514**	1,596,375
إيجارات ومصاريف مباني		**320,498**	328,095
استهلاك الممتلكات والمعدات	10	**282,180**	288,790
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		**775,812**	756,322
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي	8	**1,227,488**	1,286,397
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي		**-**	100,000
مصاريف العمليات الأخرى		**23,833**	39,330
إجمالي مصاريف العمليات، صافي		**4,202,325**	4,395,309
صافي دخل العمليات		**3,922,886**	3,306,971
الحصة في أرباح شركات زميلة، صافي		**23,110**	35,516
صافي الدخل للسنة		**3,945,996**	3,342,487
ربح السهم الأساسي والمخفض (ريال سعودي)	25	**1.32**	1.11

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
صافي دخل السنة	**3,945,996**	3,342,487
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي أعيد تصنيفها أو من الممكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة		
استثمارات متاحة للبيع		
- صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)	**422,221**	309,784
- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	**(268,285)**	(74,322)
- انخفاض قيمة الاستثمارات	**-**	100,000
- (مكاسب) بيع استثمارات	**(268,285)**	(174,322)
البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة	**-**	-
الدخل الشامل الآخر للسنة	**153,936**	235,462
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**4,099,932**	3,577,949

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

بآلاف الريالات السعودية	رأس المال	احتياطي نظامي	احتياطيات أخرى	أرباح مبقاه	أرباح مقترح توزيعها	الإجمالـي
31 ديسمبر 2017م						
الرصيد في بداية السنة (المعدل) (إيضاح 26)	30,000,000	2,936,093	532,929	2,604,039	900,000	36,973,061
إجمالي الدخل الشامل						
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	422,221	-	-	422,221
صافي المبالغ المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة	-	-	(268,285)	-	-	(268,285)
صافي الدخل	-	-	-	3,945,996	-	3,945,996
إجمالي الدخل الشامل	-	-	153,936	3,945,996	-	4,099,932
توزيعات أرباح نهائية لعام 2016م (إيضاح 26)	-	-	-	-	(900,000)	(900,000)
توزيعات أرباح مرحلية لعام 2017م (إيضاح 26)	-	-	-	(1,050,000)	-	(1,050,000)
مخصص الزكاة	-	-	-	(500,000)	-	(500,000)
محول للاحتياطي النظامي (إيضاح 17)	-	986,499	-	(986,499)	-	-
أرباح نهائية مقترح توزيعها عن عام 2017م (إيضاح 26)	-	-	-	(1,140,000)	1,140,000	-
الرصيد في نهاية السنة	30,000,000	3,922,592	686,865	2,873,536	1,140,000	38,622,993

31 ديسمبر 2016م						
الرصيد في بداية السنة، كما ورد سابقًا	30,000,000	2,100,471	297,467	2,847,174	1,300,000	36,545,112
أثر التعديل – مخصص الزكاة لعام 2016م (إيضاح 26)	-	-	-	-	(250,000)	(250,000)
الرصيد في بداية السنة-(المعدل) (إيضاح 26)	30,000,000	2,100,471	297,467	2,847,174	1,050,000	36,295,112
إجمالي الدخل الشامل						
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	309,784	-	-	309,784
صافي المبالغ المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة	-	-	(74,322)	-	-	(74,322)
صافي الدخل	-	-	-	3,342,487	-	3,342,487
إجمالي الدخل الشامل	-	-	235,462	3,342,487	-	3,577,949
توزيعات أرباح نهائية لعام 2015م (إيضاح 26)	-	-	-	-	(1,050,000)	(1,050,000)
توزيعات أرباح مرحلية لعام 2016م (إيضاح 26)	-	-	-	(1,050,000)	-	(1,050,000)
مخصص الزكاة	-	-	-	(800,000)	-	(800,000)
محول للاحتياطي النظامي (إيضاح 17)	-	835,622	-	(835,622)	-	-
أرباح نهائية مقترح توزيعها عن عام 2016م (إيضاح 26)	-	-	-	(900,000)	900,000	-
الرصيد في نهاية السنة (المعدل) (إيضاح 26)	30,000,000	2,936,093	532,929	2,604,039	900,000	36,973,061

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2017م	2016م
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		**3,945,996**	3,342,487
التعديلات لتسوية صافي الدخل للسنة إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:			
إطفاء العلاوة والخصم على صافي الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي		**(55,606)**	(32,541)
مكاسب استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة ، صافي		**(283,137)**	(190,515)
مكاسب استثمارات مقتناه لأغراض المتاجرة، صافي		**(4,232)**	-
استهلاك ممتلكات ومعدات		**282,180**	288,790
الحصة في أرباح شركات زميلة، صافي		**(23,110)**	(35,516)
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي		**-**	100,000
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي		**1,227,488**	1,286,397
		5,089,579	4,759,102
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعه نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		**221,760**	636,006
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء		**(2,200,000)**	(1,585,000)
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات		**73,405**	8,244
استثمارات مقتناه لأغراض المتاجرة (مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل)		**(300,000)**	-
قروض وسلف، صافي		**2,844,261**	870,427
عقارات أخرى		**9,898**	13,394
موجودات أخرى		**347,657**	(108,598)
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(1,780,545)**	4,337,020
القيمة العادلة السلبية للمشتقات		**(60,715)**	(48,491)
ودائع العملاء		**(2,317,989)**	(11,169,275)
مطلوبات أخرى		**706,409**	(222,025)
صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**2,633,720**	(2,509,196)
الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من بيع واستحقاق استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة		**18,495,446**	22,491,578
شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة		**(18,905,857)**	(22,505,924)
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		**(172,239)**	(256,438)
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(582,650)**	(270,784)
الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة وزكاة مدفوعة		**(1,982,187)**	(2,179,112)
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(1,982,187)**	(2,179,112)
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وشبه النقدية		**68,883**	(4,959,092)
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		**16,082,760**	21,041,852
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	28	**16,151,643**	16,082,760
عمولات خاصة مستلمة خلال السنة		**7,327,389**	7,134,963
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		**1,557,748**	1,812,369
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة		**153,936**	235,462

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

1 - عام

بنك الرياض (البنك)، شركة مساهمة سعودية مسجلة بالمملكة العربية السعودية، تأسس بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأول 1377هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957م). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957م) من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 340 فرع (2016: 337 فرع) في المملكة العربية السعودية وفرعًا واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية ومكتباً تمثيلياً في سنغافورة. وقد بلغ عدد موظفي المجموعة 6,332 موظفاً في نهاية 31 ديسمبر 2017 (2016: 6,337 موظفاً). إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

بنك الرياض، طريق الملك عبدالعزيز – حي المربع، ص.ب 22622، الرياض 11416، المملكة العربية السعودية

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تشكيلها من قبل البنك.

القوائم المالية الموحدة تشتمل على القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة المملوكة بالكامل؛ (أ) شركة الرياض المالية (تقوم بتقديم خدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل، والترتيب، والإدارة ، وتقديم المشورة ، وحفظ الأوراق المالية والتي تنظمها هيئة السوق المالية) و(ب) شركة إثراء الرياض العقارية (والغرض منها مسك وادارة وبيع وشراء الأصول العقارية للملاك وللغير وذلك لغرض تمويل الأنشطة) و(ج) وشركة الرياض لوكالة التأمين (تعمل كوكيل لبيع منتجات التأمين المملوكة والمدارة من قبل شركة تأمين رئيسية أخرى) و (د) شركة كيرزون بروبيرتيز ستريت ليميتد (شركة تم تأسيسها في جزيرة مان) و ه) شركة الرياض للأسواق المالية (شركة تم تأسيسها في جزر الكايمان، دولة تحظى بصلاحية المقاصة وإعلان إفلاس، لتنفيذ معاملات المشتقات المالية مع الأطراف الدولية نيابة عن بنك الرياض) (و يشار اليها مجتمعة بـ"المجموعة").

2 - أسس الإعداد

2.1 بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لـ:

أ- "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل"، والتي تتطلب تبني جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ماعدا تطبيق معيار المحاسبة الدولي -12 "ضريبة الدخل" والتفسير رقم(21) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية – "الرسوم"، بقدر تعلقها بالزكاة وضريبة الدخل. ووفقاً لتعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 381000074519 بتاريخ 11 ابريل 2017م والتعديلات اللاحقة له الصادرة على شكل توضيحات، بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل على أن تحتسب الزكاة وضريبة الدخل على أساس ربع سنوي وتحمل على حقوق المساهمين ضمن الأرباح المبقاة.

ب- نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح ((أ) 3.1) فيما يخص السياسة المحاسبية للزكاة وضريبة الدخل والإيضاح (26)، بشأن أثر التغير في السياسة المحاسبية الناتج عن تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي.

2.2 أسس القياس والعرض

يتم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للمشتقات، والاستثمارات المتاحة للبيع التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، والاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة والمدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل. بالإضافة لذلك، يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية المغطاة مخاطرها بالقيمة العادلة بقدر المخاطر التي تم تغطيتها، وتقاس بخلاف ذلك بالتكلفة. وتم عرض قائمة المركز المالي الموحدة بشكل عام من حيث السيولة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

2 - أسس الإعداد (تتمة)

2.3 العملة الوظيفية وعملة العرض
تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة، ويتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي، إلا في الحالات المبينة.

2.4 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة
إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتطلب من الإدارة استخدام بعض التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المصرح عنها. كما يتطلب الأمر أن تمارس الإدارة حكمها الافتراضي في طريقة تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. مثل هذه التقديرات والأحكام الافتراضية يتم تقييمها باستمرار وتعتمد على الخبرات السابقة وعلى بعض العوامل الأخرى التي تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة وفقاً للظروف.

تتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام الافتراضية ما يلي :

أ. خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف
يقوم البنك بشكل ربع سنوي بمراجعة محافظ القروض الخاصة به لتحديد مخصص خسائر الانخفاض في قيمتها (الخاص والعام). ولتحديد مدى إلزامية تسجيل خسائر الانخفاض، يقوم البنك بعمل تقديرات وأحكام للتأكد من وجود أية بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. ويمكن أن يشتمل هذا الدليل على بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى وجود تغير سلبي في وضع السداد من قبل مجموعة من المقترضين. تستخدم الإدارة تقديرات مبنية على الخبرة السابقة بشأن خسائر القروض بعد الأخذ بعين الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان والدليل الموضوعي على وجود انخفاض مماثل لتلك القروض والسلف التي تضمنتها المحفظة عند تقدير تدفقاتها النقدية. ويتم بصورة منتظمة، تقييم المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتقليل أية فروقات بين الخسائر المقدرة والفعلية.

ب. قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو المبلغ المدفوع لتحويل التزام ما بموجب معاملة عادية نظامية بين متعاملين بالسوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن الصفقة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام يحدث إما في:

- السوق الرئيسية للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسة، يتم في السوق الأكثر نفعاً للموجودات أو المطلوبات.

ويجب أن تكون المجموعة قادرة على الوصول إلى السوق الرئيسة أو السوق الأكثر نفعاً.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات، على افتراض تصرف المتعاملين في السوق لمنفعتهم الاقتصادية. إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المتعاملين في السوق لتوليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول الاستخدام الأفضل لها أو عن طريق بيعها إلى مشارك آخر في السوق يستخدم هذه الأصول بالاستخدام الأفضل لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك باستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها إلى أقصى حد ممكن والتقليل من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عن قيمتها العادلة في القوائم المالية الموحدة طبقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، الموضح أدناه، وذلك اعتماداً على الحد الأدنى من المدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير معدلة) في أسواق نشطة للموجودات أو للمطلوبات المشابهة.
- المستوى الثاني: طرق التقييم التي تستند على مدخلات هامة ترتكز على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: طرق التقييم التي تستند على مدخلات هامة وترتكز على بيانات السوق التي لا يمكن ملاحظتها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

2 - أسس الإعداد (تتمة)

2.4 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. قياس القيمة العادلة (تتمة)

أما بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يعترف بها في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك تحويلات قد تمت بين المستويات في التسلسل الهرمي وذلك عن طريق إعادة تقييم التصنيف (اعتماداً على الحد الأدنى من المدخلات ذات الأثر الأكبر على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

ج. الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

تمارس المجموعة حكمها الافتراضي عند تقدير الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع. ويتضمن ذلك تحديد إذا كان الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة يقل عن التكلفة. للقيام بهذا الحكم الافتراضي فإن المجموعة تقيم من ضمن عوامل أخرى، التقلب الطبيعي في سعر السهم. إضافة إلى ذلك، فإن المجموعة تعتبر الانخفاض في القيمة ظاهراً عندما يكون هناك دليلاً موضوعياً للتدهور في الملائة المالية للجهة المستثمر فيها، أو في أداء الصناعة أو القطاع، وفي التغيرات في التقنية، وفي التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

وتقوم المجموعة بمراجعة سندات الدين لديها و المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ إعداد القوائم المالية لتقييم ما إذا كانت تعرضت لانخفاض في قيمتها. وهذا يتطلب تقديراً مماثلاً لما ينطبق على التقييم الفردي للقروض والسلف.

د. تصنيف الاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق

تتبع المجموعة متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها والتي لها تاريخ استحقاق ثابت كالاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق. وللقيام بهذا الحكم الافتراضي، فإن المجموعة تقيم نيتها ومقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

هـ. تحديد السيطرة على الشركات المستثمر بها

صناديق الاستثمار

تعمل المجموعة كمدير صندوق لعدد من صناديق الاستثمار. ولتحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على صندوق استثمار، يتم التركيز على تقديرات المنافع الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (تتضمن أي عمولات متراكمة أو رسوم إدارية متوقعة)، وعلى حقوق المستثمرين في الاستغناء عن مدير الصندوق. وبناءً على ذلك تبين للمجموعة أنها تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات، وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق.

الشركات ذات الأغراض الخاصة

البنك هو طرف في بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة، لتسهيل تمويل ترتيبات متوافقة مع أحكام الشريعة. يتم تضمين مخاطر التعرض لهذه الشركات في محفظة البنك للقروض والسلف.

و. خطط المنافع المحددة

تقوم المجموعة بتشغيل خطة مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لنظام العمل والعمال السعودي، ويستحق الالتزام على أساس طريقة وحدة الائتمان المتوقعة وفق التقييم الإكتواري الدوري.

وللمزيد من الافتراضات والتقديرات، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 27.

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

باستثناء التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيراتها الجديدة والمعدلة وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي كما هو مبين في الإيضاح (3.1) أدناه، فإن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تتماشى مع تلك المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.1 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك التغير في السياسة المحاسبية للزكاة والمذكورة أدناه وتبني التعديل على المعيار القائم والمذكور أدناه والتي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة للفترة الحالية أو الفترات السابقة، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير غير هام في الفترات المستقبلية:

أ. الزكاة

بالعودة إلى السبب الموضح في الإيضاح رقم (2.1)، قامت المجموعة بتعديل سياستها المحاسبية بشأن الزكاة حيث أصبح احتساب الزكاة على أساس ربع سنوي وتحميلها على الأرباح المبقاه. وفي السابق، كانت الزكاة تخصم من توزيعات الأرباح عند دفعها للمساهمين وكان يتم إثباتها كمطلوبات في ذلك الوقت، وفي حال عدم دفع أي توزيعات للأرباح يتم احتساب الزكاة عند دفعها. وقامت المجموعة بإثبات هذا التغيير في السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة بأثر رجعي، والأثر الناتج عن هذا التغيير تم الافصاح عنه في الإيضاح رقم (26) حول القوائم المالية الموحدة.

ب. التعديلات على المعايير الحالية

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بخصوص المبادرة بالإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية:

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017م. تتطلب هذه التعديلات تقديم إفصاحات إضافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغير في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية. هذه التعديلات هي جزء من مبادرة الإفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي والذي يواصل استكشاف كيفية تحسين الإفصاح عن القوائم المالية. لم ينتج عن إتباع هذه التعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة باستثناء بعض الإفصاحات الإضافية.

لقد ارتأى البنك عدم الاتباع المبكر لهذه التعديلات والتنقيحات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تم نشرها والتي يتعين على البنوك الالتزام بها للسنوات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018م (يرجى الرجوع للإيضاح رقم 39).

3.2 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل هذه القوائم المالية السنوية الموحدة، القوائم المالية لبنك الرياض وشركاته التابعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية التي تعد فيها القوائم المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

الشركات التابعة هي المنشآت المستثمر فيها التي يسيطر عليها البنك. ويسيطر البنك على المنشأة المستثمر فيها عند تعرضه لمخاطر أو يكون لديه حقوق في العوائد المتغيرة من خلال مشاركته في المنشأة المستثمر فيها، ويكون لديه القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على المنشأة المستثمر فيها.

ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف البنك عن هذه السيطرة.

يتم استبعاد الأرصدة بين البنك وشركاته التابعة، وأي دخل أو مصروف قد ينشأ من المعاملات المالية المتداخلة بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

وبشكل عام، هناك افتراض مسبق بأن تملك أغلبية حقوق التصويت ينتج عنه سيطرة. على أية حال، وتحت ظروف خاصة قد يمارس البنك السيطرة بملكية حصص أقل من 50 بالمائة، وفي أحيان أخرى قد لا يستطيع ممارسة السيطرة حتى مع تملك حصص أكثر من 50 بالمائة من أسهم المنشأة، وعند تقييم ما إذا كان لدى البنك السلطة على المنشأة المستثمر فيها وبالتالي السلطة على عوائدها المتغيرة، ينظر البنك إلى الحقائق والظروف ذات الصلة، والتي تشمل:

- تصميم المنشأة المستثمر فيها والغرض منها.
- الأنشطة ذات الصلة وكيفية اتخاذ القرارات بخصوص هذه الأنشطة وهل البنك يستطيع أن يوجه هذه الأنشطة.
- الترتيبات التعاقدية مثل حقوق الشراء وحقوق البيع وحقوق التصفية.
- ما إذا كان البنك معرض أو لديه حقوق في العوائد المتقلبة من ارتباطه بالمنشأة المستثمر فيها, وقدرته على التأثير في تذبذب هذه العوائد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.2 أسس توحيد القوائم المالية (تتمة)

تتم المحاسبة عن التغير في حصص الملكية في منشأة تابعة (مع عدم فقد السيطرة) بطريقة حقوق الملكية. فإذا فقدت المجموعة السيطرة على المنشأة التابعة، يلغي الأصل ذي الصلة (شامل الشهرة) والخصوم والحصص الغير مسيطر عليها والأجزاء الاخرى من حقوق الملكية، بينما يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في قائمة الدخل. ويتم تقييم أي استثمار متبقي في المنشأة التابعة بالقيمة العادلة في تاريخ فقد السيطرة.

يعتبر البنك طرفاً في منشآت ذات غرض خاص، والتي أنشأت أساساً لغرض تسهيل بعض ترتيبات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة. وقد توصل البنك إلى قرار بعدم إمكانية توحيد البيانات المالية لهذه الكيانات مع بياناتها المالية لعدم توفر السيطرة على هذه المنشآت ذات الغرض الخاص.

3.3 محاسبة تاريخ السداد

يتم إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد (أي التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للطرف الآخر). عندما يتم تطبيق محاسبة تاريخ السداد، تقوم المجموعة باحتساب أي تغير في القيمة العادلة خلال الفترة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية بنفس طريقة احتساب الموجودات المقتناه. العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الأدوات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

3.4 الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركة الزميلة تشمل المنشآت غير الممثلة في كيان قانوني مثل الشراكة، والتي يكون للمستثمر تأثير جوهري عليها وهي ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك. ويتمثل التأثير الجوهري في المشاركة في القرارات التي تخص السياسات المالية والتشغيلية، ولكن لا يرقى إلى السيطرة أو المشاركة في السيطرة على تلك السياسات. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية، وبموجبها يتم تسجيل الاستثمار مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديلها لاحقاً عند تغير قيمتها بعد الاقتناء وفق التغير في صافي الموجودات للشركة المستثمر بها وتنخفض القيمة المسجلة للاستثمارات بالأرباح أو الخسائر للمستثمر متضمنة حصته في أي أرباح أو خسائر في الشركة المستثمر بها والتوزيعات المستلمة من الشركات المستثمر بها.

3.5 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة تغطية المخاطر

الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي ومقايضات أسعار العمولات الخاصة وخيارات العملات (المكتتبة والمشتراة)، تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ التعاقد، ويتم إثبات تكلفة العملية في قائمة الدخل، وتدرج كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وتقيد ضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية.

وتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق ونماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير، حسب ما هو ملائم. وتعتمد معالجة التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها في أي من الفئات التالية:

1 - المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويفصح عنها ضمن دخل/خسائر المتاجرة. وتتضمن المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة أيضاً على تلك المشتقات التي لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر كما هو مبين أدناه.

2 - محاسبة تغطية المخاطر

تدرج المجموعة بعض المشتقات كأدوات تغطية المخاطر في علاقات تحوط مؤهلة.

ولأغراض محاسبة تغطية المخاطر، فإن تغطية المخاطر تصنف إلى فئتين هما (أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكدة غير المغطاة أو جزء محدد من الموجودات أو المطلوبات أو إلتزامات مؤكدة مرتبطة بمخاطر محددة قد تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة المعلنة. (ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي التعرض لمخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المسجلة أو العمليات المتوقع حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة المعلنة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.5 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة تغطية المخاطر (تتمة)

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فاعلية عالية، أي أن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر يجب أن تغطى بشكل فعال التغيرات التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية

المخاطر والبند المراد تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم مدى فاعلية تغطية المخاطر، وعليه يجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

أ. تغطية مخاطر القيمة العادلة

قد يكون لتخصيص المشتقات كأداة لتغطية مخاطر التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المسجلة أو للالتزامات المؤكدة تأثير على قائمة الدخل، وتدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تسوية أي مكاسب أو خسائر متعلقة بالبند الذي تمت تغطية مخاطره مقابل القيمة الدفترية لذلك البند ويدرج في قائمة الدخل الموحدة. أما البنود المغطاة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، ففي الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشرط محاسبة تغطية المخاطر، أو عند بيعها، أو ممارسة الحق تجاهها، أو إنهاؤها، وعند انتهائها يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للبنود المغطاة والقيمة الإسمية المستنفذة في قائمة الدخل وذلك على مدى العمر المتبقي للأداة المالية باستخدام معدل العائد الفعلي. وإذا تم استبعاد البند الذي تمت تغطية مخاطره يتم إثبات وتسوية القيمة العادلة غير المطفأة على الفور بقائمة الدخل الموحدة.

ب. تغطية مخاطر التدفقات النقدية

عندما يتم تخصيص أحد المشتقات على أنها أداة لتغطية تقلبات التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر مرتبطة بأصل أو إلتزام مسجل أو مرتبط بعملية مالية متوقع احتمال حدوثها بنسبة عالية والتي قد يكون لها تأثير على قائمة الدخل الموحدة، فيتم إثبات الجزء الخاص بالربح والخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر – التي تم تحديدها على أنها تغطية فعالة - مباشرة في قائمة الدخل الشامل، والجزء غير الفعال، إن وجد يتم إثباته في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي لها تأثير على المعاملات المستقبلية، يتم تحويل الربح أو الخسارة المدرجة في الاحتياطيات الأخرى إلى قائمة الدخل الموحدة خلال نفس الفترة التي أثرت فيها معاملة التغطية على قائمة الدخل الموحدة. وعندما ينتج من المعاملات المغطاة المتوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي عندئذ يجب أن يتضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ أو التكلفة الدفترية لهذه الأصول والالتزامات الأرباح والخسائر المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة تغطية المخاطر عند انتهاء سريان أداة التغطية أو عندما يتم بيعها أو ممارسة الحق تجاهها أو إنهاؤها أو عندما لا تصبح تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، أو عند التأكد بأن العملية المتوقع حصولها مسبقاً لن يتم حصولها، أو عند إلغائها من قبل المجموعة. في ذلك الوقت، يتم الاحتفاظ بالأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن أداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل حتى تحدث العملية المتوقع حدوثها، وفي حال التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة.

3.6 العملات الأجنبية

تعرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي والتي هي العملة الوظيفية للبنك.

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة للريال السعودي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد التقارير. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بقائمة الدخل الموحدة. ويتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفوري المعمول بها في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة لها. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تحويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقاً لطبيعة الموجودات المالية التي تقوم عليها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.6 العملات الأجنبية (تتمة)

أما بالنسبة للموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملات الاجنبية يتم تحويلها إلى الريال السعودي، باستخدام سعر الصرف الفوري المعمول به في تاريخ المعاملات الأولية.

وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات للفروع الخارجية المسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار الصرف الفوري في تاريخ إعداد التقارير. كما تحول إيرادات ومصروفات الفروع الخارجية للريال السعودي بناء على المتوسط المرجح لأسعار الصرف السائدة خلال السنة. يتم إدراج فروقات التحويلات إذا كانت جوهرية في الدخل الشامل الآخر ويتم تحويل هذه الفروقات إلى قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد العمليات الأجنبية.

3.7 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج في قائمة المركز المالي الموحدة بالصافي في حالة وجود حق قانوني حالي ملزم بذلك أو في الحالات التي تعتزم المجموعة فيها تسديد المطلوبات على أساسا الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آنٍ واحد.

لا يتم مقاصة الدخل والمصروفات في قائمة الدخل الموحدة إلا إذا كان ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بناء على معيار أو تفسير محاسبي كما تم الإفصاح عنه في السياسات المحاسبية للمجموعة.

3.8 إثبات الإيرادات

1 - دخل ومصاريف العمولات الخاصة

دخل ومصاريف العمولات الخاصة للأدوات المالية ذات العمولات الخاصة (باستثناء تلك الأدوات المصنفة كمقتناة لأغراض المتاجرة أو المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل)، يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة على أساس معدل العمولات الخاصة الفعال. ومعدل سعر العملات الخاصة الفعال هو ذلك المعدل الذي يعدل تمام خصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة والمقبوضات خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي للقيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي.

عند احتساب معدل سعر العمولات الخاصة الفعال يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية أخذاً في الاعتبار كل الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن لا تشمل خسائر التمويل المستقبلية.

يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية في حالة قيام المجموعة بتعديل تقديرات المدفوعات أو المتحصلات. تحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل سعر العمولات الخاصة الفعلي ويسجل التغير في القيمة الدفترية كدخل أو مصاريف عمولات خاصة.

عندما يتم تخفيض القيمة المسجلة لأصل مالي أو مجموعة أصول مالية مماثلة بسبب خسارة الانخفاض في القيمة ، يتم الاستمرار بالاعتراف بإيرادات العمولات الخاصة باستخدام معدل العمولة الخاصة وبتطبيقه على القيمة الدفترية الجديدة.

يتضمن احتساب معدل سعر العمولات الخاصة الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المقبوضة ، ومصاريف العملية، والعلاوة أو الخصم التي تعتبر جزء لا يتجزأ من سعر العمولة الخاصة. تعتبر مصاريف العملية مصاريف مرتبطة باقتناء أو إصدار أو بيع موجودات أو التزام مالي.

2 - أتعاب الخدمة البنكية

يتم إثبات اتعاب الخدمات البنكية على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي عند تقديم الخدمة. أما أتعاب الارتباطات لمنح القروض والتي غالبا ما يتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي عن تلك القروض. في حالة التوقع بعدم استخدام القرض يتم الاعتراف برسوم الالتزام للقرض على أساس القسط الثابت على مدى فترة الالتزام. أما أتعاب المحافظ المدارة والخدمات الاستشارية الإدارية يتم إثباتها على أساس نسبي طبقاً لعقود الخدمات. الأتعاب المستلمة عن إدارة الأصول وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها يتم إثباتها على مدى الفترة التي يتم خلالها تقديم هذه الخدمات.

3 - اخرى

توزيعات الأرباح يتم إثباتها عند نشوء الحق لاستلام هذه الأرباح. تشمل نتائج أنشطة المتاجرة جميع المكاسب والخسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة ودخل ومصاريف العمولات الخاصة للأصول والالتزامات المقتناة لأغراض المتاجرة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.9 اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة الشراء) في قائمة المركز المالي الموحدة، حيث أن المجموعة تحتفظ بجميع مخاطر وعوائد الملكية. يستمر قياس هذه الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاستثمارات المتاحة للبيع، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة. ويتم إظهار الالتزام نظير المبالغ المستلمة من الطرف الآخر بموجب هذه الاتفاقيات في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو ودائع العملاء، حسب ما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة تستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي. لا يتم إثبات الموجودات المشتراه مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحدة لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة.

تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي أو الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى حسب ما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كدخل عمولات خاصة تستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع مستخدماً معدل سعر العمولة الخاصة الفعلي.

3.10 الاستثمارات

يتم إثبات كافة السندات المالية الاستثمارية مبدئياً بالقيمة العادلة شاملة مصاريف الإقتناء المباشرة المتعلقة بالاستثمارات، باستثناء مصاريف العمليات المباشرة المتعلقة بالاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل التي تحمل بقائمة الدخل كمصاريف ويتم لاحقاً معالجتها حسب تصنيفها كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو كاستثمارات مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل أو كاستثمارات متاحة للبيع أو كاستثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. تطفأ العلاوة أو يستهلك الخصم وفق أساس العائد الفعلي وتدرج في دخل العمولات الخاصة.

بالنسبة للسندات المالية التي يتم تداولها في الأسواق الموحدة النظامية، تحدد القيمة العادلة على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند إنتهاء العمل في تاريخ إعداد التقارير. يتم تحديد القيم العادلة للأصول المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بناء على صافي قيم الموجودات المعلنة.

أما بالنسبة للسندات المالية التي لا يوجد لها سوق متداول، فيتم تقدير القيمة العادلة بالرجوع للقيمة السوقية الحالية لأداة أخرى تكون غالباً مشابهة، أو تعتمد على التدفقات النقدية المتوقعة للأداة المالية. عندما يتعذر الحصول على قيم عادلة من أسواق نشطة، فحينئذ يتم استخدام طرق تقييم متنوعة والتي تتضمن استخدام النماذج الرياضية. يتم أخذ المدخلات لهذه النماذج من مشاهدات الأسواق حيثما كان ذلك ممكناً، ولكن عندما يكون هذا غير مجدي، فإن الأمر يتطلب درجة من الأحكام الافتراضية لتحديد القيم العادلة فيما يخص بيانات السوق التي لا يمكن ملاحظتها.

بعد الإثبات الأولي للاستثمارات لا يسمح عادة بإجراء أية تحويلات بين فئات تصنيف الاستثمارات المختلفة، فيما عدا ما أقره التعديل الأخير لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (إيضاح 7)، يتم تحديد القيم المسجلة في نهاية كل فترة لاحقة لكل فئة من فئات الاستثمارات على الأسس الموضحة في الفقرات التالية:

1 - الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه الفئة مبدئياً كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو كاستثمارات تم تحديدها بعد الاعتراف الأولي كاستثمارات مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة أساساً لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدد قصيرة الأجل.

بعد الإثبات الأولي، تقاس تلك الاستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إظهار التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها تلك التغيرات. ولا يتم إضافة تكلفة الاقتناء في حال وجودها للقيمة العادلة عند الإثبات الأولي للاستثمارات ويتم تحمليها على قائمة الدخل الموحدة. ويتم إظهار دخل العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح المستلمة عن السندات المالية الدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل كدخل متاجرة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.10 الاستثمارات (تتمة)

2 - الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي أدوات مالية غير مشتقة وتشمل الأسهم والسندات التي تم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع أو لم يتم تصنيفها (أ) كقروض والحسابات المدينة، (ب) أو كاستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق، (ج) أو كموجودات مالية مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل.

الاستثمارات المتاحة للبيع هي الأسهم وأوراق الدين التي يُهدف إلى الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها لمقابلة احتياجات السيولة أو التغيرات في أسعار العمولات الخاصة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم، وتقاس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة. وعندما لا يتم تغطية مخاطر القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع تثبت أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الشامل، باستثناء انخفاض القيمة التي يتم اثباتها في قائمة الدخل الموحدة. وعند إلغاء إثبات هذه الاستثمارات، يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسارة المتراكمة والمثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة إلى قائمة الدخل الموحدة.

3 - الاستثمارات الاخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها والغير متداولة بسوق نشط كاستثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة. وتظهر الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام طريقة العائد الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. وعند إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

4 - الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تاريخ استحقاق محدد والتي لدى المجموعة النية المؤكدة والمقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها كاستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق. يتم قياس هذه الاستثمارات بعد اقتنائها بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. وتحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الاقتناء باستخدام طريقة العائد الفعلي، كما تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم بيعها أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف كمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن بيعها أو إعادة تصنيفها بدون التأثير على قدرة المجموعة لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن إدراجها ضمن الاستثمارات المغطاة المخاطر فيما يتعلق بسعر العمولة أو مخاطر السداد المبكر وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار طويل الأجل.

3.11 القروض والسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة نشأت أو حصلت عليها المجموعة. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يتم دفع النقد للمقترضين ويلغى إثباتها عندما يسدد المقترضون التزاماتهم أو عند بيع أو شطب هذه القروض أو عند تحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية.

يتم الإثبات المبدئي لكافة عمليات القروض والسلف بالقيمة العادلة شاملة تكاليف العمليات المرتبطة بها. ويتم تصنيف القروض والسلف التي نشأت أو حصلت عليها المجموعة والغير متداولة بسوق نشط كقروض مقتناه بالتكلفة المطفأة. ولأغراض العرض في القوائم المالية، يتم خصم مخصص خسائر الائتمان من بند القروض والسلف.

3.12 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

عند تاريخ إعداد التقارير يتم إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لذلك الأصل وأية خسارة ناتجة عن ذلك الانخفاض بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ويتم إثباتها كتغيرات في القيمة الدفترية.

تتضمن الشواهد الموضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية إعسار أو تأثر مقدرة العميل على السداد. ويتم إعادة هيكلة القروض أو السلف بواسطة المجموعة بشروط استثنائية من حيث وجود مؤشرات على إقبال المقترض أو المصدر على حالة إفلاس، وكذلك وجود أدلة على عدم توفر سوق نشطة للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود بيانات يمكن ملاحظتها لمجموعة من الأصول، وعلى سبيل المثال وجود تغييرات سلبية في مقدرة المقترض أو المصدر على السداد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.12 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

وقد تشمل تلك الحالات التي يعتقد فيها البنك أن المدين، في أغلب الظن، غير قادر على سداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون اللجوء إلى اجراء من قبل البنك لتسييل قيمة الضمانات، إن وجدت.

يتم شطب الأصول المالية عندما تكون غير قابلة للتحصيل وذلك مقابل المخصص لانخفاض القيمة إما مباشرة بتحميلها على قائمة الدخل الموحدة أو من خلال حساب مخصص انخفاض القيمة، وتشطب الأصول المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد ما حدد مبلغ الخسارة فيها.

وفي حال تخفيض الموجودات المالية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد فإنه يتم إثبات دخل العمولات الخاصة بعد ذلك على أساس سعر العمولة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة القابلة للاسترداد.

وفي حالة انخفاض مبلغ الخسارة المطفأة في فترة لاحقة مع إمكانية ربط الانخفاض موضوعياً بحدث وقع بعد إثبات الخسارة (مثل التحسن في درجة تصنيف المدين)، يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة المثبت سابقاً بواسطة تعديل حساب المخصص، كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة لتخفيض خسائر الائتمان.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض على شروطها قروضاً متعثرة، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبنى سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلي أن المدفوعات ستستمر في الغالب. كما ستستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواء فردياً أو إجمالياً باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للائتمان. ويتم شطب القروض الشخصية بعد مضى 180 يوماً من تاريخ استحقاقها، الا اذا كانت هناك ضمانات. وتقوم المجموعة بالفحص الفردي لعملاء التمويل العقاري الشخصي بغرض تحديد ما إذا كانت متعثرة عندما يكون العميل متأخر في مستحقاته بـ 180 يوم وتكوين المخصص بناء على ذلك.

وبشكل عام يتم إعادة التفاوض حول القروض والسلف، إما كجزء من علاقة مستمرة مع العميل أو استجابة لتغير سلبي في ظروف المقترض. ففي الحالة الأخيرة، قد يؤدي إعادة التفاوض إلى تمديد تاريخ استحقاق المدفوعات أو إعادة جدولة السداد التي بموجبها تقدم المجموعة نسبة معدلة للعمولة للمقترضين المتعثرين فعلياً. ويترتب على ذلك استمرار تأخر استحقاق الأصل وتدنى قيمته بشكل فردي حيث أن مدفوعات العمولات وأصل القرض التي تم التفاوض حولها لا تغطي القيمة الدفترية الأصلية للقرض. وفي حالات أخرى، يؤدي إعادة التفاوض إلى توقيع اتفاقية جديدة ويتم التعامل معها كقرض جديد. وتعتمد سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى ترجيح استمرارية عملية الدفع. كما يستمر إخضاع القروض لتقييم انخفاض القيمة بصورة فردية أو جماعية وتحسب باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للائتمان.

أ- الانخفاض في الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة

في حالة الأدوات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة أو المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، يقوم البنك- لكل أداة مالية على حدة- بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة بناء على المعايير التي سبق عرضها.

يتم تكوين مخصص محدد لخسائر الائتمان الناتجة عن التعثر في قيمة القرض أو أي من الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في حال وجود دليل موضوعي بأن المجموعة غير قادرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المقدر القابل للاسترداد، إن المبلغ المقدر القابل للاسترداد هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (متضمناً المبالغ المقدرة القابلة للاسترداد من الضمانات وغيرها) المخصومة على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي الأصلي.

وتأخذ المجموعة أيضاً في الاعتبار دلائل الانخفاض في القيمة على المستوى الإجمالي للموجودات، ويمكن أن يستند المخصص الإجمالي على المعايير التالية: الهبوط القوي في درجات التصنيف الائتماني الداخلي أو الخارجي المحددة للمقترض أو مجموعة من المقترضين، والمناخ الاقتصادي الحالي الذي يعمل من خلاله المقترضين، والخبرات والنماذج التاريخية الافتراضية التي تتضمنها مكونات المحفظة الائتمانية.

ب- الانخفاض في الموجودات المالية المتاحة للبيع

في حالة أدوات الدين المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع تقوم المجموعة بتقييم كل حالة انفرادياً من حيث وجود دليل موضوعي لانخفاض القيمة بناء على المعايير التي سبق عرضها. إن المبالغ المثبتة كانخفاض في القيمة تمثل الخسارة المتراكمة المحتسبة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسائر لانخفاض القيمة لتلك الاستثمارات والمثبتة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة. وفي حالة ارتفاع القيمة العادلة لأدوات الدين في فترة لاحقة مع إمكانية ربط هذه الزيادة بشكل موضوعي بحدث ائتماني تحقق بعد إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة، يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة بقائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.12 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

بالنسبة لاستثمارات الأسهم المقتناة كمتاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهري أو المستمر لفترة طويلة في القيمة العادلة التي تقل عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة، ولا يسمح بعكس مبالغ الخسائر المثبتة سابقاً لاستثمارات الأسهم في قائمة الدخل الموحدة طالما أن الأصل قائم بالسجلات، أي أن أي ارتفاع بالقيمة العادلة لاحقاً (بعد إثبات الانخفاض في القيمة) يجب أن يثبت فقط ضمن حقوق المساهمين. وعند إلغاء إثبات الموجودات المالية يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

3.13 العقارات الأخرى

تؤول للمجموعة خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات وذلك مقابل سداد قروض وسلف مستحقة. وتعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع، وتظهر عند الإثبات الأولي بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف المستحقة أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية أيهما أقل، ناقصاً أية تكاليف للبيع (إذا كانت ذات قيمة جوهرية)، ويتم إثبات إيرادات الإيجار المتحققة من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، ولا يتم احتساب استهلاك لهذه العقارات.

وإلحاقاً للإثبات الأولي، فإنه يتم إعادة تقييم مثل تلك العقارات على أساس دوري. ويتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم ناقصاً تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة، كما يتم تسجيل المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم ناقصاً تكاليف البيع بشرط أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض إضافة إلى الخسائر أو المكاسب الناتجة من الاستبعاد.

3.14 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. تتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك وإطفاء الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات كما يلي:-

المباني	33 سنة
تحسينات وديكورات العقارات المستأجرة	فترة الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والتركيبات والمعدات	5 – 20 سنة
أجهزة الكمبيوتر	5 سنوات
برامج الكمبيوتر ومشاريع الميكنة	3 – 5 سنوات
السيارات	4 سنوات

تتم رسملة النفقات اللاحقة عندما يكون من الممكن أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية على المجموعة. وتدرج الاصلاحات والصيانة الجارية كمصروفات عند تكبدها. كما يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للموجودات وتعديلها إذا لزم الأمر بتاريخ إعداد التقارير. يتم مراجعة كافة الأصول في حالة وجود أحداث أو تغيرات في الظروف المحيطة تدل على وجود تعثر في قيمة الأصل وعدم إمكانية استرداد قيمته الدفترية، وعليه يتم فوراً تخفيض قيمته إلى القيمة التقديرية القابلة للاسترداد في حال زيادة القيمة الدفترية عن قيمته التقديرية القابلة للاسترداد. ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الاستبعاد على أساس الفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المحصل، ويتم إدراجها في قائمة الدخل الموحدة.

3.15 المطلوبات المالية

يتم الإثبات الأولي لكافة إيداعات أسواق المال وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف العمليات، ماعدا المطلوبات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل فيتم إثبات تكاليف العمليات في قائمة الدخل الموحدة. ويتم لاحقاً قياس كافة المطلوبات المالية المرتبطة بعمولات خاصة (عدا تلك المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تغطية مخاطر قيمتها العادلة) بالتكلفة المطفأة بعد الأخذ بالاعتبار الخصم أو العلاوة. وتطفأ العلاوات وتستهلك الخصومات وفق أساس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتدرج كمصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تسوية المطلوبات المالية، والتي تم تغطية قيمتها العادلة بشكل فعال، بالتغيرات في قيمتها العادلة بشرط أن لا تتجاوز هذه التسوية المخاطر المغطاة، وتدرج المكاسب أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة، أما بالنسبة للمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة فإنه يتم إثبات أية مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.16 عقود الضمانات
تقوم المجموعة ضمن دورة عملها المعتادة بإصدار ضمانات مالية، تتكون من اعتمادات مستنديه وضمانات وقبولات. ويتم تسجيل الضمانات المالية عند الإثبات الأولي في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة تحت بند مطلوبات أخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. ولاحقاً بعد الإثبات الأولي يتم قياس التزام المجموعة لأي ضمان إما بقيمة العلاوة الغير المطفأة أو بأفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية أي التزامات مالية ناتجة عن مصادرة الضمانات. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية بقائمة الدخل الموحدة كمصروفات تحت بند مخصص خسائر الائتمان. كما يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن صافي دخل أتعاب وعمولات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

3.17 المخصصات
يتم إثبات المخصصات عندما يمكن إجراء تقدير موثوق به بواسطة المجموعة لمقابلة دعاوى قضائية مقامة ضدها أو التزامات ناتجة عن أحداث ماضية ومن المحتمل حدوثها بشكل كبير يترتب عليه الحاجة إلى توفير موارد نقدية للوفاء بهذه الالتزامات.

3.18 محاسبة عقود الإيجار
تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

3.19 النقدية وشبه النقدية
لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وشبه النقدية بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الودائع النظامية، كما تشمل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

3.20 إلغاء إثبات الأدوات المالية
يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء من الموجودات المالية المتشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل موجودات مالية، يتم إلغاء الإثبات عندما يقوم البنك بنقل جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لا يتم فيها نقل أو الإبقاء على جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري، يتم إلغاء أثبات الاصل فقط في حال تخلي البنك عن السيطرة عليه. ويقوم البنك بإثبات أي حقوق أو التزامات تم إنشاؤها أو الإبقاء عليها خلال هذه العملية بشكل منفصل كأصول أو مطلوبات، ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية أو جزء منها من قائمة المركز المالي الموحدة وذلك فقط عند انتهائها (أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه).

3.21 مخصص مكافأة نهاية الخدمة
يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي المجموعة عند انتهاء عملهم بموجب نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية، ويظهر في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى.

3.22 الزكاة الشرعية
يتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في حقوق الملكية أو في صافي الدخل باستخدام الأسس المحددة بموجب أنظمة الهيئة العامة للزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية. وتحتسب الزكاة على أساس ربع سنوي وتحمل على الأرباح المبقاه طبقاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي السابق، كانت الزكاة تخصم من توزيعات الأرباح عند دفعها للمساهمين وكان يتم إثباتها كمطلوبات في ذلك الوقت.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.23 خدمات إدارة الاستثمار
تقدم المجموعة خدمات استثمار لعملائها والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. ويتم الإفصاح عن الأتعاب البنكية المكتسبة ضمن الإفصاح الخاص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ولا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

3.24 المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة
تقدم المجموعة لعملائها بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية بعض المنتجات المصرفية غير المرتبطة بعموله خاصة، ويتم اعتمادها بواسطة الهيئة الشرعية. وتتضمن هذه المنتجات المرابحة والتورق والإجارة. يتم احتساب هذه المنتجات المصرفية طبقا للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة.

1. المرابحه هي اتفاقية يقوم البنك بمقتضاها ببيع سلعة او اصل للعميل، والتي قام البنك بشرائها وتملكها بناء على وعد من العميل بالشراء من البنك. سعر البيع يشمل التكاليف بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه.

2. الاجاره هي اتفاقية يقوم البنك (المؤجر) بمقتضاها بشراء أو إنشاء أصل لتأجيره، بناءً على طلب العميل (المستأجر)، وبناءً على وعد من العميل باستئجار الاصل لمدة محددة متفق عليها والتي قد تنتهي بنقل ملكية الاصل المؤجر للمستأجر.

3. التورق هو شكل من أشكال معاملات المرابحة يقوم البنك بمقتضاها بشراء سلعة وبيعها للعميل. يقوم العميل ببيع السلعة فورا ويستخدم متحصلات البيع في الوفاء بمتطلبات التمويل الخاص به.

3.25 منافع الموظفين قصيرة الأجل
يتم احتساب منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتقييدها كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالالتزام بالقيمة المتوقع دفعها بموجب برامج مكافآت قصيرة الأجل وذلك عند وجود التزام قانوني أو متوقع لدى المجموعة لسداد المبلغ مقابل الخدمة المقدمة من قبل الموظفين و إن الالتزام يمكن قياسه بشكل موثوق به.

4 - النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
نقدية في الصندوق	**5,484,534**	4,307,682
وديعة نظامية	**7,939,812**	8,161,572
اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	**5,020,000**	8,750,000
أرصدة أخرى	**59,909**	42,923
الإجمالي	**18,504,255**	21,262,177

طبقا لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب والادخار ولأجل والودائع الأخرى وتحسب في نهاية كل شهر. الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك وبالتالي لا تعتبر جزءا من النقدية وشبه النقدية (إيضاح 28).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

5 - الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
حسابات جارية	1,095,749	1,215,027
إيداعات أسواق المال	8,276,451	3,352,128
الإجمالي	**9,372,200**	4,567,155

تدار الجودة الائتمانية للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام وكالات تصنيف مخاطر ائتمان خارجية مرموقة. يوضح الجدول ادناه الجودة الائتمانية لكل فئة بناء على درجات تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز او ما يعادلها:

بألاف الريالات السعودية	2017م	2016م
استثمارات مصنفه من الدرجة الأولى (درجة التصنيف "BBB" فأعلى)	9,275,083	4,555,982
استثمارات دون الدرجة الأولى (أقل من "BBB")	92,540	1,023
غير مصنفة	4,577	10,150
الإجمالي	**9,372,200**	4,567,155

6 - المشتقات

يقوم البنك، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتغطية المخاطر:

أ. المقايضات

وتمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفع العمولات بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع دفع العمولات الخاصة بسعر ثابت أو عائم وبعملات مختلفة.

ب. العقود الآجلة والمستقبلية

هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصا لتلبية احتياجات معينة والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي المستقبلية والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ج. الخيارات

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) إما لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً وفي تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات، وأخذ المراكز ، وموازنة أسعار الصرف. تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق أخذ المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

6 - المشتقات (تتمة)

ج. الخيارات (تتمة)

المشتقات المقتناة لأغراض تغطية المخاطر (تتمة)

يتبع البنك نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر ويتضمن ذلك إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات الخاصة، وتقليل مخاطر العملات وأسعار العمولات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناءً على الإرشادات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ولقد وضع مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطر مراكز العملات. وتتم مراقبة مراكز العملات يومياً وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء قيمة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العمولات الخاصة وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العمولات للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العمولات الخاصة ضمن الحدود المقررة.

وكجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لتقليل تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام استراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي الموحدة ككل. إن استراتيجية تغطية المخاطر عدا تغطية مخاطر المحفظة المرتبطة بأسعار العمولات الخاصة، لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة.

تغطية مخاطر القيمة العادلة

يقوم البنك باستخدام عقود مقايضات العمولات الخاصة لتغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة الناشئة، على وجه الخصوص، من التعرضات الناتجة عن مخاطر اسعار العمولات الخاصة الثابتة.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

يتعرض البنك إلى تغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للعمولات الخاصة للموجودات والمطلوبات المقتناة لغير أغراض المتاجرة ذات أسعار عمولات خاصة متغيرة. يستخدم البنك اتفاقيات مقايضات أسعار العمولات الخاصة لتغطية التدفقات النقدية مقابل مخاطر أسعار العمولات الخاصة.

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري.

إن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

2017م بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق				
				خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	اكثر من 5 سنوات	المعدل الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	78,724	(45,809)	9,914,179	1,867,447	2,417,581	5,464,237	164,914	8,514,816
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	30,538	(27,886)	19,767,301	15,996,453	2,593,333	1,177,515	-	24,158,787
خيارات العملات	4,228	(4,228)	3,233,155	1,972,983	1,206,946	53,226	-	5,722,547
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	2,400	-	187,503	10,742	32,822	143,939	-	187,503
الإجمالي	115,890	(77,923)	33,102,138	19,847,625	6,250,682	6,838,917	164,914	38,583,653

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

6 - المشتقات (تتمة)

تغطية مخاطر التدفقات النقدية (تتمة)

ج. الخيارات (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
				خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المعدل الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	57,693	(26,803)	7,992,359	1,335,992	2,059,682	4,244,384	352,301	8,887,264
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	91,894	(71,763)	25,510,910	21,682,845	3,194,425	633,640	-	25,652,138
خيارات العملات	39,708	(39,708)	8,376,319	3,673,681	3,714,959	987,679	-	9,978,783
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	(364)	75,000	37,500	37,500	-	-	75,000
الإجمالي	189,295	(138,638)	41,954,588	26,730,018	9,006,566	5,865,703	352,301	44,593,185

يعكس الجدول أدناه ملخصا بالبنود المغطاة مخاطرها وطبيعة مخاطرها وطبيعة المخاطر المغطاة وأداة تغطية المخاطر وقيمتها العادلة في 31 ديسمبر 2017م و2016م.

2017م بآلاف الريالات السعودية وصف البنود المغطاة	**القيمة العادلة**	**القيمة عند بدء تغطية المخاطر**	**المخاطر**	**أداة تغطية المخاطر**	**القيمة العادلة الإيجابية**	**القيمة العادلة السلبية**
ودائع بأسعار عمولات خاصة ثابتة	192,868	195,269	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	2,400	-

2016م بآلاف الريالات السعودية وصف البنود المغطاة	القيمة العادلة	القيمة عند بدء تغطية المخاطر	المخاطر	أداة تغطية المخاطر	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
ودائع بأسعار عمولات خاصة ثابتة	74,017	73,644	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	(364)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

7 - الاستثمارات، صافي

7.1 تصنف الاستثمارات كما يلي:

1 - مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

بآلاف الريالات السعودية	محلية		دولية		الإجمالي	
	2017م	2016م	2017م	2016م	2017م	2016م
صناديق استثمار	303,760	-	-	-	303,760	-
الإجمالي	303,760	-	-	-	303,760	-

في سبتمبر 2008م قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في محفظة المتاجرة والتي تظهر ضمن فئة "استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل " إلى فئة " استثمارات متاحة للبيع".

بلغت القيمة الدفترية والعادلة للاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها كما في 31 ديسمبر 2017م مبلغ 2,389مليون ريال سعودي (2016م: 2,792 مليون ريال سعودي).

لو لم يتم إعادة التصنيف لاشتملت قائمة الدخل الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م على مكاسب بقيم عادلة غير محققة تبلغ 221.7 مليون ريال سعودي (2016م مكاسب قيمة عادلة غير محققه قدرها 209.8 مليون ريال سعودي)

2 - الاستثمارات المتاحة للبيع

بآلاف الريالات السعودية	محلية		دولية		الإجمالي	
	2017م	2016م	2017م	2016م	2017م	2016م
سندات بعمولة ثابتة	-	-	10,435,312	11,880,019	10,435,312	11,880,019
سندات بعمولة عائمة	-	-	1,788,983	1,709,394	1,788,983	1,709,394
صناديق استثمار	398,616	381,532	486,284	662,612	884,900	1,044,144
أسهم	1,299,441	1,228,023	221,163	152,407	1,520,604	1,380,430
استثمارات متاحة للبيع، صافي	1,698,057	1,609,555	12,931,742	14,404,432	14,629,799	16,013,987

تشمل الاستثمارات الدولية أعلاه على محافظ استثمارية مداره من قبل مدراء خارجيين ، قدرها 9.1 مليار ريال سعودي (2016م: 11.2 مليار ريال سعودي).

3 - الاستثمارات الاخرى المقتناه بالتكلفة المطفأة

بآلاف الريالات السعودية	محلية		دولية		الإجمالي	
	2017م	2016م	2017م	2016م	2017م	2016م
سندات بعمولة ثابتة	19,201,458	17,388,272	2,323,070	1,731,049	21,524,528	19,119,321
سندات بعمولة عائمة	9,911,816	10,022,575	-	-	9,911,816	10,022,575
استثمارات اخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة	29,113,274	27,410,847	2,323,070	1,731,049	31,436,344	29,141,896

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

7 - الاستثمارات، صافي (تتمة)

7.1 تصنف الاستثمارات كما يلي: (تتمة)

4 - الاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق

بآلاف الريالات السعودية	محلية		دولية		الإجمالي	
	2017م	2016م	2017م	2016م	2017م	2016م
سندات بعمولة ثابتة	-	1,498	-	-	-	1,498
سندات بعمولة عائمة	-	-	-	-	-	-
مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	-	1,498	-	-	-	1,498
الاستثمارات، صافي	**31,115,091**	29,021,900	**15,254,812**	16,135,481	**46,369,903**	45,157,381

7.2 فيما يلي تحليلا بمكونات الاستثمارات :

بآلاف الريالات السعودية	2017م			2016م		
	متداولة	غير متداولة*	الإجمالي	متداولة	غير متداولة*	الإجمالي
سندات بعمولة ثابتة	12,982,228	18,977,612	**31,959,840**	15,748,605	15,252,233	31,000,838
سندات بعمولة عائمة	2,945,421	8,755,378	**11,700,799**	4,187,905	7,544,064	11,731,969
أسهم	1,204,692	315,912	**1,520,604**	1,113,781	266,649	1,380,430
صناديق استثمارية	1,188,660	-	**1,188,660**	1,044,144	-	1,044,144
الاستثمارات، صافي	18,321,001	28,048,902	**46,369,903**	22,094,435	23,062,946	45,157,381

*السندات غير المتداولة تشمل اذونات خزينة صادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي قدرها 21.6 مليار ريال سعودي (2016م: 19.8 مليار ريال سعودي).

7.3 فيما يلي تحليل للأرباح والخسائر غير المحققة والقيمة العادلة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

1 - استثمارات اخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة:

بآلاف الريالات السعودية	2017م				2016م			
	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	21,524,528	19,447	(260,018)	21,283,957	19,119,321	20,536	(396,884)	18,742,973
سندات بعمولة عائمة	9,911,816	349,101	-	10,260,917	10,022,575	406,272	(110)	10,428,737
الإجمالي	31,436,344	368,548	(260,018)	31,544,874	29,141,896	426,808	(396,994)	29,171,710

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

7 - الاستثمارات، صافي (تتمة)

7.3 فيما يلي تحليل للأرباح والخسائر غير المحققة والقيمة العادلة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق: (تتمة)

2 - الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

بآلاف الريالات السعودية	2017م				2016م			
	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	-	-	-	-	1,498	15	-	1,513
سندات بعمولة عائمة	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	-	-	-	-	1,498	15	-	1,513

7.4 الجودة الائتمانية للاستثمارات:

بآلاف الريالات السعودية	درجة الاستثمار		درجة غير استثمارية		غير مصنفة		الإجمالي	
	2017م	2016م	2017م	2016م	2017م	2016م	2017م	2016م
مدرجه قيمتها العادلة في قائمة الدخل	-	-	-	-	303,760	-	303,760	-
استثمارات متاحة للبيع	9,233,274	11,256,256	2,966,218	2,105,016	2,430,307	2,652,715	14,629,799	16,013,987
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	25,539,829	23,243,948	630,845	416,460	5,265,670	5,481,488	31,436,344	29,141,896
استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	-	1,466	-	-	-	32	-	1,498
الإجمالي	34,773,103	34,501,670	3,597,063	2,521,476	7,999,737	8,134,235	46,369,903	45,157,381

يستند التصنيف أعلاه على تصنيفات ستاندرد آند بورز او ما يعادلها، وتتكون الاستثمارات غير المصنفة من صناديق استثمار وأسهم وسندات غير مصنفة بعمولة ثابته ومتغيرة.

7.5 فيما يلي تحليل للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
حكومية وشبه حكومية	28,084,559	26,355,088
شركات	10,466,940	10,073,218
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7,818,404	8,729,075
الإجمالي	46,369,903	45,157,381

تتضمن الاستثمارات مبالغ قدرها 78.3 مليون ريال سعودي (2016م: 65.7 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع العملاء (إيضاح 19.4). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 78.5 مليون ريال سعودي (2016م: 65.7 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

8 - القروض والسلف، صافي

8.1 القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة

وهذه تشمل ما يلي:

2017م بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة	6,571,229	733,646	41,611,191	90,329,203	265,118	139,510,387
القروض والسلف غير العاملة	418,781	-	200,318	791,799	1,259	1,412,157
إجمالي القروض والسلف	6,990,010	733,646	41,811,509	91,121,002	266,377	140,922,544
مخصص انخفاض خسائر الائتمان	(284,471)	(16,420)	(386,892)	(1,380,709)	(16,434)	(2,084,926)
الإجمالي	6,705,539	717,226	41,424,617	89,740,293	249,943	138,837,618

2016م بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة	9,256,856	773,471	38,035,114	96,072,934	190,485	144,328,860
القروض والسلف غير العاملة	126,500	-	171,701	855,307	4,514	1,158,022
إجمالي القروض والسلف	9,383,356	773,471	38,206,815	96,928,241	194,999	145,486,882
مخصص انخفاض خسائر الائتمان	(133,504)	(33,161)	(394,212)	(2,010,277)	(6,361)	(2,577,515)
الإجمالي	9,249,852	740,310	37,812,603	94,917,964	188,638	142,909,367

تتضمن القروض والسلف، صافي منتجات مصرفية إسلامية قدرها 75,868 مليون ريال سعودي (2016م: 73,734 مليون ريال سعودي).

8.2 الحركة في مخصص انخفاض خسائر الائتمان

2017م بآلاف الريالات السعودية	مخصص الانخفاض				مخصص المحفظة	إجمالي
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي		
الرصيد في بداية السنة	-	42,060	1,463,106	1,505,166	1,072,349	2,577,515
مجنب خلال السنة	56,540	421,382	1,644,538	2,122,460	-	2,122,460
ديون معدومة مشطوبة	(56,540)	(357,677)	(1,909,424)	(2,323,641)	-	(2,323,641)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(263,822)	(263,822)	-	(263,822)
حركات أخرى ***	-	-	(27,586)	(27,586)	-	(27,586)
الرصيد في نهاية السنة	-	105,765	906,812	1,012,577	1,072,349	2,084,926

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

8 - القروض والسلف، صافي (تتمة)

8.2 الحركة في مخصص انخفاض خسائر الائتمان (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	مخصص الانخفاض				
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	27,264	799,134	826,398	1,072,349	1,898,747
مجنب خلال السنة	67,564	559,179	1,305,837	1,932,580	-	1,932,580
ديون معدومة مشطوبة	(67,564)	(544,383)	(562,866)	(1,174,813)	-	(1,174,813)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(50,850)	(50,850)	-	(50,850)
حركات أخرى ***	-	-	(28,149)	(28,149)	-	(28,149)
الرصيد في نهاية السنة	-	42,060	1,463,106	1,505,166	1,072,349	2,577,515

خلال السنة، بلغ صافي المحمل على مخصص انخفاض خسائر الائتمان، بقائمة الدخل الموحدة مبلغ 1,227 مليون ريال سعودي (2016م: 1,286 مليون ريال سعودي) مكونة من صافي:

أ- المبالغ المحملة خلال السنة وقدرها 1,859 مليون ريال سعودي (2016م: 1,882 مليون ريال سعودي) والمكونه من:

- تم تحميلها خلال السنة بمبلغ 2,123 مليون ريال سعودي (2016م: 1,933 مليون ريال سعودي) و
- مستردة أو عكس لأرصدة محمله سابقا 264 مليون ريال سعودي (2016م: 51 مليون ريال سعودي) كما هو مبين في الجدول السابق الخاص بعام 2017م.

ب- مستردة من مبالغ سبق شطبها قدرها 632 مليون ريال سعودي (2016م: 596 مليون ريال سعودي).

*يشمل التمويل العقاري الشخصي
**يشمل السحب على المكشوف والديون الاخرى
***يشمل زيادة في دخل العمولات الخاصة المستحقة على الموجودات المالية المنخفضة القيمة.

8.3 جودة ائتمان القروض والسلف:

1. القروض والسلف غير المتأخرة ولم تنخفض قيمتها

2017م بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي
جيدة	642,698	37,032,202	94,294,613	131,969,513
تحت المراقبة	-	-	1,046,472	1,046,472
الإجمالي	642,698	37,032,202	95,341,085	133,015,985

2016م بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي
جيدة	660,809	35,219,994	104,376,898	140,257,701
تحت المراقبة	-	-	694,963	694,963
الإجمالي	660,809	35,219,994	105,071,861	140,952,664

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

8 - القروض والسلف، صافي (تتمة)

8.3 جودة ائتمان القروض والسلف: (تتمة)

1- القروض والسلف غير المتأخرة ولم تنخفض قيمتها (تتمة)

تستخدم المجموعة نظام تصنيف داخلي مبنى على تصنيف درجات مخاطر لكل العملاء. يقوم نظام تصنيف درجات المخاطر والذي يدار من خلال وحدة متخصصة بالتصنيف على مستوى العميل. يتكون نظام درجات تصنيف المخاطر على قياس من ثلاثة وعشرين درجة. عشرين درجة تتعلق بالقروض العاملة، فيما تمثل بقية الدرجات تصنيف القروض غير العاملة.

جيدة – تسهيلات ائتمانية ذات جودة عالية إلى درجات مرضية وقدرة على السداد، وهى حسابات يتم متابعتها بشكل منتظم.

تحت المراقبة – تسهيلات ائتمانية تتطلب متابعة مستمرة من قبل الإدارة بسبب تدهور الأوضاع المالية للمقترض.

تشمل القروض المصنفة ضمن الفئه "جيده" في 31 ديسمبر 2017 قروض تجارية**

- ذات جودة عالية بمبلغ 34,431 مليون ريال سعودي (2016م: 19,511 مليون ريال سعودي)،
- وقروض ذات جودة جيدة بمبلغ 50,342 مليون ريال سعودي (2016م: 72,219 مليون ريال سعودي)،
- وقروض ذات جودة مُرضيه بمبلغ 9,522 مليون ريال سعودي (2016م: 12,647 مليون ريال سعودي).

2. أعمار القروض والسلف (المتأخرة ولم تنخفض قيمتها)

2017م بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي
لغاية 30 يوم	48,437	3,419,172	167,015	3,634,624
من 31 – 90 يوم	22,983	826,908	44,164	894,055
من 91 – 180 يوم	19,528	332,909	283,943	636,380
أكثر من 180 يوم	-	-	1,329,343	1,329,343
الإجمالي	90,948	4,578,989	1,824,465	6,494,402

2016م بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي
لغاية 30 يوم	51,230	1,977,870	6,316	2,035,416
من 31 – 90 يوم	33,466	538,035	5,841	577,342
من 91 – 180 يوم	27,966	299,215	167,026	494,207
أكثر من 180 يوم	-	-	269,231	269,231
الإجمالي	112,662	2,815,120	448,414	3,376,196

* تشمل التمويل العقاري الشخصي.

** تشمل السحب على المكشوف والقروض الأخرى.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

8 - القروض والسلف، صافي (تتمة)

8.4 فيما يلي تحليل بمخاطر تركزات القروض والسلف ومخصص انخفاض خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية

بآلاف الريالات السعودية	2017م				2016م			
	العاملة	غير العاملة	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي	العاملة	غير العاملة	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	5,237,705	-	-	5,237,705	5,035,994	-	-	5,035,994
زراعه وأسماك	1,474,026	-	-	1,474,026	1,288,041	1,400	(553)	1,288,888
تصنيع	23,680,064	498,759	(243,902)	23,934,921	25,671,245	268,591	(58,897)	25,880,939
مناجم وتعدين	9,829,363	-	-	9,829,363	10,479,167	-	-	10,479,167
كهرباء، ماء، غاز، خدمات صحية	2,266,851	-	-	2,266,851	2,569,707	3,064	(129)	2,572,642
بناء وانشاءات	13,314,188	214,280	(517,107)	13,011,361	15,263,298	91,556	(957,025)	14,397,829
تجارة	32,203,674	496,511	(141,974)	32,558,211	34,208,471	618,304	(444,644)	34,382,131
نقل واتصالات	4,548,932	-	-	4,548,932	4,380,754	-	-	4,380,754
خدمات	4,590,247	2,289	(3,829)	4,588,707	6,452,622	3,406	(1,858)	6,454,170
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	42,344,837	200,318	(105,765)	42,439,390	38,808,585	171,701	(42,060)	38,938,226
أخرى	20,500	-	-	20,500	170,976	-	-	170,976
الإجمالي	139,510,387	1,412,157	(1,012,577)	139,909,967	144,328,860	1,158,022	(1,505,166)	143,981,716
مخصص المحفظة				(1,072,349)				(1,072,349)
القروض والسلف، صافي				138,837,618				142,909,367

8.5 الضمانات

يقوم البنك، خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة الإقراض، بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان على القروض والسلف. تشتمل هذه الضمانات غالبا على ودائع لأجل، وتحت الطلب و نقدية أخرى، وضمانات مالية، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها لمواجهة المخاطر ذات العلاقة بصافي القيمة البيعية لها ، وتراقب الإدارة القيم العادلة للضمانات بصفة دورية وتطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقيات المبرمة عندما يكون ذلك ضرورياً.

في ما يلي تحليلا للقيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة مقابل القروض والسلف لكل فئة:

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
غير متأخرة ولم تنخفض قيمتها	38,713,823	41,872,710
متأخرة ولم تنخفض قيمتها	5,645,833	2,206,810
منخفضة القيمة	1,482,969	817,093
الإجمالي	**45,842,625**	44,896,613

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

9 - الاستثمار في شركات زميلة

تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة حصة البنك من الاستثمارات في منشآت يمارس البنك عليها تأثيرا جوهريا. تتم المحاسبه عن هذه الاستثمارات، باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة نسبة 35 بالمائة (2016م: 35 بالمائة) من حقوق الملكية في شركة "آجل للخدمات التمويلية" المسجلة في المملكة العربية السعودية، ونسبة 21.4 بالمائة (2016م: 21.4 بالمائة) من حقوق الملكية في "رويال اند صن للتأمين التعاوني" (الشرق الاوسط) المحدودة، المسجلة في مملكة البحرين، ونسبة 30.6 بالمائة (2016م: 30.6 بالمائة) من حقوق الملكية (بما في ذلك المملوكة بشكل غير مباشر) وتمثيل في مجلس الادارة في الشركة العالمية للتأمين التعاوني والمسجلة في المملكة العربية السعودية.

10 - الممتلكات والمعدات، صافي

بآلاف الريالات السعودية	الأراضي والمباني	تحسينات وديكورات المباني	الأثاث والتركيبات والمعدات	أجهزة وبرامج كمبيوتر ومشاريع ميكنة	السيارات	الإجمالي
التكلفة						
الرصيد في1 يناير 2016م	1,460,500	821,727	441,689	2,639,525	1,052	5,364,493
الإضافات	12,875	56,098	18,883	217,554	-	305,410
الإستبعادات	(20,782)	-	(269)	(142,484)	(60)	(163,595)
الرصيد في 31 ديسمبر 2016م	**1,452,593**	**877,825**	**460,303**	**2,714,595**	**992**	**5,506,308**
الإضافات	-	38,602	19,794	148,583	-	206,979
الإستبعادات	(4,365)	(2,229)	(2,544)	(79,321)	-	(88,459)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017م	**1,448,228**	**914,198**	**477,553**	**2,783,857**	**992**	**5,624,828**
الاستهلاك والإطفاء المتراكم						
الرصيد في 1 يناير 2016م	506,925	710,383	364,149	1,887,519	816	3,469,792
المحمل للسنة	21,941	40,912	23,944	201,922	71	288,790
الإستبعادات	(16,293)	-	(269)	(98,001)	(60)	(114,623)
الرصيد في 31 ديسمبر 2016م	**512,573**	**751,295**	**387,824**	**1,991,440**	**827**	**3,643,959**
المحمل للسنة	21,396	43,786	26,533	190,392	73	282,180
الإستبعادات	(982)	(1,909)	(2,506)	(48,322)	-	(53,719)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017م	**532,987**	**793,172**	**411,851**	**2,133,510**	**900**	**3,872,420**
صافي القيمة الدفترية						
الرصيد في 1 يناير 2016م	953,575	111,344	77,540	752,006	236	1,894,701
الرصيد في 31 ديسمبر2016م	940,020	126,530	72,479	723,155	165	1,862,349
الرصيد في 31 ديسمبر2017م	**915,241**	**121,026**	**65,702**	**650,347**	**92**	**1,752,408**

تشمل التحسينات وديكورات المباني على اعمال قيد التنفيذ بمبلغ 0.3 مليون ريال سعودي (2016م: لا شيء).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

11 - الموجودات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
مدينون	**150,718**	293,437
أخرى*	**379,291**	584,229
الإجمالي	**530,009**	877,666

*تشمل بشكل رئيسي، على مصاريف مدفوعة مقدما قدرها 92 مليون ريال سعودي (2016م: 130 مليون ريال سعودي). وإيرادات مستحقه، مدينون متنوعون و بنود خاضعة للمقاصة قدرها 146 مليون ريال سعودي (2016م: 116 مليون ريال سعودي) وكذلك بنود تحت التسوية نتجت خلال دورة الاعمال الاعتيادية.

12 - الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
حسابات جارية	**1,058,894**	1,038,289
ودائع أسواق المال	**5,997,274**	7,798,424
الإجمالي	**7,056,168**	8,836,713

تتضمن ودائع أسواق المال ودائع مقابل مبيعات سندات ثابتة بسعر 36 مليون ريال سعودي (2016م: لا شيء) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة.

13 - ودائع العملاء

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
تحت الطلب	**81,011,365**	77,846,981
ادخار	**366,380**	324,982
لأجل	**61,430,076**	67,811,458
أخرى	**11,557,728**	10,700,117
الإجمالي	**154,365,549**	156,683,538

تتضمن الودائع لأجل ودائع مقابل بيع سندات قدرها 43 مليون ريال سعودي (2016م: 66 مليون ريال سعودي) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة. تتضمن الودائع لأجل ودائع بدون عمولة خاصة قدرها 25,035مليون ريال سعودي (2016م: 31,970 مليون ريال سعودي).

كما تتضمن ودائع العملاء الأخرى مبالغ قدرها 2,642 مليون ريال سعودي (2016م: 2,539 مليون ريال سعودي) كضمانات محتجزة لقاء الالتزامات غير القابلة للنقض.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

13 - ودائع العملاء (تتمة)

تتضمن الودائع أعلاه ودائع بعملات أجنبية كالآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
تحت الطلب	3,990,803	4,014,306
ادخار	9,757	10,216
لأجل	15,072,603	13,953,808
أخرى	449,191	317,907
الإجمالي	19,522,354	18,296,237

14 - سندات دين مصدرة

قام البنك خلال يونيو 2015م بإصدار سندات دين ثانوية) صكوك (بقيمة 4,000 مليون ريال سعودي، ان هذه الصكوك بعملة الريال السعودي وتستحق في 24 يونيو 2025م مع أحقية البنك في استرداد الصكوك بعد خمس سنوات وفقا لأحكام وشروط الاتفاق. تحمل هذه السندات عمولة خاصة لمدة 6 اشهر وفقا للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية (سايبور) زائداً بـ 115 نقطة أساس.

كما قام البنك خلال شهر نوفمبر 2013م بإصدار سندات دين رئيسية (صكوك) بقيمة 4,000 مليون ريال سعودي، هذه الصكوك بعملة الريال السعودي وتستحق في 11 نوفمبر 2020م مع أحقية البنك في استرداد الصكوك بعد خمس سنوات وفقا لأحكام وشروط الاتفاق.

15 - المطلوبات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
دائنون	845,585	1,149,939
أخرى*	7,297,314	5,818,739
الإجمالي	8,142,899	6,968,678

* تشمل بشكل رئيسي مخصص الزكاة وضريبة الدخل بمبلغ 1,842 مليون ريال سعودي (2016م: 1,373 مليون ريال سعودي)، مكافأة نهاية الخدمة بمبلغ 699 مليون ريال سعودي (2016م: 708 مليون ريال سعودي) استنادا إلى طريقة حساب أكتوارية (إيضاح 27.2)، تأمين مستحق السداد ومصاريف مستحقة الدفع والدخل المستلم مقدما وكذلك بنود تحت التسوية نتجت من الاعمال الاعتيادية.

16 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 3,000 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي لكل سهم (2016م: 3,000 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي لكل سهم).

17 - الاحتياطي النظامي

يقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك تحويل ما لا يقل عن 25 بالمائة من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. وعليه تم تحويل مبلغ قدره 986.5 مليون ريال سعودي من صافي الدخل لعام 2017م (2016م 835.6 :مليون ريال سعودي). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع حاليا.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

18 - الاحتياطيات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
الرصيد في بداية السنة	532,929	297,467
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	422,221	309,784
صافي المبالغ المحولة المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع إلى قائمة الدخل الموحدة	(268,285)	(74,322)
صافي الحركة خلال السنة	153,936	235,462
الرصيد في نهاية السنة	686,865	532,929

19 - التعهدات والالتزامات المحتملة

19.1 الدعاوى القضائية

في 31 ديسمبر 2017م، كانت هناك دعاوى قضائية روتينية مقامة ضد المجموعة. ولم يُجنب أي مخصص مقابل هذه الدعاوى لأعتقاد الإدارة والمستشار القانوني للبنك إلى أنه من غير المتوقع تكبد أي خسائر جوهرية.

19.2 التعهدات الرأسمالية

في 31 ديسمبر 2017م، بلغت التعهدات الرأسمالية للبنك 88.5 مليون ريال سعودي (2016م: 132.1 مليون ريال سعودي) تتعلق بمشاريع الميكنة، وشراء أجهزة، وبرامج كومبيوتر، وأعمال بناء، وشراء معدات.

19.3 التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حال عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية تقل كثيرا عن المبلغ الملتزم به لأن البنك عادة لا يتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية. إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بالبضائع التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك تقديم معظم القبولات للبنك قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل أساسي على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان ، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع بأن يقل كثيراً عن إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

19 - التعهدات والالتزامات المحتملة (تتمة)

19.3 التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان (تتمة)

أ- فيما يلي تحليلا للاستحقاقات التعاقدية للتعهدات والالتزامات المحتملة الخاصة بالبنك:

2017م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	3,981,126	4,172,440	174,548	-	8,328,114
خطابات ضمان	16,331,813	33,356,176	14,252,131	648,070	64,588,190
قبولات	1,401,222	585,123	40,229	-	2,026,574
التزامات مؤكدة لمنح الائتمان	1,462,052	1,424,911	5,347,977	1,654,596	9,889,536
الإجمالي	23,176,213	39,538,650	19,814,885	2,302,666	84,832,414

2016م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	2,688,227	4,430,357	502,214	-	7,620,798
خطابات ضمان	28,023,943	20,542,649	21,955,521	1,327,225	71,849,338
قبولات	663,672	1,443,717	12,346	106	2,119,841
التزامات مؤكدة لمنح الائتمان	1,935,160	1,962,625	4,703,714	3,539,233	12,140,732
الإجمالي	33,311,002	28,379,348	27,173,795	4,866,564	93,730,709

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات، والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك والقائمة كما في 31 ديسمبر2017م ما مجموعه 89,554 مليون ريال سعودي (2016م: 90,669 مليون ريال سعودي).

ب- فيما يلي تحليلا للاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة حسب الاطراف الاخرى:

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
حكومية وشبه حكومية	-	-
شركات	63,946,804	70,081,548
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	20,885,610	23,649,161
الإجمالي	84,832,414	93,730,709

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

19 - التعهدات والالتزامات المحتملة (تتمة)

19.4 الموجودات المرهونة
فيما يلي تحليلاً للموجودات المرهونة كضمانات لدى المؤسسات المالية الأخرى والعملاء:

بآلاف الريالات السعودية	2017م		2016م	
	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة
استثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة (إيضاح 7.1 (3)، 12و13)	78,274	79,371	65,747	65,941

تمت هذه المعاملات وفقا لشروط التعامل العادي والمتعارف عليه بشان عمليات الاقراض العادي وعمليات اقراض الأوراق المالية.

19.5 الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية
فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي أبرمها البنك كمستأجر:

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
أقل من سنة	31,813	35,862
من سنة إلى خمس سنوات	65,232	78,258
أكثر من خمس سنوات	6,206	11,465
الإجمالي	103,251	125,585

20 - دخل ومصاريف العمولات الخاصة

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
دخل العمولات الخاصة		
استثمارات - متاحة للبيع	425,591	411,240
- أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة	661,233	562,903
- مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	-	711
	1,086,824	974,854
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	148,484	73,750
قروض وسلف	6,189,799	6,263,986
الإجمالي	7,425,107	7,312,590

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
مصاريف العمولات الخاصة		
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	112,074	68,884
ودائع العملاء	1,141,859	1,710,081
سندات دين مصدرة	236,097	232,596
الإجمالي	1,490,030	2,011,561

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

21 - دخل الاتعاب والعمولات، صافي

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
دخل الأتعاب والعمولات:		
- وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	269,288	259,470
- التمويل التجاري	562,917	493,289
- التسهيلات الائتمانية والاستشارات	577,385	607,479
- منتجات البطاقات المصرفية	631,359	605,504
- الخدمات البنكية الأخرى	115,694	114,897
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	2,156,643	2,080,639
مصاريف الأتعاب والعمولات:		
- منتجات البطاقات المصرفية	469,534	431,314
- وساطة الأسهم	46,761	39,541
- الخدمات البنكية الأخرى	130,034	106,671
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات	646,329	577,526
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	1,510,314	1,503,113

22 - مكاسب الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
استثمارات متاحة للبيع	282,837	179,904
استثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة	300	10,611
الإجمالي	283,137	190,515

23 - دخل العمليات الأخرى

في الإيرادات التشغيلية الأخرى لسنة 2016م، تم ادراج مكاسب بيع قطع الاراضي التي آلت ملكيتها للبنك سدادا لبعض القروض والسلف وقدرها 201 مليون ريال سعودي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

24 - رواتب الموظفين وما في حكمها

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المجموعة المحددة وفقا لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بتعويضات الموظفين ويشمل مجموع مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة التي دفعت للموظفين خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و2016م، واشكال السداد:

بآلاف الريالات السعودية	عدد الموظفين		تعويضات ثابتة		تعويضات متغيرة		إجمالي التعويضات	
فئات الموظفين	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016
كبار المدراء التنفيذيين (الذين يتطلب تعيينهم عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي)	37	37	40,891	41,895	9,004	12,226	49,895	54,121
موظفون يقومون بأدوار تشتمل على تحمل مخاطر	322	338	89,133	94,636	18,943	21,394	108,076	116,030
موظفون يقومون بأدوار رقابية	469	466	100,159	98,234	10,992	13,019	111,151	111,253
موظفون بعقود خارجية	441	300	23,614	30,692	-	-	23,614	30,692
موظفون آخرون	5,063	5,196	748,091	746,518	90,696	91,347	838,787	837,865
الإجمالي	6,332	6,337	1,001,888	1,011,975	129,635	137,986	1,131,523	1,149,961
التعويضات المستحقة المتغيرة خلال العام، ومنافع الموظفين الأخرى ذات الصلة*			570,626	584,400				
مجموع رواتب الموظفين وما في حكمها طبقا لقائمة الدخل الموحدة			1,572,514	1,596,375				

*تشمل مزايا الموظفين الأخرى التأمين، التأمينات الاجتماعية، مصاريف الانتقال، مصاريف التوظيف، التدريب والتطوير وبعض المزايا الأخرى.

تعتمد سياسة البنك فيما يتعلق بالتعويضات على المتطلبات الوظيفية، الممارسات في سوق العمل، وطبيعة ومستوى درجة المشاركة في اتخاذ قرارات تنم عن مخاطر. وتشمل هذه السياسة كبار التنفيذيين وكافة الموظفين في المجموعة، وتهدف إلى ربط أداء الأفراد بإنجازات المجموعة ومركزه المالي. وتشمل هذه التعويضات على تعويضات ثابته ومتغيره. وترتبط مراجعة الرواتب، وحوافز الأداء والحوافز الأخرى بالاعتماد على نتيجة تقييم وقياس الأداء والأداء المالي للمجموعة ومدى تحقيق اهدافه الاستراتيجية.

تقع على مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد ومتابعة سياسة التعويضات بالمجموعة. وتم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت وتتكون من خمسة أعضاء ثلاثة منهم من المجلس (غير تنفيذيين) وأثنين من خارج المجلس. وتتولى اللجنة الإشراف العام على تصميم نظام التعويضات وتطبيقه ومدى فاعليته نيابة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسة التعويضات ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة التعويض بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، والتأكيد على تطبيقها من خلال إطار إدارة المخاطر للمجموعة. وتشمل التعويضات الثابتة، الرواتب والأجور والمزايا والبدلات الاخرى، أما التعويضات المتغيرة فتشمل حوافز البيع والمكافآت المتعلقة بالمنتجات والمكافآت والحوافز المرتبطة بتقييم الأداء.

لقد اعتمدت المجموعة برامج التعويضات الثابتة والمتغيرة، تستحق التعويضات المتغيره خلال مدة 3 سنوات ويتم ربطها مع مستوى المسئولية والأداء العام للمجموعة والموظف، وكذلك مدى المخاطر المتعلقة بالوظيفة والتقييم السنوي التي تجريه لجنة الترشيحات والمكافآت. وتقوم المجموعة بشكل مستمر بمراجعة سياسات التعويضات ومقارنتها مع القطاع المصرفي ويقوم بالتعديلات اللازمة عند الحاجة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

25 - ربح السهم

تم احتساب الربح الأساسي والمخفض للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و2016م بقسمة صافي دخل السنة على الاسهم البالغ عددها 3,000 مليون سهم.

26 - إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والزكاة

بلغ صافي توزيعات الأرباح النقدية لعام 2017م بعد خصم الزكاة 2,190 مليون ريال سعودي (2016م: 1,950 مليون ريال سعودي) بحيث أصبح صافي الربح الموزع للمساهمين 0.73 ريال سعودي للسهم الواحد (2016م: 0.65 ريال سعودي للسهم الواحد). يتضمن إجمالي الأرباح المقترح توزيعها لعام 2017م توزيعات أرباح مرحلية قدرها 1,050 مليون ريال سعودي تم صرفها عن النصف الأول من عام 2017م (2016م: 1,050 مليون ريال سعودي). بلغت توزيعات الأرباح الاجمالية النهائية المقترحة لعام 2017م مبلغ 1,640مليون ريال سعودي (2016م: 1,700 مليون ريال سعودي)، تشتمل على 1,140 مليون ريال سعودي كتوزيعات مقترح توزيعها (2016م: 900 مليون ريال سعودي) و500 مليون ريال سعودي كمستحق زكاة للسنة (2016م: 800 مليون ريال سعودي).

قدمت المجموعة اقراراتها الزكوية والضريبية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة)، وسدد الزكاة عن السنوات المالية حتى وبما في ذلك عام 2016م. استلم البنك الربوط حتى عام 2013م، والتي طالبت فيها الهيئة بمطالبات إضافية اجمالية قدرها 3,543 مليون ريال سعودي يتعلق بالسنوات 2008م حتى 2013م، ويعود السبب في ذلك بشكل اساسي لقيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الاجل واضافة التمويل طويل الاجل إلى الوعاء الزكوي. اعترض البنك على الاساس الذي تم بموجبه المطالبة بالتزامات زكوية اضافية لدى اللجنة الاستئنافية الضريبية. تعتقد الادارة بان نتيجة الاعتراض المذكور ستكون في صالحها وأن المخصصات التي تم تجنيبها لقاء هذه الالتزامات مناسبة.

لم تقم الهيئة بإجراء الربوط للأعوام من 2014م حتى 2016م، وبناء على الربوط التي اجرتها الهيئة للسنوات اعلاه، فانه اذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الاجل واضافة التمويل طويل الاجل إلى الوعاء الزكوي، فإن ذلك سيؤدي إلى تعرض البنك لمطالبات زكوية اضافية جوهرية. إن هذه المسألة لا تزال موضع اهتمام كافة البنوك وأن الافصاح عن مبلغ التعرض لمطالبات زكوية إضافية سيعود بالضرر على البنك بخصوص هذه المسألة.

لقد نتج عن التغيير في السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة المبينة بالإيضاح (أ) 3.1 الأثار التالية على بنود قائمة المركز المالي الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة:

31 ديسمبر 2016م بآلاف الريالات السعودية	الرصيد كما هو في 31 ديسمبر 2016م	أثر التعديل	إعادة تصنيف آخر*	الرصيد المعدل كما في 31 ديسمبر 2016م
مطلوبات اخرى	6,168,867	800,000	(189)	6,968,678
أرباح مقترح توزيعها (حقوق الملكية)	1,700,000	(800,000)	-	900,000

31 ديسمبر 2016م بآلاف الريالات السعودية	الرصيد كما هو في 1 يناير 2016م	أثر التعديل	إعادة تصنيف آخر*	الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2016م
مطلوبات اخرى	6,220,495	250,000	(680)	6,469,815
أرباح مقترح توزيعها (حقوق الملكية)	1,300,000	(250,000)	-	1,050,000

*تمثل بعض البنود التي تم إعادة تصنيفها من المطلوبات الأخرى إلى ودائع العملاء كما ظهرت في قائمة المركز المالي الموحدة للتتماشى مع عرض السنة الحالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

27 - خطة المنافع المحدودة

27.1 وصف عام

تقوم المجموعة بمنح مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه طبقا لنظام العمل والعمال السعودي. تحسب المكافأة المستحقة وفق تقويم خارجي اكتواري وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم -19 استحقاقات الموظفين، و باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

27.2 فيما يلي الحركة في الالتزام خلال السنة بناء على القيمة الحالية لها:

بآلاف الريالات السعودية	2017م
التزامات المنافع المحددة في بداية السنة	708,144
تكلفة الخدمة الحالية	62,101
تكاليف فوائد	40,308
منافع مدفوعة	(79,789)
المكاسب الأكتوارية	(31,439)
التزامات منافع محددة في نهاية السنة	699,325

الالتزام المثبت في قائمة المركز المالي الموحدة فيما يتعلق بالخطة هو القيمة الحالية لإلتزامات المنافع المحددة في نهاية 31 ديسمبر 2017م، المكاسب أو الخسائر الأكتوارية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 13 ديسمبر 2017م ليست جوهرية على قائمة المركز المالي الموحدة ككل. تم الإفصاح عن الالتزام المتعلق بمكافأة نهاية الخدمة في الإيضاح رقم (15) المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

27.3 تقييم التزام وفرضيات المنافع المحددة

يعتمد الالتزام المثبت ضمن الخطة إلى فرضيات مختلفة (افتراضات أكتوارية) منها تقدير معدل الخصم، معدل التضخم، والمعدل المتوقع لزيادة المرتبات وأعمار التقاعد العادية. استنادا إلى الافتراضات، يتم تقدير التدفقات النقدية الخارجة لموظفي المجموعة ككل خلال السنوات القادمة ويتم خصمها للوصول إلى مبلغ الالتزام النهائي. أي تغيير في الافتراضات الأكتوارية من فترة لأخرى قد ينتج عنه تأثير على مبلغ الالتزام النهائي وبالتالي يتم احتساب مكاسب او خسائر أكتوارية للفترة.

الافتراضات الأكتوارية الرئيسية (فيما يتعلق بخطة أستحقاقات الموظفين) المستخدمة في 31 ديسمبر 2017م كالتالي:

بآلاف الريالات السعودية	2017م
معدل الخصم	%4.5
معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب	%4.0
سن التقاعد الاعتيادي	60

تم تحديد الافتراضات المتعلقة بالوفيات المستقبلية على أساس المشورة الاكتوارية وفقا للإحصائيات المنشورة والخبرة في المنطقة.

28 - النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي :

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (إيضاح 4)	10,564,443	13,100,605
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	5,587,200	2,982,155
الإجمالي	16,151,643	16,082,760

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

29 - القطاعات التشغيلية

قامت المجموعة بتحديد وعرض القطاعات التشغيلية بناءً على المعلومات التي يتم توفيرها داخليا لصانع القرار التشغيلي الرئيسي من اجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم ادائها. تدار القطاعات التشغيلية، كل على حدة، بناءً على الأسلوب الإداري في المجموعة وكذلك أنظمة التقارير الداخلية. تسجل المعاملات التي يتم تحويلها بين قطاعات المجموعة التشغيلية على اساس نظام تسعير داخلي. وتمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية إضافة إلى فرع خارجي واحد، ومكتب تمثيل ووكالة خارجية. إن إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات ونتائج أعمال هذا الفرع والوكالة لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للمجموعة بشكل عام، وبالتالي لم يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل. وتتكون القطاعات التشغيلية في المجموعة والتي تم رفع التقارير بشأنها طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 8 مما يلي:

قطاع الأفراد:	ويتعامل بالودائع والمنتجات الاستثمارية والائتمانية والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الخاصة بالأفراد.
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة:	يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.
قطاع الشركات:	ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة.
قطاع الخزينة والاستثمار:	ويقوم بشكل أساسي، بتقديم خدمات أسواق المال والخدمات التجارية وخدمات الخزانة وإدارة المحافظ الاستثمارية بالبنك.
أخرى:	وتشمل الدخل على رأس المال والتكاليف غير الموزعة المتعلقة بالمركز الرئيسي والشئون المالية والموارد البشرية والخدمات التكنولوجية والأقسام المساندة الأخرى والموجودات والمطلوبات غير الموزعة.

29.1 فيما يلي تحليلا لإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر، واجمالي دخل ومصاريف العمليات، ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

2017م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	49,248,483	914,103	95,886,608	59,050,636	11,182,341	216,282,171
إجمالي المطلوبات	66,096,309	63,806	87,351,530	5,681,009	18,466,524	177,659,178
إجمالي دخل العمليات، صافي	2,619,606	304,511	3,481,054	1,368,161	351,879	8,125,211
دخل (مصاريف) ما بين القطاعات	343,851	90,032	(583,209)	(381,136)	530,462	-
صافي دخل العمولات الخاصة	2,306,242	91,233	2,505,470	741,013	291,119	5,935,077
دخل اتعاب وعمولات، صافي	315,744	207,330	968,195	11,792	7,253	1,510,314
إجمالي مصاريف العمليات، صافي	991,909	139,926	1,671,619	54,509	1,344,362	4,202,325
استهلاك ممتلكات ومعدات	106,851	141	11,323	7,635	156,230	282,180
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي	(76,072)	-	1,303,560	-	-	1,227,488
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي	-	-	-	-	-	-
حصة ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	23,110	23,110
صافي الدخل (الخسارة)	1,627,697	164,585	1,809,435	1,313,652	(969,373)	3,945,996

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

29 - القطاعات التشغيلية (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	44,895,922	827,059	103,624,050	56,880,671	11,391,299	217,619,001
إجمالي المطلوبات	61,273,889	60,603	94,541,329	7,342,895	17,427,224	180,645,940
إجمالي دخل العمليات، صافي	2,321,852	282,599	2,863,271	1,235,356	999,202	7,702,280
دخل (مصاريف) ما بين القطاعات	(29,377)	54,493	(645,398)	(349,058)	969,340	-
صافي دخل العمولات الخاصة	1,975,755	62,786	1,908,932	612,454	741,102	5,301,029
دخل اتعاب وعمولات، صافي	335,167	217,609	945,753	(1,740)	6,324	1,503,113
إجمالي مصاريف العمليات، صافي	1,197,759	154,553	1,525,416	43,609	1,473,972	4,395,309
استهلاك ممتلكات ومعدات	100,590	72	9,339	8,623	170,166	288,790
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي	125,231	-	1,161,166	-	-	1,286,397
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي	-	-	-	100,000	-	100,000
حصة ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	35,516	35,516
صافي الدخل (الخسارة)	1,124,093	128,046	1,337855	1,191,747	(439,254)	3,342,487

29.2 فيما يلي تحليلا بمخاطر الائتمان التي تعترض لها المجموعة حسب القطاعات التشغيلية:-

2017م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	**49,059,497**	**424,508**	**96,095,722**	**58,114,358**	**9,587,535**	**213,281,620**
التعهدات والالتزامات المحتملة	**-**	**-**	**56,184,996**	**-**	**-**	**56,184,996**
المشتقات	**-**	**-**	**-**	**813,304**	**-**	**813,304**

2016م بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	44,445,512	403,573	104,080,973	55,306,106	10,418,796	214,654,960
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	-	61,221,783	-	-	61,221,783
المشتقات	-	-	-	1,042,067	-	1,042,067

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية للموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة ماعدا الاستثمارات في حقوق الملكية، والاستثمارات في الشركة الزميلة، والممتلكات والمعدات، والعقارات الأخرى. تم ادراج المعادل الائتماني لمخاطر التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات بالمعادل الائتماني وفقا للطريقة الموصى بها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

30 - مخاطر الائتمان

ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان بصفة أساسية من أنشطة الإقراض والتي تنتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية، ويوجد هناك أيضا مخاطر ائتمانية تنتج عن الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل التزامات القروض. ويقوم البنك باستخدام نظام تصنيف ائتمان داخلي لتقييم الملاءة الائتمانية للأطراف الاخرى، ويحدد درجات التصنيف وفقا لذلك. كما يستخدم البنك درجات تصنيف خارجية صادرة عن وكالات تصنيف رئيسية، وحيثما ينطبق ذلك. تنشأ خسائر الائتمان المحتملة لعدم وجود التحليل الائتماني الملائم للملاءة المالية للمقترضين وعدم قدرتهم على خدمة الدين، لعدم وجود المستندات المناسبة وخلاف ذلك.

يسعى البنك للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال سياسيات وإجراءات مراجعة طلبات الائتمان ومراقبتها للتعرض الائتماني بعد الصرف ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. يتم تصميم سياسات إدارة المخاطر بحيث تمكن البنك من تحديد المخاطر ووضع حدود ملائمه لها. وكذلك كي يتمكن من مراقبة المخاطرة ومدى الالتزام بتلك الحدود بالإضافة لمراقبة حدود المخاطرة، يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد من فترات التعرض للمخاطر. كما يقوم البنك أحيانا في بعض الحالات بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

تمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا اخفقت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى المخاطر التي يمكن ان يتحملها البنك، يقوم البنك بتقويم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي يتبعها في تقييم أنشطة الإقراض الخاصة به.

يشير تركيز المخاطر إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ لأطراف أخرين في الائتمان أو علاقة تجارية أخرى أو من التركيز في قطاعات أعمال أو مناطق جغرافية. وفقاً لذلك، تتركز المخاطر في المحفظة الائتمانية من خلال عدم التوازن في توزيع التمويل إلى: (أ) الاقتراض الفردي (التركز الفردي)، (ب) قطاع الصناعة/ قطاع الخدمات (تركز القطاع) و (ج) المناطق الجغرافية (التركز الإقليمي).

ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على أي من تصنيفات التركز.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة، كما يقوم البنك أيضاً بأخذ الضمانات، حسبما هو ملائم، كما يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض في قيمة القروض والسلف ذات العلاقة.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بشكل مستمر وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بمراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. يقوم البنك بانتظام بمراجعة سياسات وانظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق واتباع أفضل الاساليب المستجدة.

تم الإفصاح عن التصنيف الائتماني على البنوك والمؤسسات المالية الاخرى في الإيضاح (5). تمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، غالبا، مخاطر ديون سيادية، ويتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح (7)، ولمزيد من التفصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (8). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاح (6)، بينما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح (19). ان الحد الاقصى لمخاطر الائتمان في نهاية الفترة المالية مع عدم الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى، لا يختلف جوهرياً عن مخاطر الائتمان من قبل القطاعات التشغيلية في الإيضاح (29.2). كما يتضمن الإيضاح (36) عن الموجودات المرجحة المخاطر الخاصة بالمجموعة التي تم احتسابها وفقا لأطر عمل بازل 3.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

31 -التركيز الجغرافي

31.1 فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان:

2017م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	18,504,249	-	6	-	-	-	-	18,504,255
نقدية بالصندوق	5,484,528	-	6	-	-	-	-	5,484,534
ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	13,019,721	-	-	-	-	-	-	13,019,721
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,678,367	971,130	2,485,524	587,867	-	312,522	336,790	9,372,200
حسابات جارية	1,000,267	14,836	2,376	30,595	-	31,883	15,792	1,095,749
ايداعات اسواق المال	3,678,100	956,294	2,483,148	557,272	-	280,639	320,998	8,276,451
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	96,957	11,061	7,872	-	-	-	-	115,890
استثمارات، صافي	31,115,091	1,915,046	2,847,490	9,200,045	790	371,939	919,502	46,369,903
مقتناة لأغراض المتاجرة	303,760	-	-	-	-	-	-	303,760
المتاحة للبيع	1,698,057	8,427	2,847,490	9,200,045	790	371,939	503,051	14,629,799
مقتناة بالتكلفة المطفأة	29,113,274	1,906,619	-	-	-	-	416,451	31,436,344
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-	-	-	-	-
استثمارات في شركات زميلة	400,320	164,449	-	-	-	-	-	564,769
قروض وسلف، صافي	135,875,408	2,287,992	251	673,967	-	-	-	138,837,618
حساب جاري مدين	6,705,539	-	-	-	-	-	-	6,705,539
بطاقات ائتمان	717,226	-	-	-	-	-	-	717,226
قروض شخصية	41,424,617	-	-	-	-	-	-	41,424,617
قروض تجارية	86,778,083	2,287,992	251	673,967	-	-	-	89,740,293
أخرى	249,943	-	-	-	-	-	-	249,943
موجودات اخرى	530,009	-	-	-	-	-	-	530,009
مدينون واخرى	530,009	-	-	-	-	-	-	530,009
الإجمالي	191,200,401	5,349,678	5,341,143	10,461,879	790	684,461	1,256,292	214,294,644

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

31 -التركيز الجغرافي (تتمة)

31.1 فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان: (تتمة)

2017م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,645,140	2,243,114	734,965	381,574	-	8,060	43,315	7,056,168
حسابات جارية	19,763	302,090	578,219	107,449	-	8,060	43,313	1,058,894
ودائع أسواق المال	3,625,377	1,941,024	156,746	274,125	-	-	2	5,997,274
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	36,670	9,226	32,027	-	-	-	-	77,923
ودائع العملاء	149,290,345	2,381,084	1,283,696	155,739	6,464	114,524	1,133,697	154,365,549
تحت الطلب	77,607,541	2,055,152	114,953	96,131	6,464	113,038	1,018,086	81,011,365
ادخار	359,562	1,850	228	-	-	462	4,278	366,380
لأجل	59,765,514	324,082	1,168,515	59,608	-	1,024	111,333	61,430,076
أخرى	11,557,728	-	-	-	-	-	-	11,557,728
سندات دين مصدرة	8,016,639	-	-	-	-	-	-	8,016,639
مطلوبات أخرى	8,124,858	-	8,215	9,228	-	598	-	8,142,899
دائنون واخرى	8,124,858	-	8,215	9,228	-	598	-	8,142,899
الإجمالي	169,113,652	4,633,424	2,058,903	546,541	6,464	123,182	1,177,012	177,659,178

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

31 -التركيز الجغرافي (تتمة)

31.1 فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان: (تتمة)

2017م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة	56,203,197	637,465	12,676,028	9,042,524	-	4,924,239	1,348,961	84,832,414
خطابات اعتمادات	8,066,060	167,524	2,144	-	-	81,841	10,545	8,328,114
ضمانات	39,572,420	282,545	12,480,004	6,168,435	-	4,831,508	1,253,278	64,588,190
قبولات	1,920,394	9,557	595	-	-	10,890	85,138	2,026,574
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	6,644,323	177,839	193,285	2,874,089	-	-	-	9,889,536
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني وفقا للطريقة الموصي بها من قبل مؤسسة النقد السعودي)								
المشتقات	454,899	296,560	61,845	-	-	-	-	813,304
المقتناة لأغراض المتاجرة	449,274	296,560	61,845	-	-	-	-	807,679
مقتناه لتغطية مخاطر القيمة العادلة	5,625	-	-	-	-	-	-	5,625
مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
التعهدات والالتزامات المحتملة	36,799,414	374,761	8,859,452	5,738,773	-	3,442,415	970,181	56,184,996
خطابات اعتمادات	3,838,427	79,720	1,020	-	-	38,946	5,018	3,963,131
ضمانات	27,786,888	198,397	8,763,186	4,331,340	-	3,392,579	880,025	45,352,415
قبولات	1,920,394	9,557	595	-	-	10,890	85,138	2,026,574
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	3,253,705	87,087	94,651	1,407,433	-	-	-	4,842,876

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

31 -التركيز الجغرافي (تتمة)

31.1 فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان: (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	21,262,171	-	6	-	-	-	-	21,262,177
نقدية بالصندوق	4,307,676	-	6	-	-	-	-	4,307,682
ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	16,954,495	-	-	-	-	-	-	16,954,495
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,049,810	459,069	546,193	377,999	-	96,735	37,349	4,567,155
حسابات جارية	566,792	18,679	487,970	99,415	-	22,645	19,526	1,215,027
ايداعات اسواق المال	2,483,018	440,390	58,223	278,584	-	74,090	17,823	3,352,128
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	106,801	28,307	54,187	-	-	-	-	189,295
استثمارات، صافي	29,021,900	1,386,254	3,598,313	9,550,850	2,736	739,960	857,368	45,157,381
المتاحة للبيع	1,609,555	13,241	3,561,970	9,550,850	2,736	739,960	535,675	16,013,987
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	27,410,847	1,373,013	36,343	-	-	-	321,693	29,141,896
مقتناة حتى تاريخ الأستحقاق	1,498	-	-	-	-	-	-	1,498
استثمارات في شركات زميلة	404,827	143,767						548,594
قروض وسلف بالصافي	139,831,595	2,003,257	57,967	243,803	-	63,929	708,816	142,909,367
حساب جاري مدين	9,247,056	2,049	-	-	-	70	677	9,249,852
بطاقات ائتمان	740,310	-	-	-	-	-	-	740,310
قروض شخصية	37,812,603	-	-	-	-	-	-	37,812,603
قروض تجارية	91,842,988	2,001,208	57,967	243,803	-	63,859	708,139	94,917,964
أخرى	188,638	-	-	-	-	-	-	188,638
موجودات اخرى	566,638	-	-	311,028	-	-	-	877,666
مدينون واخرى	566,638	-	-	311,028	-	-	-	877,666
الإجمالي	194,243,742	4,020,654	4,256,666	10,483,680	2,736	900,624	1,603,533	215,511,635

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

31 -التركيز الجغرافي (تتمة)

31.1 فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان: (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,493,899	2,856,185	889,231	261,539	-	21,440	314,419	8,836,713
حسابات جارية	24,557	562,865	281,198	115,173	-	21,440	33,056	1,038,289
ودائع سوق المال	4,469,342	2,293,320	608,033	146,366	-	-	281,363	7,798,424
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	61,771	25,395	51,472	-	-	-	-	138,638
ودائع العملاء	153,028,930	2,421,271	916,054	198,811	-	2,375	116,097	156,683,538
تحت الطلب	77,821,831	208	22,721	-	-	-	2,221	77,846,981
ادخار	314,672	3,145	372	701	-	1,011	5,081	324,982
لأجل	64,192,310	2,417,918	892,961	198,110	-	1,364	108,795	67,811,458
أخرى	10,700,117	-	-	-	-	-	-	10,700,117
سندات دين مصدرة	8,018,373	-	-	-	-	-	-	8,018,373
مطلوبات أخرى	6,938,072	-	22,831	7,218	-	557	-	6,968,678
دائنون واخرى	6,938,072	-	22,831	7,218	-	557	-	6,968,678
الإجمالي	172,541,045	5,302,851	1,879,588	467,568	0	24,372	430,516	180,645,940

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

31 -التركيز الجغرافي (تتمة)

31.1 فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان: (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة	56,862,686	1,717,620	14,586,517	11,581,841	-	4,386,510	4,595,535	93,730,709
اعتمادات مستنديه	6,389,258	936,588	204,472	142	-	29,106	61,232	7,620,798
خطابات ضمان	39,459,061	483,351	14,209,998	8,848,662	-	4,357,404	4,490,862	71,849,338
قبولات	2,069,750	5,016	1,634	-	-	-	43,441	2,119,841
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	8,944,617	292,665	170,413	2,733,037	-	-	-	12,140,732
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني وفقا للطريقة الموصي بها من قبل مؤسسة النقد السعودي)								
المشتقات	742,285	138,664	161,118	-	-	-	-	1,042,067
المقتناة لأغراض المتاجرة	741,910	138,664	161,118	-	-	-	-	1,041,692
مقتناه لتغطية مخاطر القيمة العادلة	375	-	-	-	-	-	-	375
التعهدات والالتزامات المحتملة	36,709,101	994,665	10,044,154	7,241,167	-	3,039,145	3,193,551	61,221,783
اعتمادات مستنديه	3,658,088	536,232	117,068	81	-	16,664	35,057	4,363,190
خطابات ضمان	27,370,482	335,273	9,856,659	6,137,808	-	3,022,481	3,115,053	49,837,756
قبولات	2,069,750	5,016	1,634	-	-	-	43,441	2,119,841
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	3,610,781	118,144	68,793	1,103,278	-	-	-	4,900,996

31.2 فيما يلي التوزيع الجغرافي للقروض والسلف غير العاملة ومخصص خسائر الائتمان:

بألاف الريالات السعودية	قروض وسلف غير عاملة، صافي		مخصص خسائر الائتمان	
	2017م	2016م	2017م	2016م
قروض تجارية*	1,211,839	986,321	(906,812)	(1,463,106)
قروض شخصية**	200,318	171,701	(105,765)	(42,060)
الإجمالي	1,412,157	1,158,022	(1,012,577)	(1,505,166)

*تشمل السحب على المكشوف والقروض الأخرى

** تشمل التمويل العقاري والشخصي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات التي تحدث في السوق مثل تغيرات أسعار العمولات الخاصة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تصنف المجموعة مخاطر السوق كمحفظة تجارية أو محفظة غير تجارية / مصرفية. يتم إدارة ومراقبة مخاطر السوق للمحفظة التجارية باستخدام طريقة القيمة المعرضة للمخاطر ويتم إدارة ومراقبة مخاطر السوق للمحفظة غير التجارية أو المصرفية باستخدام مزيج من اختبارات الجهد وتحليل الحساسية:

32.1 مخاطر السوق- المحفظة التجارية

وضعت المجموعة حدوداً (لكل من طريقة القيمة المعرضة للمخاطر ولمستويات المخاطر التي يتم التعرض لها) لمستويات المخاطر المقبولة لإدارة المحفظة التجارية. ولإدارة مخاطر السوق للمحفظة التجارية، تقوم المجموعة بتطبيق طريقة القيمة المعرضة للمخاطر لتقويم مراكز مخاطر السوق ولوضع تقديرات للخسائر الاقتصادية المحتملة بناءاً على مجموعة من الافتراضات والتغيرات في الظروف السائدة للسوق.

تعتبر طريقة القيمة المعرضة للمخاطر تقديراً للتغير السلبي المحتمل في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى معين من الثقة وعلى مدى فترة زمنية محددة. تستخدم المجموعة طريقة "التغير – التغير المشترك" لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر للمحفظة التجارية بناءاً على البيانات التاريخية (لمدة سنة). يتم تصميم طريقة القيمة المعرضة للمخاطر عادة لقياس مخاطر السوق في ظل ظروف السوق العادية وبالتالي هناك قصور في استخدام طريقة القيمة المعرضة للمخاطر لأنها مبنية على معدلات ارتباط تاريخية وعلى التغيرات في أسعار السوق وتفترض بأن تكون الحركات المستقبلية على شكل بيان إحصائي.

تحتسب المجموعة القيمة المعرضة للمخاطر وفقاً للآتي:

1) فترة احتفاظ لمدة 10 ايام عند مستوى ثقة 99 بالمائة لأغراض احتساب رأس المال النظامي (باستخدام طريقة IMA المذكورة في اتفاقية بازل (2) والتي تعتزم المجموعة إتباعها مستقبلاً).
2) فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 99 بالمائة لأغراض إعداد التقارير الداخلية والافصاح.

إن طريقة القيمة المعرضة للمخاطر التي تتبعها المجموعة عبارة عن تقديرات موضوعة باستخدام مستوى ثقة 99 بالمائة من الخسائر المحتملة التي لا يتوقع تجاوزها في حالة ثبات الظروف السائدة بالسوق لمدة يوم أو 10 أيام. إن استخدام نسبة 99 بالمائة على مدى يوم واحد يوضح بأن الخسائر التي تجاوزت مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر يجب ألا تحدث – في المتوسط – أكثر من مرة كل مائة يوم.

تمثل القيمة المعرضة للمخاطر مخاطر المحافظ عند نهاية يوم عمل ما، ولكنها لا تشتمل على أي خسائر قد تحدث خارج نطاق فترة الثقة المحددة. وقد تختلف النتائج التجارية الفعلية التي بنيّت عليها حسابات القيمة المعرضة للمخاطر خاصة وأن هذه الحسابات لا تعطي مؤشراً ذا معنى عن الأرباح والخسائر التي قد تتحقق في ظل ظروف السوق غير الاعتيادية.

وللتغلب على القصور أعلاه المتعلق بطريقة القيمة المعرضة للمخاطر، تستخدم المجموعة أيضاً اختبارات الجهد لكل من مخاطر المحافظ غير التجارية والتجارية للوقوف على الظروف التي تحدث خارج فترات الثقة الاعتيادية باستخدام ستة سيناريوهات لاختبارات الجهد لكامل المجموعة، ويتم إصدار تقارير دورية منتظمة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك توضح الخسائر المحتمل حدوثها للنظر فيها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق (تتمة)

32.1 مخاطر السوق- المحفظة التجارية (تتمة)

فيما يلي البيانات المتعلقة بالقيمة المعرضة للمخاطر الخاصة بالمجموعة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و2016م باستخدام فترة احتفاظ ليوم واحد وعند مستوى ثقة 99 بالمائة. كافة المبالغ بملايين الريالات السعودية:

2017م	مخاطر أسعار الصرف الأجنبي	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر أسعار الأسهم	المخاطر الكلية
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2017م	1.96	0.42	4.97	7.12
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر لعام 2017م	8.59	0.58	5.03	13.87
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2017م	20.28	1.15	5.11	25.36
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2017م	0.45	0.18	4.90	5.52

2016م	مخاطر أسعار الصرف الأجنبي	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر أسعار الأسهم	المخاطر الكلية
القيمة المعرضة للمخاطر في31 ديسمبر 2016م	3.64	0.19	0.00	3.62
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر لعام 2016م	4.79	0.79	0.00	4.97
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2016م	35.14	6.34	0.00	35.10
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2016م	0.20	0.08	0.00	0.22

32.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية:

1 - مخاطر أسعار العمولات الخاصة:

تنشأ مخاطر أسعار العمولات الخاصة نتيجة لاحتمال تأثير التغيرات في اسعار العمولات الخاصة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد أقرت المجموعة حدودا "لصافي دخل العمولات الخاصة المعرض للمخاطر" و "القيمة السوقية المعرضة للمخاطر-MVaR" والتي يتم مراقبتها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة. ويوجد حدود للفجوات لتغطية مخاطر عمليات الصرف الأجنبي الآجلة وعمليات أسواق المال لجميع العملات. وتراقب المجموعة المراكز يومياً ويستخدم استراتيجيات التغطية لضمان بقاء على هذه المراكز ضمن الحدود المقررة لهذه الفجوات.

ويوضح الجدول التالي أثر التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار العمولات الخاصة، مع بقاء المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

يمثل الاثر على الدخل أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة على صافي دخل العمولات الخاصة لمدة عام، على الموجودات والمطلوبات المالية المقتناة لغير اغراض المتاجرة المحتفظ بها كما في 31 ديسمبر 2017م و 2016م شاملا أثر التغطية المتعلقة بها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق (تتمة)

32.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

1- مخاطر أسعار العمولات الخاصة (تتمة):

تم احتساب الاثر على حقوق المساهمين وذلك بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع بعموله ثابته بما في ذلك أثر تغطية المخاطر المتعلقة بها كما في 31 ديسمبر 2017م و 2016م والناتجة عن اثر التغييرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة. ويتم تحليل الحساسية في حقوق المساهمين حسب تاريخ استحقاق الموجودات أو المقايضات. ويتم تحليل ومراقبة مخاطر العمليات المصرفية حسب تركزات العملات ويتم الافصاح عن الاثار المتعلقة بها بملايين الريالات السعودية.

2017م العملة	الزيادة في نقاط الاساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	الاثر على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	243.73	-	-	-	-	-
دولار امريكي	+100	(50.00)	(0.83)	(0.63)	(39.36)	(301.11)	(341.93)
يورو	+100	0.87	(0.01)	-	-	-	(0.01)
جنيه إسترليني	+100	(1.39)	-	-	-	-	-
ين ياباني	+100	2.15	-	-	-	-	-
أخرى	+100	(0.74)	-	-	-	-	-

العملة	النقص في نقاط الاساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	الاثر على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(243.73)	-	-	-	-	-
دولار امريكي	-100	51	0.83	0.63	39.36	301.11	341.93
يورو	-100	(1.56)	0.01	-	-	-	0.01
جنيه إسترليني	-100	-	-	-	-	-	-
ين ياباني	-100	(2.15)	-	-	-	-	-
أخرى	-100	0.74	-	-	-	-	-

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق (تتمة)

32.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

1- مخاطر أسعار العمولات الخاصة (تتمة)

2016م العملة	الزيادة في نقاط الاساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	الأثر على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	187.2	-	-	-	-	-
دولار امريكي	+100	(48.3)	(1.19)	(1.68)	(52.09)	(276.59)	(331.55)
يورو	+100	(5 .7)	(0.42)	(0.12)	(5.40)	(4.45)	(10.39)
جنيه إسترليني	+100	(5.5)	(0.16)	(0.74)	(2.13)	(1.35)	(4.38)
ين ياباني	+100	2.3	(0.04)	-	(0.08)		(0.12)
أخرى	+100	(0.4)	(0.06)	(0.06)	(1.09)	(0.06)	(1.27)

العملة	النقص في نقاط الاساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	الأثر على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(187.4)	-	-	-		-
دولار امريكي	-100	48.3	1.19	1.68	52.09	276.59	331.55
يورو	-100	-	0.42	0.12	5.40	4.45	10.39
جنيه إسترليني	-100	4.1	0.16	0.74	2.13	1.35	4.38
ين ياباني	-100	(2.2)	0.04	-	0.08		0.12
أخرى	-100	0.5	0.06	0.06	1.09	0.06	1.27

آثار أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

تدير المجموعة أثار التقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية، تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. وتقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة ويتضمن موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق (تتمة)

32.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

1- مخاطر أسعار العمولات الخاصة (تتمة):

2017م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	5,099,960	-	-	-	13,404,295	18,504,255
نقدية بالصندوق	-	-	-	-	5,484,534	5,484,534
ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	5,099,960	-	-	-	7,919,761	13,019,721
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,575,262	635,000	-	-	161,938	9,372,200
حسابات جارية	933,811	-	-	-	161,938	1,095,749
إيداعات اسواق المال	7,641,451	635,000	-	-	-	8,276,451
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	8,687	6,512	73,614	27,077	-	115,890
استثمارات، صافي	10,935,725	7,707,473	15,703,533	9,313,908	2,709,264	46,369,903
مقتناة لأغراض المتاجرة	-	-	-	-	303,760	303,760
المتاحة للبيع	1,510,062	116,607	4,789,866	5,807,760	2,405,504	14,629,799
مقتناة بالتكلفة المطفأة	9,425,663	7,590,866	10,913,667	3,506,148	-	31,436,344
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-	-	-
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	564,769	564,769
قروض وسلف، صافي	61,095,782	28,858,580	28,200,270	20,682,986	-	138,837,618
حساب جاري مدين	6,705,539	-	-	-	-	6,705,539
بطاقات ائتمان	717,226	-	-	-	-	717,226
قروض شخصية	153,621	433,720	20,962,566	19,874,710	-	41,424,617
قروض تجارية	53,269,453	28,424,860	7,237,704	808,276	-	89,740,293
اخرى	249,943	-	-	-	-	249,943
عقارات أخرى	-	-	-	-	235,119	235,119
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,752,408	1,752,408
موجودات أخرى	150,718	-	-	-	379,291	530,009
مدينون واخرى	150,718	-	-	-	379,291	530,009
إجمالي الموجودات	85,866,134	37,207,565	43,977,417	30,023,971	19,207,084	216,282,171

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق (تتمة)

32.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

1- مخاطر أسعار العمولات الخاصة (تتمة):

2017م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,941,023	56,251	-	-	1,058,894	7,056,168
حسابات جارية	-	-	-	-	1,058,894	1,058,894
ودائع اسواق المال	5,941,023	56,251	-	-	-	5,997,274
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	14,468	7,195	30,802	25,458	-	77,923
ودائع العملاء	57,029,002	5,091,423	720,374	-	91,524,750	154,365,549
تحت الطلب	1,044,343	-	-	-	79,967,022	81,011,365
ادخار	366,380	-	-	-	-	366,380
لأجل	55,618,279	5,091,423	720,374	-	-	61,430,076
أخرى	-	-	-	-	11,557,728	11,557,728
سندات دين مصدرة	4,011,562	4,005,077	-	-	-	8,016,639
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	8,142,899	8,142,899
دائنون وأخرى	-	-	-	-	8,142,899	8,142,899
حقوق المساهمين	-	-	-	-	38,622,993	38,622,993
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	66,996,055	9,159,946	751,176	25,458	139,349,536	216,282,171
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	18,870,079	28,047,619	43,226,241	29,998,513	(120,142,452)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	18,870,079	28,047,619	43,226,241	29,998,513	(120,142,452)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	18,870,079	46,917,698	90,143,939	120,142,452	-	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق (تتمة)

32.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

1- مخاطر أسعار العمولات الخاصة (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1- 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	8,750,000	-	-	-	12,512,177	21,262,177
نقدية بالصندوق	-	-	-	-	4,307,682	4,307,682
ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	8,750,000	-	-	-	8,204,495	16,954,495
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,523,483	385,000	-	-	658,672	4,567,155
حسابات جارية	556,355	-	-	-	658,672	1,215,027
إيداعات اسواق المال	2,967,128	385,000	-	-	-	3,352,128
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	113,257	16,958	39,299	19,781	-	189,295
استثمارات، صافي	16,764,616	6,199,724	10,973,382	8,795,085	2,424,574	45,157,381
المتاحة للبيع	2,153,633	1,105,243	5,659,149	4,671,388	2,424,574	16,013,987
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	14,610,951	5,093,015	5,314,233	4,123,697	-	29,141,896
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	32	1,466	-	-	-	1,498
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	548,594	548,594
قروض وسلف، صافي	58,371,418	39,257,249	28,149,567	17,131,133	-	142,909,367
حساب جاري مدين	9,249,852	-	-	-	-	9,249,852
بطاقات ائتمان	740,310	-	-	-	-	740,310
قروض شخصية	178,184	524,858	20,459,177	16,650,384	-	37,812,603
قروض تجارية	48,014,434	38,732,391	7,690,390	480,749	-	94,917,964
اخرى	188,638	-	-	-	-	188,638
عقارات أخرى	-	-	-	-	245,017	245,017
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,862,349	1,862,349
موجودات أخرى	293,437				584,229	877,666
مدينون واخرى	293,437				584,229	877,666
إجمالي الموجودات	87,816,211	45,858,931	39,162,248	25,945,999	18,835,612	217,619,001

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق (تتمة)

32.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

1- مخاطر أسعار العمولات الخاصة (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1- 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,491,499	306,925	-	-	1,038,289	8,836,713
حسابات جارية	-	-	-	-	1,038,289	1,038,289
ودائع سوق النقد	7,491,499	306,925	-	-	-	7,798,424
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	93,081	17,134	11,580	16,843	-	138,638
ودائع العملاء	54,853,528	13,932,938	43,930	-	87,853,142	156,683,538
تحت الطلب	693,956	-	-	-	77,153,025	77,846,981
ادخار	324,982	-	-	-	-	324,982
لأجل	53,834,590	13,932,938	43,930	-	-	67,811,458
أخرى	-	-	-	-	10,700,117	10,700,117
سندات دين مصدرة	4,015,672	4,002,701	-	-	-	8,018,373
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,968,678	6,968,678
دائنون وأخرى	-	-	-	-	6,968,678	6,968,678
حقوق المساهمين	-	-	-	-	36,973,061	36,973,061
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	66,453,780	18,259,698	55,510	16,843	132,833,170	217,619,001
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	21,362,431	27,599,233	39,106,738	25,929,156	(113,997,558)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	21,362,431	27,599,233	39,106,738	25,929,156	(113,997,558)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	21,362,431	48,961,664	88,068,402	113,997,558	-	

2 - مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد أقر مجلس إدارة البنك حدوداً لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات تغطية المخاطر ولضمان بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة.

ويظهر الجدول أدناه العملات التي تتعرض لها المجموعة بشكل جوهري كما في 31 ديسمبر 2017م و 2016م على الموجودات والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة، والتدفقات النقدية المتوقعة. ويحسب التحليل أثر التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار العملات مقابل الريال السعودي، مع بقاء باقي المتغيرات الأخرى ثابتة على قائمة الدخل الموحدة، (بسبب تغير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة) وعلى حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيمة العادلة لمقايضات العملات وعقود الصرف الأجنبي الآجلة والمستخدمة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين، بينما يظهر التأثير السلبي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق (تتمة)

32.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

2- مخاطر العملات (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2017م	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (بملايين الريالات السعودية)
دولار أمريكي	1±	5.19±
يورو	1±	0.59±
جنية إسترليني	1±	0.09±
ين ياباني	1±	0.13±
عملات الأخرى	1±	± (0.02)

كما في 31 ديسمبر 2016م	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (بملايين الريالات السعودية)
دولار أمريكي	1±	5.94±
يورو	1±	0.32±
جنية إسترليني	1±	0.02±
ين ياباني	1±	0.14±
عملات الأخرى	1±	0.01±

3 - مخاطر العملات الأجنبية

يدير البنك مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات لليله واحده و خلال اليوم و حيث يتم مراقبتها يومياً. وفيما يلي تحليلاً بصافي المخاطر الجوهرية الخاصة بالمجموعة كما في نهاية السنه بشان العملات الاجنبية التالية:

بآلاف الريالات السعودية	2017م مركز دائن (مدين)	2016م مركز دائن (مدين)
دولار أمريكي	618,153	607,562
ين ياباني	16	467
يورو	(3,914)	(160)
جنية إسترليني	(1,864)	41
أخرى	41,124	41,176

المركز الدائن يقصد به ان الموجودات بعملة اجنبية أكثر من المطلوبات لنفس العملة والمركز (المدين) يمثل العكس.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

32 - مخاطر السوق (تتمة)

32.2 مخاطر السوق – المحفظة غير التجارية أو المحفظة المصرفية: (تتمة)

4 - مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة نتيجة للتغيرات المحتملة والمعقولة في مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. ويوضح الجدول التالي الأثر على استثمارات المجموعة في الأسهم المتاحة للبيع نتيجة المحتملة والمعقولة والممكنة في مؤشرات الأسهم مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابته على النحو التالي: -

مؤشرات السوق	31 ديسمبر 2017م		31 ديسمبر2016م	
	التغير في قيمة المؤشر %	الاثر (بملايين الريالات السعودية)	التغير في قيمة المؤشر%	الاثر (بملايين الريالات السعودية)
تداول	+5	47.32	+5	46.46
	+10	94.64	+10	92.93
	-5	(47.32)	-5	(46.46)
	-10	(94.64)	-10	(92.93)

33 - مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافٍ للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

تقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات للتأكد من كفاية السيولة اللازمة لها. ويتم مراقبة موقف السيولة يومياً ويتم تطبيق اختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية في السوق. إن جميع السياسات والإجراءات المرتبطة بكفاية السيولة يتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم تقديم تقارير تغطي موقف السيولة للمجموعة ويتم تزويد لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات دوريا بتقرير موجز يشتمل على الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي تمت.

وطبقاً لنظام مراقبه البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بوديعة نظامية تعادل 7 بالمائة (2016م: 7 بالمائة) من إجمالي الودائع تحت الطلب، و 4 بالمائة (2016م: 4 بالمائة) من إجمالي ودائع الادخار والودائع لأجل. كما يحتفظ البنك بالإضافة إلى الوديعة النظامية باحتياطي سيولة لا يقل عن 20 بالمائة من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو سندات التنمية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الاحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات اعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي من 85 بالمائة إلى 100 بالمائة من القيمة الاسمية للسندات المحتفظ بها.

33.1 فيما يلي تواريخ استحقاق المطلوبات غير المخصومة:

يشتمل الجدول أدناه على ملخص استحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر 2017م و 2016م بناء على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. وحيث ان العمولات الخاصة المدفوعة، مدرجة في الجدول، فإن المبالغ الاجمالية لا تتطابق مع قائمة المركز المالي الموحدة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تواريخ الاستحقاقات التعاقدية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي المتوقع. لا تتوقع المجموعة أن يطالب العملاء بالسداد في التاريخ المبكر المطلوب من المجموعة السداد فيه، كما أن الجدول لا يؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. والمبالغ الموضحة بالجدول ادناه تمثل استحقاقات محفظة المطلوبات غير المخصومة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

33 - مخاطر السيولة (تتمة)

33.1 فيما يلي تواريخ استحقاق المطلوبات غير المخصومة: (تتمة)

2017م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,005,616	56,268	-	-	7,061,884
حسابات جارية	1,058,894	-	-	-	1,058,894
ودائع اسواق المال	5,946,722	56,268	-	-	6,002,990
ودائع عملاء	148,665,201	5,105,170	720,649	-	154,491,020
تحت الطلب	81,011,365	-	-	-	81,011,365
ادخار	366,382	-	-	-	366,382
لآجل	55,729,726	5,105,170	720,649	-	61,555,545
أخرى	11,557,728	-	-	-	11,557,728
سندات دين مصدرة	56,600	169,800	4,693,463	4,350,782	9,270,645
أدوات مالية مشتقة (إجمالي الذمم الدائنة المتعاقد عنها)	52,299	143,122	367,173	15,708	578,302
مقتناة لأغراض المتاجرة	51,836	141,707	360,967	15,708	570,218
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة	463	1,415	6,206	-	8,084
اجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	155,779,716	5,474,360	5,781,285	4,366,490	171,401,851

2016م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,531,067	307,212	-	-	8,838,279
حسابات جارية	1,038,289	-	-	-	1,038,289
ودائع اسواق المال	7,492,778	307,212	-	-	7,799,990
ودائع عملاء	142,928,566	13,989,411	45,051	-	156,963,028
تحت الطلب	77,846,981	-	-	-	77,846,981
ادخار	324,984	-	-	-	324,984
لآجل	54,056,484	13,989,411	45,051	-	68,090,946
أخرى	10,700,117	-	-	-	10,700,117
سندات دين مصدرة	63,647	190,942	4,953,404	4,458,786	9,666,779
ادوات مالية مشتقة (إجمالي الذمم الدائنة المتعاقد عنها)	37,005	106,745	339,740	43,826	527,316
مقتناه لتغطية مخاطر القيمة العادلة	36,623	106,363	339,740	43,826	526,552
مقتناة لأغراض المتاجرة	382	382	-	-	764
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	151,560,285	14,594,310	5,338,195	4,502,612	175,995,402

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

33 - مخاطر السيولة (تتمة)

33.2 يلخص الجدول أدناه قائمة محفظة استحقاق الموجودات والمطلوبات والتي تم تحليلها وفقا لتاريخ الاستحقاق او تاريخ التسوية المتوقع:

2017م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1- 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	10,584,494	-	-	-	7,919,761	18,504,255
نقدية بالصندوق	5,484,534	-	-	-	-	5,484,534
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	5,099,960	-	-	-	7,919,761	13,019,721
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,737,200	635,000	-	-	-	9,372,200
حسابات جارية	1,095,749	-	-	-	-	1,095,749
إيداعات اسواق المال	7,641,451	635,000	-	-	-	8,276,451
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	8,687	6,512	73,614	27,077	-	115,890
استثمارات، صافي	3,416,420	4,642,727	17,675,388	17,926,104	2,709,264	46,369,903
مقتناة لأغراض المتاجرة	-	-	-	-	303,760	303,760
متاحة للبيع	356,220	397,681	5,008,498	6,461,896	2,405,504	14,629,799
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	3,060,200	4,245,046	12,666,890	11,464,208	-	31,436,344
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-	-	-
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	564,769	564,769
قروض وسلف، صافي	40,731,476	18,668,451	36,917,876	42,519,815	-	138,837,618
حساب جاري مدين	6,705,539	-	-	-	-	6,705,539
بطاقات ائتمان	717,226	-	-	-	-	717,226
قروض شخصية	153,621	433,720	20,962,566	19,874,710	-	41,424,617
قروض تجارية	32,905,147	18,234,731	15,955,310	22,645,105	-	89,740,293
أخرى	249,943	-	-	-	-	249,943
عقارات أخرى	-	-	-	-	235,119	235,119
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,752,408	1,752,408
موجودات أخرى	150,718	-	-	-	379,291	530,009
مدينون واخرى	150,718	-	-	-	379,291	530,009
إجمالي الموجودات	63,628,995	23,952,690	54,666,878	60,472,996	13,560,612	216,282,171

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

33 - مخاطر السيولة (تتمة)

33.2 يلخص الجدول أدناه قائمة محفظة استحقاق الموجودات والمطلوبات والتي تم تحليلها وفقا لتاريخ الاستحقاق او تاريخ التسوية المتوقع: (تتمة)

2017م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,999,917	56,251	-	-	-	7,056,168
حسابات جارية	1,058,894	-	-	-	-	1,058,894
ودائع اسواق المال	5,941,023	56,251	-	-	-	5,997,274
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	14,468	7,195	30,802	25,458	-	77,923
ودائع العملاء	148,553,752	5,091,423	720,374	-	-	154,365,549
تحت الطلب	81,011,365	-	-	-	-	81,011,365
ادخار	366,380	-	-	-	-	366,380
لأجل	55,618,279	5,091,423	720,374	-	-	61,430,076
أخرى	11,557,728	-	-	-	-	11,557,728
سندات دين مصدرة	-	-	4,011,562	4,005,077	-	8,016,639
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	8,142,899	8,142,899
دائنون وأخرى	-	-	-	-	8,142,899	8,142,899
حقوق المساهمين	-	-	-	-	38,622,993	38,622,993
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	155,568,137	5,154,869	4,762,738	4,030,535	46,765,892	216,282,171

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

33 - مخاطر السيولة (تتمة)

33.2 يلخص الجدول أدناه قائمة محفظة استحقاق الموجودات والمطلوبات والتي تم تحليلها وفقا لتاريخ الاستحقاق او تاريخ التسوية المتوقع: (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	13,057,682	-	-	-	8,204,495	21,262,177
نقدية بالصندوق	4,307,682	-	-	-	-	4,307,682
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	8,750,000	-	-	-	8,204,495	16,954,495
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,182,155	385,000	-	-	-	4,567,155
حسابات جارية	1,215,027	-	-	-	-	1,215,027
إيداعات اسواق المال	2,967,128	385,000	-	-	-	3,352,128
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	113,257	16,958	39,299	19,781	-	189,295
استثمارات، صافي	8,466,578	3,167,390	13,475,462	17,623,377	2,424,574	45,157,381
المتاحة للبيع	689,234	1,031,499	6,258,314	5,610,366	2,424,574	16,013,987
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	32	1,466	-	-	-	1,498
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	7,777,312	2,134,425	7,217,148	12,013,011	-	29,141,896
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	548,594	548,594
قروض وسلف، صافي	41,232,437	23,694,432	40,561,793	37,420,705	-	142,909,367
حساب جاري مدين	9,249,852	-	-	-	-	9,249,852
بطاقات ائتمان	740,310	-	-	-	-	740,310
قروض شخصية	178,184	524,858	20,459,177	16,650,384	-	37,812,603
قروض تجارية	30,916,135	23,135,545	20,095,963	20,770,321	-	94,917,964
أخرى	147,956	34,029	6,653	-	-	188,638
عقارات أخرى	-	-	-	-	245,017	245,017
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,862,349	1,862,349
موجودات أخرى	293,437	-	-	-	584,229	877,666
مدينون واخرى	293,437	-	-	-	584,229	877,666
إجمالي الموجودات	67,345,546	27,263,780	54,076,554	55,063,863	13,869,258	217,619,001

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

33 - مخاطر السيولة (تتمة)

33.2 يلخص الجدول أدناه قائمة محفظة استحقاق الموجودات والمطلوبات والتي تم تحليلها وفقا لتاريخ الاستحقاق او تاريخ التسوية المتوقع: (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1- 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,529,788	306,925	-	-	-	8,836,713
حسابات جارية	1,038,289	-	-	-	-	1,038,289
ودائع اسواق المال	7,491,499	306,925	-	-	-	7,798,424
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	93,081	17,134	11,580	16,843	-	138,638
ودائع العملاء	142,706,481	13,932,938	43,930	-	-	156,683,349
تحت الطلب	77,846,981	-	-	-	-	77,846,981
ادخار	324,982	-	-	-	-	324,982
لأجل	53,834,590	13,932,938	43,930	-	-	67,811,458
أخرى	10,700,117	-	-	-	-	10,700,117
سندات دين مصدرة	-	-	4,015,672	4,002,701	-	8,018,373
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,968,678	6,968,678
دائنون واخرى	-	-	-	-	6,968,678	6,968,678
حقوق المساهمين	-	-	-	-	36,973,061	36,973,061
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	151,329,539	14,256,997	4,071,182	4,019,544	43,941,739	217,619,001

تشتمل الموجودات المتوفرة للوفاء بكافة الالتزامات وتغطية التزامات القروض القائمة من النقدية، والأرصدة لدى مؤسسة النقد السعودي، والبنود تحت التحصيل، والقروض والسلف الممنوحة للبنوك، والقروض والسلف الممنوحة للعملاء. وقد تم بيان اجمالي تواريخ استحقاق التعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (19.3).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

34 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:

- المستوى الأول: أسعار متداولة (غير معدلة) لموجودات أو مطلوبات مماثله في اسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في اسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المشابهة أو طرق تقييم بحيث تستند جميع المدخلات الهامة على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها .
- المستوى الثالث: طرق التقييم التي تستند على مدخلات هامة لا ترتكز على بيانات السوق التي لا يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة ومستويات القيمة العادلة

2017م بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
استثمارات محتفظ بها بالقيمه العادلة	303,760	-	-	303,760
استثمارات متاحة للبيع	14,313,044	843	315,912	14,629,799
القيمة العادلة الايجابية للمشتقات	-	115,890	-	115,890
موجودات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة				
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	-	9,372,200	-	9,372,200
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	-	31,544,874	-	31,544,874
قروض وسلف	-	143,052,427	-	143,052,427
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	77,923	-	77,923
مطلوبات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة				
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	-	7,056,168	-	7,056,168
ودائع العملاء	-	154,365,549	-	154,365,549
سندات دين مصدره	-	8,016,639	-	8,016,639

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

34 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2016م بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	15,478,675	268,663	266,649	16,013,987
القيمة العادلة الايجابية للمشتقات	-	189,295	-	189,295
موجودات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة				
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	-	4,567,155	-	4,567,155
استثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة	-	29,171,710	-	29,171,710
استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	-	1,513	-	1,513
قروض وسلف	-	*146,736,813	-	146,736,813
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	138,638	-	138,638
مطلوبات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة				
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	-	8,836,713	-	8,836,713
ودائع العملاء	-	156,683,538	-	156,683,538
سندات دين مصدرة	-	8,018,373	-	8,018,373

*تستخدم الإدارة طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحنى العائد الحالي معدلاً بهامش مخاطر الائتمان للوصول إلى القيمة العادلة للقروض والسلف. تم افتراض انه يوجد للنقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تقل فترة استحقاقها عن 90 يوم والارصدة المدينة قصيرة الاجل الاخرى قيمه عادلة تقارب بشكل معقول القيمة الدفترية نظراً لقصر الأجل لهذه الحسابات.

لم يكن هناك تحويلات بين مستويات القيمة العادلة.

بالرغم من اعتقاد المجموعة بأن تقديراته للقيمة العادلة لاستثماراتها المدرجة بالمستوي الثالث ملائمه، إلا أن استخدام طرق تقييم اخرى أو افتراضات قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. ويتضمن المستوى الثالث استثمارات محلية ودوليه غير متداولة. وتعتمد المجموعة في تقييمها على قيمة صافي الموجودات بناءا على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة لتحديد القيمة العادلة لتلك الاستثمارات. ومن الطرق الأخرى للتقييم استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة على اساس توزيعات الأرباح المتوقعة والتي لا يتوفر بشأنها معلومات. وبناء على ذلك فإن التأثير المحتمل من استخدام اساليب تقييم معقولة بافتراضات بديلة لا يمكن تحديدها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

34 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

تسوية حركة المستوى الثالث:

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
الرصيد الافتتاحي	266,649	253,006
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
- مدرجة في قائمة الدخل الموحدة	2,145	(252)
- مدرجة ضمن الايرادات الشاملة الاخرى	47,118	13,293
استردادات	-	-
مشتريات	-	602
الرصيد الختامي	315,912	266,649

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع اصل او تحويل التزام من معاملة مرتبة بين متعاملين بالسوق في تاريخ القياس، ويستند قياس القيمة العادلة بإفتراض ان بيع الأصل أو تحويل الالتزام سيحدث في:

- السوق الرئيسة للموجودات والمطلوبات، أو
- في السوق الاكثر منفعة لتلك الموجودات و المطلوبات في حالة غياب السوق الرئيسي.

35 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كانت الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات في 31 ديسمبر كالآتي:

أ. أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
قروض وسلف	3,428,410	3,549,989
ودائع العملاء	26,136,098	24,022,996
موجودات مشتقة (بالقيمة العادلة)	2,972	779
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	2,099,008	2,603,124
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	52,518	53,244

يقصد بموظفي الإدارة العليا أولئك الأشخاص -بما في ذلك أي مدير تنفيذي او غير تنفيذي -الذين لديهم السلطة ويتحملون المسؤولية فيما يتعلق بالتخطيط والتوجيه والرقابة والاشراف على أنشطة البنك، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ب. صناديق البنك الاستثمارية :

ودائع عملاء	135,000	179,000

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

35 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي تحليلا بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في هذه القوائم المالية الموحدة:-

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
دخل عمولات خاصة	119,614	115,050
مصاريف عمولات خاصة	420,291	670,110
أتعاب خدمات بنكية، صافي	112,150	107,452
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه	5,744	6,240
رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين	64,375	53,870
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	4,681	6,701
مصاريف أخرى	23,713	23,744

36 - كفاية رأس المال

تتمثل اهداف المجموعة عند ادارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل من مؤسسة النقد العربي السعودي والحفاظ على مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل و فقا لمبدأ الاستمرارية والحفاظ على وجود رأس مال قوي.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام المنهجيات والنسب المقررة من قبل لجنة بازل للإشراف البنكي والتي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي، بغية الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تنمية أعمالها وتلبية متطلبات رأس المال النظامي كما هو محدد من مؤسسة النقد العربي السعودي.

تقوم إدارة المجموعة بشكل دوري بمراجعة رأس المال الاساسي ومستوى الموجودات المرجحة المخاطر لضمان كفاية رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر الملازمة لأنشطتها التجارية وخطط النمو المستقبلية وعند القيام بهذه التقديرات، تقوم الادارة بمراعاة خطط أعمال المجموعة إلى جانب الظروف الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على بيئة العمل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

36 - كفاية رأس المال (تتمة)

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار إطار عمل وارشادات بشأن تطبيقات إعادة تأهيل للمجموعة (RWA) راس المال التي أوصت بها لجنة بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتبارا من 1 يناير 2013م، وطبقا لذلك، فقد تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطر وإجمالي راس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد للمجموعة طبقاً لإطار عمل لجنة بازل 3 كما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	2017م		2016م	
	رأس المال	النسبة %	رأس المال	النسبة %
نسبة كفاية رأس المال الموحدة				
الشريحة الأولى	**38,622,993**	**%17.3**	36,973,061	%16.3
الشريحة الثانية	**5,072,349**		5,072,349	
الشريحة الأولى + الشريحة الثانية	**43,695,342**	**%19.6**	42,045,410	%18.6

بآلاف الريالات السعودية	2017م	2016م
الموجودات المرجحة للمخاطر		
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	**207,783,403**	211,833,031
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	**14,035,238**	13,889,563
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	**1,250,963**	495,050
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	**223,069,604**	226,217,644

37 - برنامج الادخار الاستثماري للموظفين

تقدم المجموعة بتقديم برنامج الادخار الاستثماري للموظفين. بموجب شروط هذا البرنامج، يمكن للموظف المشارك في هذا البرنامج دفع الاشتراك الشهري عن طريق قيام المجموعة باستقطاع نسب محددة، بحد أقصى 15 بالمائة من راتبه الأساسي، وتقوم المجموعة بالمساهمة شهرياً بنسب مئوية محددة سلفاً حسب سنوات خدمة الموظف (وقد تصل إلى 6 بالمائة) من الراتب الأساسي بحدٍ أقصى، ويتم استثمار تلك المبالغ المحصلة لصالح الموظف في صناديق المجموعة الاستثمارية المتاحة حالياً.

تحمل تكاليف هذا البرنامج على قائمة الدخل الموحدة على مدى فترة البرنامج.

38 - خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها والتي تشمل إدارة بعض الصناديق الاستثمارية، ويبلغ إجمالي موجودات هذه الصناديق 24.4 مليار ريال سعودي (2016م: 17 مليار ريال سعودي).

ويتضمن إجمالي الموجودات المدارة أموال غير مرتبطة بعمولة خاصة قدرها 8.1 مليار ريال سعودي (2016م: 5.8 مليار ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

39 - المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة وغير سارية المفعول بعد

لقد رأت المجموعة عدم الاتباع المبكر للمعايير الجديدة التالية الصادرة وغير السارية المفعول بعد على السنوات المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018م، وتقوم بدراسة آثارها حالياً.

فيما يلي موجزاً بالمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة وتعديلاتها والتي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018م:

- المعيار الدولي للتقارير المالية (15) – "الايرادات من العقود المبرمة مع العملاء"، يطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018م. يقدم المعيار الجديد طريقة مكونة من خمس خطوات لتحديد تاريخ إثبات الإيرادات وبأي مبلغ.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (2) – "الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم"، تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018م. تغطي التعديلات تصنيف وقياس ثلاث نواحي محاسبية، الأولى: قياس الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة نقداً، والثانية: تصنيف الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة بعد خصم ضرائب الاستقطاع، والثالثة: المحاسبة عن تعديل الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم من "المسددة نقداً" إلى "المسددة على شكل أسهم".

- المعيار الدولي للتقارير المالية (16) – "عقود الإيجار"، يطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019م. يستبعد المعيار الجديد طريقة المحاسبة المزدوجة الحالية للمستأجرين الواردة في معيار المحاسبة الدولي (17)، والتي تميز بين الإيجارات التمويلية داخل قائمة المركز المالي والإيجارات التشغيلية خارج قائمة المركز المالي. وبدلاً من ذلك، يقترح المعيار الدولي للتقارير المالية (16) طريقة المحاسبة داخل قائمة المركز المالي.

تطبيق وتحليل الأثر المترتب على تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)

استراتيجية التطبيق

خلال شهر يوليو 2014م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية (9): الأدوات المالية، والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي (39): الأدوات المالية – الاثبات والقياس، ويسري اعتباراً من 1 يناير 2018م، مع السماح بالتطبيق المبكر له. تعتبر المجموعة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) مشروعاً مهماً، وبالتالي قامت بتشكيل فريق تطبيق متعدد الاختصاصات يضم أعضاء من إدارة المخاطر والإدارة المالية وتقنية المعلومات، والعمليات والأقسام المعنية الأخرى من أجل تطبيقه بنجاح. يدار المشروع من قبل المدير المالي ورئيس إدارة المخاطر.

التصنيف والقياس

يتوقف تصنيف وقياس الموجودات المالية (فيما عدا أدوات حقوق الملكية)، على الكيفية التي يتم بموجبها إدارة هذه الموجودات المالية (نموذج عمل المنشأة) وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية لها. تحدد هذه العوامل ما إذا تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالنسبة لأدوات حقوق الملكية غير المقتناه لأغراض المتاجرة، يجوز للمجموعة أن تختار، بشكل غير قابل للإلغاء، تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دون إعادة التصنيف اللاحق للأرباح أو الخسائر إلى قائمة الدخل. يتم هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

إن غالبية أدوات الدين الخاصة بالمجموعة المصنفة حالياً كمتاحة للبيع تبقى بشروط تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالتالي لن يطرأ أي تغير في المحاسبة عن هذه الموجودات، باستثناء المتطلبات الجديدة المتعلقة بالانخفاض في القيمة. يتم الاستمرار في قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المقاسة حالياً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وفق نفس الأسس المذكورة في المعيار الدولي للتقارير المالية (9).

إن غالبية الموجودات المالية، المصنفة كقروض وذمم مدينة والمقاسة بالتكلفة المطفأة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39)، يتوقع أيضاً قياسها بالتكلفة المطفأة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (9). إن السندات المصنفة كمتاحة للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39) يجوز قياسها، وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وفق ظروف معينة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

39 - المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

التصنيف والقياس (تتمة)

وطبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، تبقى المحاسبة عن المطلوبات المالية مماثلة إلى حد كبير مع ما ورد في معيار المحاسبة الدولي (39)، باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة والمتعلقة بالمطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تم تحويل قواعد إلغاء الاثبات من معيار المحاسبة الدولي (39)، ولم يتم تغييرها. عليه، لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري على مطلوباتها المالية وسياسة إلغاء الاثبات الخاصة به.

الانخفاض في القيمة

ستقوم المجموعة بإثبات مخصصات الانخفاض على أساس طريقة "خسائر الائتمان المتوقعة" المستقبلية بشأن الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويشمل ذلك، بشكل أساسي، التمويل، والاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (فيما عدا الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) والايداعات بين البنوك، والضمانات المالية ومديني عقود الإيجار، والالتزامات المتعلقة بالائتمان. ولن يتم إثبات خسائر الانخفاض فيما يتعلق بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. تمثل المدخلات الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة الشروط المتعلقة بالمتغيرات التالية:

- احتمال التعثر.
- الخسارة الناتجة عن التعثر.
- مخاطر التعرض للتعثر.

يتم استخراج المؤشرات أعلاه عموماً من نماذج إحصائية معدة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى ويتم تعديلها بالمعلومات المستقبلية. ستقوم المجموعة بتصنيف موجوداته المالية إلى المراحل الثلاث التالية طبقاً للمنهجية المذكورة في المعيار الدولي للتقارير المالية (9):

المرحلة الأولى: الموجودات العاملة: الموجودات المالية التي لم تنخفض جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ استحداثها. يسجل مخصص الانخفاض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر.

المرحلة الثانية: الموجودات ضعيفة الأداء: الموجودات المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ استحداثها. يتم إجراء تقويم الجودة الائتمانية هذا بناء على عدة معايير كمية ونوعية. يسجل مخصص الانخفاض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

المرحلة الثالثة: الموجودات منخفضة القيمة: بالنسبة للموجودات المنخفضة القيمة، ستقوم المجموعة بإثبات مخصص الانخفاض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

كما ستأخذ المجموعة بعين الاعتبار المعلومات المستقبلية عند تقويمها للانخفاض الجوهري في مخاطر الائتمان منذ حدوثه وقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

تشتمل المعلومات المستقبلية على عناصر مثل عوامل الاقتصاد الكلي (مثل البطالة، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، ومعدلات الأرباح أو أسعار المساكن) والتوقعات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من مصادر داخلية وخارجية.

لتقويم مجموعة من النتائج المحتملة، تعتزم المجموعة صياغة سيناريوهات محتملة. ولكل سيناريو، ستقوم المجموعة باستخراج خسائر الائتمان المتوقعة، وتطبيق طريقة "النتيجة المرجحة بالاحتمالات" لتحديد مخصص الانخفاض طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية.

إن المجموعة جاهزة الآن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) وذلك بعد التقييم اللازم من قبل الاستشاري الخارجي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

39 - المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

محاسبة تغطية المخاطر

تهدف المتطلبات العامة لمحاسبة تغطية المخاطر إلى تبسيط عملية تغطية المخاطر، وخلق علاقة أقوى مع استراتيجية إدارة المخاطر والسماح بتطبيق محاسبة التغطية على عدد كبير من أدوات التغطية والمخاطر. ومع ذلك، فإنها لن تتناول بوضوح استراتيجية محاسبة التغطية الكلية والتي تعتبر مهمة بالنسبة للبنوك. ونتيجة لذلك، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باختيار سياسة محاسبية تقوم على الاستمرار بتطبيق متطلبات محاسبة تغطية المخاطر المذكورة في معيار المحاسبة الدولي (39) بدلاً من المتطلبات المذكورة في المعيار الدولي للتقارير المالية (9).

وبناء على التحليل الذي تم إجراؤه حتى تاريخه، تتوقع المجموعة اختيار السياسة المحاسبية المتمثلة في الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التغطية المذكورة في معيار المحاسبة الدولي (39).

الأثر الكلي المتوقع

قامت المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بها، ويتوقع الأثر التالي من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) في 1 يناير 2018م:

طبقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، يسمح للمجموعة بإثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39) والقيمة الدفترية كما في بداية السنة المالية التي تشمل تاريخ التطبيق الأولي في الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة.

وبناء على ذلك، فإن الأثر الكلي على حقوق الملكية يقدر من 3.6 بالمائة إلى 4.1 بالمائة، بينما يقدر الأثر على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المعنية يقدر من 0.7 بالمائة إلى 0.8 بالمائة، كما في تاريخ التطبيق الأولي نتيجة لتطبيق طريقة خسائر الائتمان المتوقعة بدلاً من طريقة خسائر الائتمان المتكبدة.

أيضاً ونتيجة لذلك، ستتأثر نسبة الشريحة الأولى من نسبة كفاية رأس المال للمجموعة بشكل مبدئي من الزيادة المحتملة في مخصصات انخفاض الائتمان.

بناءً على الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2017م، فإن أثر اليوم الأول من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) (الذي سيطبق اعتباراً من 1 يناير 2018م) سيكون الانخفاض التقديري بأقل من 50 نقطة أساس في نسبة كفاية رأس المال النظامي.

- يجب إعادة تصنيف بعض الاستثمارات التي لم تف بشروط التصنيف إما بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المطفأة البالغة 859.3 مليون ريال سعودي ، إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. كما يجب تحويل مكاسب القيمة العادلة المتعلقة بها وقدرها 24.3 مليون ريال سعودي من احتياطي الموجودات المالية المتاحة للبيع إلى الأرباح المبقاة في 1 يناير 2018م.

- إن المكاسب أو الخسائر المحققة عن بيع أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لن يكون مطلوباً تحويلها إلى قائمة الدخل، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م، لم يتم إثبات أي مكاسب من بيع الموجودات المالية المتاحة للبيع في قائمة الدخل.

استحدث المعيار الجديد أيضاً متطلبات إفصاح موسعة، وتغيرات في طريقة العرض، والتي يتوقع أن تغير من طبيعة ومدى افصاحات المجموعة بشأن أدواته المالية وخاصة في السنة التي يتم فيها تطبيق المعيار الجديد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017م و 2016م

39 - المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

توضيح

إن الانخفاض المقدر في حقوق المساهمين يشمل تأثير تصنيف كل من قائمة المركز المالي والتغيرات في القياس والزيادة في مخصصات انخفاض الائتمان مقارنه مع تلك المطبقه في 31 ديسمبر 2017م بموجب المعيار الدولي (39). إن التقييم أعلاه يعتبر تقديرا عند نقطه من الزمن، ولا يعتبر توقعات. ان التأثير الفعلي لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) على المجموعة قد يختلف بشكل كبير عن هذا التقدير. تواصل المجموعة تعديل النماذج والمنهجيات والضوابط الرقابية، ومتابعة التطورات واتخاذ القرارات التنظيمية مقدماً بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) في 1 يناير 2018م.

40 - أرقام المقارنة

إضافة إلى التعديل المذكور في الإيضاح رقم 26، أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة الأخرى كي تتماشى مع عرض الحسابات للسنة الحالية.

41 - موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 جمادي الأول 1439هـ (الموافق 12 فبراير 2018م).

الإدارة العامة،
الإدارات الإقليمية والفروع الدولية

الإدارة العامة

8934 طريق الملك عبدالعزيز - المربع - وحدة رقم 1 - الرياض 12631 - 3295 المملكة العربية السعودية
هاتف: 3030 - 401 (011)، فاكس: 0090 - 404 (011)
موقعنا على الإنترنت: www.riyadbank.com

الإدارات الإقليمية

المنطقة الوسطى
شارع الملك فيصل
ص.ب 229 - الرياض 11411
هاتف: 4113333 (011)
فاكس: 4112962 (011)

المنطقة الشرقية
شارع الملك سعود
ص.ب 274 - الدمام 31411
هاتف: 833-5733 (013)
فاكس: 832-6559 (013)

المنطقة الغربية
شارع الستين
ص.ب 9324 - جدة 21413
هاتف: 651-3333 (012)
فاكس: 651-2866 (012)

الفروع الدولية

لندن
بنك الرياض فرع لندن
دار بنك الرياض
B17 شارع كورزون
لندن W1J 5HX
هاتف: 783-09000 (20)
فاكس: 749-31668 (20)
Swift: RIBLGB2L

هيوستن
بنك الرياض / وكالة هيوستن
440 شارع لويزيانا سويت 1050
هيوستن تكساس U.S.A 77002
هاتف: 331-2001 (713)
فاكس إدارة العمليات:
331-2043 (713)
فاكس الإئتمان/التسويق:
331-2045 (713)

سنغافورة
بنك الرياض/ المكتب التمثيلي
3 شارع فيليب 3-12
رويال جروب بيلدنج
سنغافورة 048693
هاتف: 6536-4492 (65)
فاكس: 6536-4493 (65)

المدراء الإقليميون

ابراهيم فايز الشهري
المدير الإقليمي للمنطقة الشرقية

ياسر عبدالرحمن البابطين
المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى

نايف منصور شلبي
المدير الإقليمي للمنطقة الغربية